بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة مؤته

إجازة رسائل جامعية

عمادة الدراسات العليا

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب امجد سالم القويدر والموسومة بـ:

"اثر الهيكل الضريبي على النشاط الاقتصادي في الاردن للفترة (١٩٧٠-٢٠٠١)"

استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد .

القسم : الاقتصاد

الاسم	التوقيع	التاريخ	
د. موفق علي الخليل		٢٠٠٤/١/٤	مشرفا
د. عبد الله الشيخ الطاهر		٢٠٠٤/١/٤	عضوا
د. سعيد محمود الطراونة		٢٠٠٤/١/٤	عضوا
د. نضال صالح الحوامدة		٢٠٠٤/١/٤	عضوا

عميد الدراسات العليا

د.ذياب البداينـــــة

الإهداء

إلى احب ا لناس إلى نفسي إلى أمي وأبي. إلى التي صابرتني طويلاً، وحثتني على استمرارية البحث والمعرفة إلى زوجتي. إلى زهرة العمر ومهجة الفؤاد، إلى من تشرق روحي إذ أطالع صورتهما البهية، إلى طفلي أسامه وحلا. إليهم جميعاً اهدي هذا العمل المتواضع.

أمجد سالم القويدر

الشكر والتقدير

أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى الدكتور الفاضل موفق الخليل، الذي لم يأل جهداً في رعايته الدائمة، وتوجيهاته المستمرة وتقييمه كل فصل من فصول رسالتي، حتى خرجت إلى النور. فله مني كل التحية والتقدير.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى الدكتور عبد الله الطاهر والدكتور سعيد الطراونه، والدكتور نضال الحوامده ، الذين تشرفت بتفضلهم قبول مناقشة هذه الرسالة وإغنائها بمعلوماتهم العلمية العميقة والقيمة.كما أتوجه بالشكر والامتنان إلى كل من أعانني على إتمام هذا العمل . لما لهم علي من فضل، جزاهم الله كل خير، ولهم مني كل الشكر والتقدير .

أمجد سالم القويدر

جدول المحتويات

المحتوى	الصفحة
الإهداء	أ
الشكر والتقدير	ب
جدول المحتويات	ج
قائمة الجداول	ه
ملخص باللغة العربية	ز
ملخص باللغة الإنجليزيـــة	ط

الفصل الأول : خلفية الدراسة وأهميتها

1.1 المقدمة	1
1.2 مشكلة الدراسة	2
1.3 أهمية الدراسة	2
1.4 أهداف الدراسة	3
1.5 فرضيات الدراسة	3
1.6 منهجية الدراسة	4

الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة .

2.1 ماهية الضريبة	7
2.2 الهيكـــل الضـــريبي والبنيـــان الاقتصـــادي للـــدول المتقدمـــة والنامية	11
2.3 الأهداف الاقتصادية للضرائب	16
2.4 الدراسات السابقة	21

الفصل الثالث: الهيكل الضريبي في الأردن خلال الفترة (1970-2001)

3.1 الإيرادات العامة..22

3.2 مكونات الهيكل الضريبي.....................................36

3.3 تطور الإيرادات الضريبية.................................... 42

3.4 المرونة الدخلية للضرائب.................................... 62

الفصل الرابع: عرض النتائج

الجانب التطبيقي لأثر الضرائب على النشاط الإقتصادي في الأردن للفترة(1970-2001).

4.1 تحليل وقياس اثر الضرائب العامة على الناتج القومي الإجمالي.. 65

4.2 تحليل وقياس اثر الضرائب غير المباشرة على الأنفاق الاستهلاكي الخاص 69

4.3 تحليل وقياس اثر الضرائب المباشرة على الأنفاق الاستثماري الخاص.. 75

4.4 تحليل وقياس اثر الضرائب غير المباشرة على التجارة الخارجية. 81

الفصل الخامس: مناقشة النتائج والتوصيات .

5.1 النتائج.. 87

5.2 التوصيات... 89

قائمة المراجع... 91

قائمة الجداول

رقم الجدول   عنوان الجدول   الصفحة

1- تطور هيكل الإيرادات العامة في الأردن للفترة (1970-2001).............. 30
2- الإيرادات العامة وأهميتها النسبية إلى الناتج القومي الإجمالي
والنفقات العامة في الأردن للفترة (1970-2001).. 32
3- تطورمكونات الإيرادات المحلية خلال الفترة (1970-2001)... 34
4-تطور الإيرادات المحلية والأهمية النسبية لها في الأردن للفتره
(1970-2001).. 35
5- تطورالإيرادات الضريبيةالكلية في الأردن للفترة (1970-2001)............44
6-تطور الضرائب المباشرة وأهميتها النسبية إلى إجمالي
الإيرادات الضريبية وإلى الإيرادات المحلية وإلىالنفقات الجارية
خلال الفترة(1970-2001)...47
7- تطور ضريبة الدخل والأرباح وأهميتها النسبية في الضرائب
المباشرة وإجمالي الإيرادات الضريبية خلال الفترة (1970-2001)................ 50
8-تطور الضرائب الأخرى وأهميتها النسبية من الضرائب
المباشرة و إجمالي الإيرادات الضريبية خلال الفترة(1970-2001) 52
9- تطور الضرائب غير المباشرة وأهميتها النسبية من
الإيرادات الضريبية الكلية والإيرادات المحلية والنفقات الجارية خلال
الفترة (1970- 2001).. 55
10- تطور ضريبة الجمارك وأهميتها النسبية من الضرائب غير
المباشرة وإجمالي الإيرادات الضريبية للفترة (1970-2001)........................ 58
11- تطور الضريبة العامة على المبيعات وأهميتها النسبية من
الضرائب غيرالمباشرة والإيرادات الضريبية الكلية للفترة (1970-2001).......61

12- تطور وأهمية الاستهلاك الخاص إلى الناتج القومي في
الأردن للفترة (1970-2001)..71
13- مؤشرات الوضع الاستثماري في الأردن خلال الفترة (1970-2001)...77
14-تطور الصادرات والمستوردات وأهميتها إلى الناتج القومي الإجمالي
في الأردن خلال الفترة (1970-2001).. 83

الملخص

اثر الهيكل الضريبي على النشاط الاقتصادي في الأردن خلال الفترة (1970-2001).

أمجد سالم يونس القويدر

جامعة مؤتة، 2004

تعتبر الضريبة إحدى الأدوات المهمة التي تعتمدها الدول في تمويل نفقاتها العامة ومعالجة مشكلاتها الاقتصادية، وتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية .

وعليه فقد استهدفت هذه الدراسة تحليل وتقييم تطور الإيرادات الضريبية في الأردن للفترة (1970-2001)، وذلك من خلال تتبع مساهمتها في تمويل نفقاتها العامة وبخاصة الجارية منها، بالإضافة إلى تحليل وقياس أثر الضرائب المباشرة وغير المباشرة على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الأردن وهي :الناتج القومي الإجمالي، الإنفاق الاستهلاكي الخاص، الإنفاق الاستثماري الخاص، التجارة الخارجية خلال الفترة (1970-2001).

وقد بينت الدراسة ارتفاع حجم الإيرادات المحلية بشكل عام، والإيرادات الضريبية بشكل خاص. كما بينت الدراسة أن هذه الإيرادات أظهرت قدرة متزايدة على تغطية النفقات الحكومية، وبخاصة الجارية منها. وهذا مؤشرعلى أن السياسية الحكومية حققت هدفها في زيادة الاعتماد على الموارد الذاتية نسبياً.

ونتيجة لقياس آثار الضريبة على المتغيرات الاقتصادية الكلية سابقة الذكر، فقد تبين أن علاقة الضرائب العامة (المباشرة، غير المباشرة) تؤثر بشكل إيجابي على الناتج القومي الإجمالي. وذلك لأن هذه الإيرادات الضريبية توجهه نحو تمويل الإنفاق الحكومي على مشاريع الاستثمار في البنية التحتية، والخدمات التعليمية، والصحية.مما ينعكس بالتالي، إيجابياً على الناتج القومي الإجمالي . أما علاقة الضرائب غير المباشرة بالإنفاق الاستهلاكي الخاص فقد اتضح بأن العلاقة بينهما إيجابية. ويكمن السبب في ذلك إلى أن النظام الضريبي وإدارته في الأردن

مازال ضعيفا. وأن الهدف من الضريبة هو هدف مالي بحت، وليس لغرض التأثيرعلى النشاط الاقتصادي . وبخصوص علاقة الضرائب المباشرة بالإنفاق الاستثماري الخاص، فقد وجد بان العلاقة بينهما علاقة إيجابية، ويعزى ذلك إلى تبين الحكومات الأردنية لسياسة إرادية تهدف إلى تشجيع الاستثمار الخاص، من خلال إعفاءات وتنزيلات ضريبية كبيرة في مجال تشجيع الاستثمار الخاص. وفيما يتعلق بعلاقة الضرائب غير المباشرة بالمستوردات هي علاقة إيجابية، ويعود ذلك إلى أن نسبة كبيرة من المستوردات هي سلع ضرورية لا تتأثر بارتفاع أسعار الضريبة، كما أن معظم السلع الكمالية يتم استهلاكها من قبل المواطنين أصحاب الدخول المرتفعة .

وهذا وقد تقدمت الدراسة بعدة توصيات بناءاً على نتائج الدراسة، حيث كان أهمها: العمل على رفع كفاءة الأجهزة الضريبية، ومحاربة مظاهر الاستهلاك الترفيهي التفاخري، بالإضافة إلى إجراء دراسات جدوى مسبقة للمشروعات الاستثمارية بهدف منحها إعفاءات وتنزيلات ضريبية بدرجات مختلفة تتوافق وخدمتها للاقتصاد الوطني .

Abstract
The Effect of Tax structure on Economic Activity In Jordan During the Period (1970-2001)

Amjad Salim Quwader

Mutah University, 2004

Taxation is considered as one of the important tools used by countries to finance their public expenditures, and to solve economic problems as well as achieving economic and social goals .

Therefore this study aims at analyzing and evaluating tax revenues development in Jordan during the period from (1970-2001), by tracing tax contribution in financing public expenditures especially the current ones. The study also aims at analyzing and measuring the effect of direct and indirect taxes on economic variables in Jordan, which: Gross National Product, private consumption's, private investment expenditures and international trade during the period(1970-2001).

The study has demonstrated an increase in the size of the local revenues in general and specifically in tax revenues. It also declared that these revenues have an increasing ability to cover governmental expenditures, especially the current ones. This is evidence on the government policy in achieving its goal by its reliance on relatively self revenues.

As a result of the estimation of tax effects on the total economic variables, mentioned above,it has been clear that public taxes (direct and indirect) have a positive effect on the gross national product, because tax revenues will be directed to finance infrastructure investment projects, such as education and health services, which will have a positive effect on the gross national product. It has been declared that the relationship between indirect taxes and private consumption has being positive, because of the taxation system and at administrative staff in jordan which lack a high experience, and because taxation is directed for financial purposes only and not to have

an effect on the economical activities. While the relationship between direct taxes with private investment expenditures is also found to be positive. Because the government has adopted a revenue policy aims at encouraging private investment through great tax exemptions and discounts. The relationship between indirect taxes and imports, it has been declared a reverse relation, which is consistent with the actual economic theory.

This study has submitted several recommendations based on results. The most important of them, was working toward increasing the efficiency of taxation and standing against all forms of luxurious consumption, as well as, conducting advanced feasibility studies for investment projects to grant them tax exemptions and discounts in different degrees according to their benefit for the national economy.

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها.

1.1 المقدمة :

يعتبر موضوع الضريبة موضوعاً قديماً يصعب تحديد الفترة الأولى لظهوره . ومهما يكن فإن استقراء التاريخ المالي يؤكد أنه في الوقت الذي كانت فيه المالية العامة في الفكر الاقتصادي التقليدي تلعب دوراً محايداً. كانت الضريبة هي الأداة الرئيسة التي ترفد خزينة الدولة بالأموال اللازمة لتغطية نفقات الدولة للقيام بوظائفها الأساسية في الأمن الداخلي، والدفاع الخارجي، والعدالة، وتزويد المجتمع ببعض الخدمات العامة التقليدية دون التدخل في النشاط الاقتصادي الذي اعتمد على الحوافز الفردية وفقاً للمنافسة التامة وقانون السوق .

ومع التطورات الزمانية والمكانية وتزايد الأعباء الملقاة على عاتق الدولة وحدوث أزمة الكساد الكبير في الفترة(1929–1933) وظهور افكار المدرسة الحديثة على يد كينز، أصبحت الضريبة تحتل مكانة خاصة في نطاق المالية العامة. هذه المكانة ليس لكون الضريبة أهم مصدر من مصادر الإيراد العام في دعم الموازنة العامة فقط، وإنما ترجع كذلك لأهمية الدور الذي تلعبه الضريبة كأداة من أدوات السياسة المالية في تحقيق العديد من أهداف المجتمع المالية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية. فلا يقتصر تأثير الضرائب على المستوى المعيشي للسكان، وإنما يتعداه إلى التأثير في الاستهلاك والاستثمار والناتج القومي وتوزيعه، مما يسهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وبالتالي زيادة معدلات النمو وتحقيق التنمية الاقتصادية للدولة ، فكل جوانب الحياة المتعلقة بالمجتمع تتأثر بالضريبة بشكل أو بآخر.

1.2 مشكلة الدراسة :

تعتبر الضريبة إحدى الأدوات المهمة التي تعتمدها الدول على اختلاف أنظمتها ، لتمويل نفقاتها العامة، ومعالجة مشكلاتها الاقتصادية ، وتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية .والأردن كغيره من الدول له طموحاته التنموية ومشكلاته الاقتصادية والاجتماعية. وهو من الناحية الأخرى شحيح في موارده الطبيعية. وعليه فإن الضرائب يمكن أن تلعب دورا مهما في عملية تمويل تنميته. وهنا يبرز السؤال الذي يشكل محور المشكلة التي يحاول البحث الإجابة عنها:

هل الهيكل الضريبي القائم في الأردن قادر وفعال في تحقيق الأهداف التنموية ومعالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها الاقتصاد الأردني ؟

1.3 أهمية الدراسة:

لقد أولى الاقتصاديون النظام الضريبي اهتماما خاصاً في دراساتهم المالية، لا سيما بعد أن أصبحت المالية العامة الحديثة تنظر إلى الضريبة على أنها أداة مالية فعاله لتوفير الأموال اللازمة لتغطية النفقات العامة ووظائفها الاقتصادية والاجتماعية العديدة ودورها في معالجة المشاكل الاقتصادية .

ويلاحظ من جهة أخرى ، أن هناك تباينا بين كتاب المالية في تحديد الهدف الأساسي للضريبة، فقد اعتبر بعضهم الضريبة وسيلة لتغطية نفقات الدولة فحسب، وبالتالي لا يجوز للدولة التدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.أما بعضهم الآخر، فيرى أن للضريبة وجهين الأول مالي، والآخر اجتماعي اقتصادي. في حين يعتقد بعضهم بأن الدور الأساسي للضريبة هو اقتصادي (حشيش،1992،ص36-30).

" ويمكن القول أن للضريبة ثلاثة أهداف : الأول مالي يتمثل في الحصول على أكبر حصيلة ممكنة من الإيرادات. والثاني اجتماعي يتمثل في المساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية. في حين أن الهدف الثالث للضريبة هواقتصادي من خلال استخدامها أداة لتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية " (نعوش،1987،ص7) .

وتأسيساً على ما تقدم يرى الباحث أهمية دراسة الدور الذي للضرائب يمكن أن تلعبه في الاقتصاد الأردني- الذي يسعى إلى تحقيق تنميه اقتصادية واجتماعية بثروات طبيعية شحيحة نسبياً- كأداة لرفد خزينة الدولة بالأموال اللازمة، إضافة إلى الدور الذي يمكن أن تلعبه الضرائب في تحفيز النشاط الاقتصادي وتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية عديدة .

من هذا المنطلق سيتناول الباحث تطور الهيكل الضريبي في الأردن والدور الذي يمكن أن يلعبه في توفير الأموال اللازمة لتغطية النفقات العامة وتأثيراته في المتغيرات الاقتصادية الأساسية مثل :الناتج القومي، الاستهلاك الخاص، الاستثمار الخاص، التجارة الخارجية.

1.4 أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى إلقاء الضوء على أهمية الهيكل الضريبي في السياسة المالية في الأردن من حيث :

أولا: تحليل هيكل الضرائب العامة في الأردن بنوعيها المباشرة وغير المباشرة والوقوف على التطور التاريخي لهذه الضرائب ومدى مساهمتها في تمويل الإنفاق الحكومي.

ثانيا: تحليل الآثار الاقتصادية للضرائب المباشرة وغير المباشرة في الأردن على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية وهي: الناتج القومي الإجمالي، الإنفاق الاستهلاكي الخاص، الإنفاق الاستثماري الخاص، التجارة الخارجية .

ثالثا: تقديم بعض التوصيات لمتخذي القرارات تساعدهم في وضع السياسات المالية والاقتصادية بما يخدم أهداف المجتمع التنموية.

1.5 فرضيات الدراسة :

تستند هذه الدراسة على مجموعه من الفرضيات :-

الفرضية الأولى: هناك علاقة إيجابية بين الضرائب العامة (المباشرة، وغير المباشرة) والناتج القومي الإجمالي في الأردن .

الفرضية الثانية: تؤثر الضرائب غير المباشرة بصوره سلبيه على الاستهلاك الخاص في الأردن.

الفرضية الثالثة: إن الضرائب المباشرة في الأردن تؤثر سلباً في الاستثمار الخاص المحلي.

الفرضية الرابعة : للضرائب غبر المباشرة تأثير سلبي في حجم التجارة الخارجية في الأردن .

1.6 منهجية الدراسة ومصادر المعلومات:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج النظري الوصفي والمنهج الإحصائي القياسي المستند إلى أسلوب الانحدار .فمن خلال استخدام المنهج النظري الوصفي يقوم الباحث بإبراز مفهوم الضريبة والهيكل الضريبي، وتحديد الآثار الاقتصادية للضرائب العامة ، وكذلك تحليل الواقع الضريبي في الاقتصاد الأردني. ومن خلال المنهج الإحصائي القياسي يعمل الباحث على تقدير النماذج القياسية التي سيتم استخدامها لقياس تأثيرات الضرائب على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الأردن وهي: (الناتج القومي الإجمالي، الإنفاق الاستهلاكي الخاص، الإنفاق الاستثماري الخاص،التجارة الخارجية)خلال الفترة (1970-2001) ،ومن ثم يخلص الباحث إلى النتائج والتوصيات.

واعتمدت هذه الدراسة على عدد من المصادر والمراجع العربية والإنجليزية، احتوت مجموعة الكتب والمجلدات والبحوث والمقالات التي ركزت على الجانب النظري لهذه الدراسة، والجانب التطبيقي القياسي،كما اعتمدت هذه الدراسة أيضا على مجموعة من النشرات والتقارير الإحصائية الرسمية الصادرة عن البنك المركزي الأردني ووزارة المالية.

نموذج البحث والتعريف بالمتغيرات :-

1- سنعمد إلى قياس وتحليل تأثير الضرائب العامة (المباشرة، وغير المباشرة) على الناتج القومي الإجمالي معتمدين في ذلك على نموذج سانت لويس وبالصيغه التالية.

$$Y = B_0 + B_1M_2 + B_2G + B_3T + u$$

Y = الناتج القومي الإجمالي بسعر السوق.

M_2 = عرض النقد بالمعنى الواسع .

T= الضرائب العامة (المباشرة ، غير المباشرة).

G=الإنفاق الحكومي(الرأسمالي +الجاري).

U=الخطأ العشوائي .

B_0,B_1,B_2,B_3 = معالم النموذج.

2- لقياس الأثر الذي تتركه الضرائب غير المباشرة على الإنفاق الاستهلاكي الخاص سوف يتم اعتماد نموذج Evans (Evans,1965) بعد إضافة الضرائب غير المباشرة .

$$C_P = B_0 + B_1C_{P-1} + B_2Yd - B_3IT + U$$

حيث إن :

Cp = الإنفاق الاستهلاكي الخاص.

C_{p-1} = الإنفاق الاستهلاكي الخاص في السنه السابقة.

Yd = الدخل المتاح (الممكن التصرف به)=الدخل القومي باسعار السوق اظافة إلى صافي التحويلات من الخارج (للقطاعين العام والخاص).

IT= حصيلة الضرائب غير المباشرة .

U=الخطأ العشوائي

B_0, B_1,B_2,B_3,B_4= معالم النموذج.

3-لقياس وتحليل تأثير الضرائب المباشرة على الإنفاق الاستثماري الخاص، فقد تم الاعتماد على النموذج التالي (المغايرة،1993):

$$IP=B_0 - B_1R+B_2Y - B_3DT + B_4IG+B_5TL + U$$

حيث أن:

IP= الإنفاق الاستثماري الخاص.

R= سعر الفائدة الحقيقي (سعر الفائدة الاسمي- معدل التضخم).

Y= الناتج القومي الإجمالي بسعر السوق.

DT= حصلية الضرائب المباشرة.

IG= الإنفاق الاستثماري الحكومي.

TL= صافي تحويلات العاملين.

U= الخطأ العشوائي.

$B_0, B_1, B_2, B_3, B_4, B_5$= معالم النموذج.

4- لقياس وتحليل تأثير الضرائب غير المباشرة على المستوردات السلعية يمكن استخدام المعادلة التالية (الخطيب،1996،ص127):

$$IM = B_0+B_1Y_d + B_2C-B_3IT+B_4X+B_5F+U$$

إذ إن:

IM= إجمالي المستوردات السلعية.

Yd= الدخل المتاح.

C= الاستهلاك الكلي (الخاص + العام).

IT= الضرائب غير المباشرة.

X= الصادرات السلعية.

F=التكوين الرأسمالي الثابت = قيمة الإنفاق (المشتريات والمنتج ذاتياً) من قبل الصناعات (بما في ذلكإنفاق العائلات على انشاء المساكن ً) ومنتجي الخدمات الحكومية ومنتجي الخدمات الخاصة التي لاتهدف للربح وتخدم العائلات على الإضافات من السلع الجديدة المعمرة في حوزتهم من الأصول الثابتة مطروحاً منه صافي قيمة المبيعات من السلع المستعملة والخردة. .

U=الخطأ العشوائي.

$B_0، B_1, B_2, B_3 , B_4، B_5$ = معالم النموذج.

الفصل الثاني
الإطار النظري والدراسات السابقة

2.1 ماهية الضريبة.

تعريف الضريبة

لقد اختلف الاقتصاديون على مر الزمن في تعريف الضريبة، وذلك تبعاً لنظرة كل منهم إليها. فبينما ينظر إليها البعض من حيث طبيعتها الاقتصادية أو القانونية، يحاول البعض الآخر تعريفها عن طريق الأهداف التي يمكن أن تحققها.

وفيما يلي سنقوم باستعراض مجموعة من التعريفات المختلفة للضريبة .

يذهب مؤيدو نظريات المنفعة والعقد من أمثال هوبز Hobbs ولوك Locke إلى تعريف الضريبة بأنها مبلغ من المال يدفعه الفرد مقابل منفعة يحصل عليها من الدولة (فرهود، 1982) .

" أما أنصار نظرية تغطية النفقات من أمثال ستورم Stourm وانطونيو Auntonion فيرون أن الضريبة تمثل جزءاً من دخل الفرد تقتطعه الدولة حتى يمكنها توفير الموارد لتغطية النفقات العامة " (لطفي، 1987، ص96) .

"وأما مؤيدو نظرية المقدرة على الدفع وعلى رأسهم كويز Cauwez، ففي رأيهم أن الضريبة فريضة يجب أن يؤديها كل فرد باعتباره عضواً في المجتمع دون النظر إلى المنفعة التي تعود إليه من الخدمات العامة التي تؤديها الدولة"(لطفي ،1987، ص99) وهذا المفهوم للضريبة يرتكز على فكرة التضامن الاجتماعي .

وبشكل عام يمكن تعريف الضريبة " بأنها فريضة إجبارية على اموال وثروات الأفراد والمؤسسات الخاصة تقوم من خلاله الحكومة بزيادة الإيرادات وتمويل النفقات على السلع والخدمات العامة والسيطرة على حجم الإنفاق في الاقتصاد" (pearce 1992,p421).

المبادئ الأساسية للضريبة .

من المعلوم أن الاقتطاع الضريبي يعتبر أحد أهم مصادر الإيرادات العامة في الدولة، وفي الوقت نفسه يعتبر عبئاً مالياً على دخول وثروات أفراد المجتمع. وعلى هذا فإنه يتعين على المشرع أن يراعي عند فرض الضريبة مجموعة من المبادئ الأساسية.

وترجع أهمية التقيد والعمل بهذه المبادئ، إلى ضرورة التوفيق بين مصلحتي المكلف والدولة، وكذلك إلى تحقيق توزيع عادل للثروة بين أفراد المجتمع ، إضافةً إلى أن العمل بهذه المبادئ سوف يساعد على إيجاد نظام ضريبي جيد يمكن الدولة من استخدام الضرائب بسهولة وبالتالي خدمة أهداف المجتمع المالية والاقتصادية والاجتماعية التي يسعى إليها .

ولا بد أن نشير هنا إلى أن العالم الاقتصادي آدم سميث من المدرسة الإقتصادية التقليدية هو من صاغ مجموعة متماسكة من تلك المبادئ وهي :العدالة، والاقتصاد، واليقين، والملاءمة. وفي العصر الحديث تم إضافة مبادئ أساسية أُخرى من الاقتصاديين المحدثين، حتى يتماشى النظام الضريبي مع الأهداف الجديدة للنشاط الاقتصادي والاجتماعي، ومع المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تعانيها الدول المعاصرة. وسوف نتعرض بالشرح المختصر لهذه المبادئ الأساسية .

اولاً: مبدأ العدالة (أو المساواة في المقدرة).

ويتعلق هذا المبدأ بالتوزيع العادل للعبء الضريبي بين أفراد المجتمع (Singh.1996).وينطلق من أن الأساس في تحقيق العدالة هي المقدرة المالية التكليفية لدافع الضريبة على المساهمة في تمويل الأعباء العامة.

ولقد أخذت اغلب التشريعات الضريبية في مختلف الدول بفكرة مبدأ العدالة وما تطبيق الضريبة التصاعدية والأخذ عند تقرير الضريبة بالأحوال الشخصية للمكلف ومركزه المالي وحالته الاجتماعية إلا صور لمبدأ العدالة .

ثانياً: مبدأ اليقين.

يفترض هذا المبدأ أن تكون الضريبة المفروضة معلومة مسبقاً للمكلف، من حيث سعر الضريبة ووعائها وموعد دفعها وكيفية دفعها، وذلك لحماية دافع الضريبة من التعسف الممكن حدوثه من الإدارة الضريبية (Singh،1996)، فضلاً عن أن دافع الضريبة يتمكن من دفعها مما ينعكس إيجابا على زيادة حصيلة الضريبة .

ثالثاً : مبدأ البساطة.

ويقصد بهذا المبدأ أن تكون الإجراءات والتشريعات الضريبية واضحة المعنى، وأن يكون فهم المكلف بالضريبة لا يحتمل أي غموض في التفسير والتأويل .

رابعاً: مبدأ الملاءمة .

يعالج هذا المبدأ مسالة الجباية ، من حيث الوقت المناسب لتحصيل الضريبة والأسلوب الأكثر ملاءمة لدفعها من قبل المكلفين. وذلك حسب نوع الوعاء الخاضع للضريبة، وطريقة تحصيل الضريبة وإجراءات هذا التحصيل .

خامساً: مبدأ الكفاءة.

ويفترض هذا المبدأ أن تحقق الضريبة أعلى حصيلة ممكنة للخزينة العامة، بحيث يكون الفرق بين ما يدفعه المكلفون من ضرائب وما يدخل منها إلى الخزينة العامة أقل ما يمكن ، وذلك بالاقتصاد في كلفة جباية الضريبة بما يضمن للضريبة سهولة التطبيق والمرونة ، وتجنب صعوبة الإجراءات والتعقيد والروتين . كما يفترض هذا المبدأ أن تكون الضريبة كفؤة من حيث التعامل مع الأنشطة الاقتصادية القائمة عند فرضها، وذلك بان ترفع من كفاءة الأنشطة الاقتصادية غير الكفؤة (الضريبة غير المحايدة)، ولا تخفض من كفاءة النشاط الاقتصادي الكفؤ (الضريبة المحايدة).

سادساً: مبدأ التنويع.

ويقضي هذا المبدأ بأن تقوم الدولة بفرض ضرائب متنوعة على المكلفين. إذ إن تعدد أنواع الضرائب يسمح بإصلاح عيوب ضريبة عن طريق ضريبة أخرى، ويحقق غزارة في حصيلة الضرائب . بالإضافة إلى أن هذا التنوع يزيد من الأدوات التي يمكن للحكومة أن تؤثر من خلالها على النشاط المالي والاقتصادي والاجتماعي، وبالتالي تحقيق رفاهية واستقرار المجتمع .

وتجدر الإشارة إلى أنه يجب عدم المغالاة في تنوع وتعدد الضرائب لأن ذلك من شانه إرباك المكلفين والتأثير السلبي على نشاطهم الاقتصادي.

وأخيراً يجب التنبيه إلى أنه يمكن أن تتعارض هذه المعايير مع بعضها البعض. فالكفاءة الضريبية الموجهة لتحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار الاقتصادي وترشيد الاستهلاك وتحفيز الادخار والاستثمار، يمكن أن تتعارض مع حيادية وعدالة الضريبة .وعليه فإن المقايضة بين هذه الأهداف مطلوب أينما وجد التناقض بينها.

أنواع الضرائب

" تصنف الضرائب على الأموال عادة إلى ضرائب مباشرة وغير مباشرة. ويرجع هذا التقسيم إلى مدرسة الطبيعيين. ورغم أن هذا التصنيف يتضاءل ويفقد أهميته إلا أنه لم يتم الاستغناء عنه بعد لاعتبارات عديدة، إذ لا يزال مستخدماً في التشريعات الضريبية لمعظم دول العالم. كما أنه مفيد لأغراض الإحصاءات والدراسات المقارنة. ولمعرفة مدى اعتماد الدولة على نوع من الضرائب دون آخر، وعلاقة ذلك بمدى تقدم الدولة وتطورها اقتصادياً "(الخطيب،1996،ص63) .

هذا ويمكن تعريف الضرائب المباشرة " بأنها الضرائب التي تفرض على عناصر تتمتع نسبياً بالدوام والاستقرار "(نور،1987،ص52). في حين يمكن تعريف الضرائب غير المباشرة "بأنها الضرائب التي تهدف في الواقع وبطريق غير مباشر

إلى تحميل الدخول بالضريبة عند إنفاقها في شؤون الاستهلاك وإخضاع رؤوس الأموال للضريبة عند تداولها" (حشيش،1983،ص187).

وتجدر الإشارة إلى أن هنالك عدة معايير للتفرقة بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة أهمها: الاستقرار في العبء الضريبي، حيث يرى آدم سميث أن الضرائب المباشرة هي التي يتحمل المكلف عبئها نهائياً ، في حين انه في الضرائب غير المباشرة يتم نقل عبئها إلى شخصاً آخر . بمعنى أن الضريبة تعتبر مباشرة إذا كان المكلف بها قانونياً هو نفسه من يتحمل عبئها بصفة نهائية، بحيث لا يمكن التخلص منها، كضريبة الدخل والأرباح. بينما تكون الضريبة غير مباشرة إذا كان المكلف يستطيع نقل عبئها إلى شخص أخر كالضرائب الجمركية، وبهذا فأن الضرائب المباشرة هي الأكثر عدالة من الضرائب غير المباشرة، في حين تمتاز الأخيرة بكبر حجم حصيلتها .

"أما (Stamp) فيرى أن معيار التفرقة بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة هو شخصية أو عدم شخصية الضريبة بمعنى أن الضريبة عندما تراعي الظروف الاجتماعية والشخصية لدافع الضريبة فهي ضريبة مباشرة، في حين لا تقوم الضرائب غير المباشرة بذلك" (أبو رمان 1996،ص11).

2.2 الهيكل الضريبي والبنيان الاقتصادي للدول المتقدمة والنامية.

تجدر الإشارة إلى أن الهيكل الضريبي يتمثل "في بناء مكون من عدة صور فنية للضريبة ذات أوزان نسبية متقاربة أو متباعدة. حيث يتحدد الوزن النسبي لضريبة معينة بنسبة حصيلتها إلى الحصيلة الضريبية الكلية، أو بالأهمية النسبية لدورها في تحقيق أهداف المجتمع المختلفة "(البطريق، 2002،ص15).

وتختلف الهياكل الضريبية من دولة إلى أخرى تبعاً للنظام الاقتصادي والاجتماعي السائد ، وطبيعة المرحلة التي تمر بها الدولة، ودرجة التقدم التي وصلت إليها. فالنظام الاقتصادي والاجتماعي يؤثر في الهيكل الضريبي من ناحية ، ويتأثر به من الناحية الأخرى، حيث إن النظام الضريبي لا يتكون من فراغ ولا يعمل بمعزل عن النظام والبنية الاقتصادية للدولة .

وقد ترتب على دخول العوامل الاقتصادية والاجتماعية في مفهوم الضريبة ، ظهور دراسات تسبغ على الضرائب مفهوماً جديداً في دراستها. فلم يعد من الممكن في أية دولة البحث في كل ضريبة على حده، وبصورة مستقلة عن غيرها من الضرائب بل أصبحت دراسة كل ضريبة مرتبطة بدراسة الضرائب الأخرى، ضمن هيكل ضريبي يشكل مجموع الضرائب المطبقة فعلاً في تلك الدولة، والمرتبطة فيما بينها بصورة متناسقة ومنسجمة مع العلاقات الاقتصادية والاجتماعية السائدة، أو بمعنى آخر مع النظام الاجتماعي والاقتصادي السائد (بركات 1986، فوزي 1971).

وقبل الدخول في عرض أهم الصور الرئيسية للهياكل الضريبية فإن الباحثين يصنفون الدول إلى ثلاث فئات تبعاً لهياكلها الضريبية، ووفق نسبة الاقتطاع الضريبي للدخل القومي :

1. "الدول الصناعية المتقدمة، كالولايات المتحدة الأمريكية، وإنجلترا وفرنسا، ودول أوروبا الشمالية، التي تتراوح نسبة التحصيلات الضريبية فيها إلى الدخل القومي بين (20%) و(30%).

2. الدول الآخذة في النمو، كالأرجنتين، ومصر، والأردن، ولبنان، وسوريا...الخ والتي تكون فيها نسبة الاقتطاع الضريبي بين(10%) و(15%) من الدخل القومي.
3. الدول الأقل نمواً وهي الدول الافريقية وبعض الدول الآسيويةوالتي تقل فيها نسبة الاقتطاع الضريبي عن (10%) أحيانا (5%) من الدخل القومي"(القرعان،1996،ص34).

وسوف نتناول بإيجاز أهم الصور للهياكل الضريبية للدول المتقدمة والنامية .

اولاً: الهياكل الضريبية في الدول المتقدمة.

الضريبة في الدول المتقدمة تحتل مركزا متقدماً في اقتصاديات هذه الدول لأنها تمكن حكوماتها من استخدامها كأداة فعالة في تنفيذ السياسات المالية والاجتماعية. حيث يوجد جهاز إنتاجي ضخم ومتنوع يهيمن عليه الطابع الصناعي، وبخاصة القطاعات الصناعية المتطورة ذات المرونة العالية . ولعل الدور

الفعال للضريبة في تلك الدول مرجعه إلى مجموعة من العوامل موجودة في بنية الاقتصاد المتطور. وهذه العوامل هي:

1- اتساع الأسواق وانتشارالمشروعات الصناعيةوالتجارية ذات المردود الاستثماري الكبير .

2- إن اليد العاملة في هذه الدول اكثر إنتاجية، وذلك نظراً لارتفاع مستوى الفن الإنتاجي بالإضافة إلى توزيعها التقني والفني حسب المهن.

3- ارتفاع مستوى الدخل القومي والدخل الفردي .

4- ندرة وجود مصادر مولدة للدخل مملوكة من قبل الدولة بسبب هيمنة القطاع الخاص على النشاط الاقتصادي في غالبية الدول المتقدمة.

5- تطور أجهزة الدولة ودفعها لبناء هيكل ضريبي متطور .

وتعكس الخصائص السابقة للبنية الاقتصادية في الدول المتقدمة نفسها على الهياكل الضريبية في هذه الدول بعدة ملامح هي كما يلي:

1- ارتفاع نسبة الاقتطاع الضريبي .

" تجمع بين الدول الصناعية المتقدمة ظاهرة أساسية تتمثل في ارتفاع معدل الاقتطاع الضريبي حيث تتراوح هذه النسبة بين(20%) و(30%) إلى الدخل القومي"(القرعان،1996) .ويعزى ارتفاع هذه النسبة الى ارتفاع مستوى الدخل القومي والدخل الفردي ، وكفاءة الإدارة الضريبية.

2- ارتفاع الأهمية النسبية للضرائب المباشرة .

هذا الوضع يجد تفسيراً له في التعدد والتنوع في الأنشطة الاقتصادية، وبالتالي التنوع في فروع الدخل، بالإضافة إلى كفاءة الإدارة الضريبية وانتشار الوعي الضريبي بين فئات المجتمع، وإرتفاع المستوى الثقافي والتعليمي بين افراد المجتمع.

3- انخفاض الأهمية النسبية للضرائب غير المباشرة.

والسبب في ذلك يرجع إلى أنه مع تطور وتنوع الأنشطة الاقتصادية ينظر إلى الضرائب غيرالمباشرة على أنها تعيق التداول والمبادلات وتؤثر سلبا في الاستهلاك الخاص، بالإضافة إلى أن الضريبة العامة على الدخل التصاعدية وهي ضريبة

مباشرة تضمن إعطاء حصيلة وفيرة تكفي لتغطية الجزء الأكبر من الإنفاق العام (عبد المولى، 1978).

4-مرونة الهياكل الضريبية .

ويقصد بذلك القدرة على تغيير معدلات الضرائب القائمة أو فرض ضرائب جديدة تتناسب مع تطورات النشاط الإقتصادي القومي. وتفسير مرونة الهيكل الضريبي هذا يرجع إلى انتشار وتنوع المشروعات الصناعية والخدماتية التي تمتاز بارتفاع إنتاجية العمل وراس المال وإلى اتساع الأوعية الضريبية وتطور كفاءة الإدارة الضريبية في الدول المتقدمة، بالإضافة إلى أخذ الظروف الاقتصادية والاجتماعية بالاعتبار عند توزيع الأعباء الضريبية بما يكفل سلامة سير النشاط الاقتصادي.

ثانياً: الهيكل الضريبي في الدول النامية .

من الملاحظ على الضريبة في الدول النامية أنها لا تزال تحتل دوراً ثانوياً في اقتصادياتها . وذلك مرده إلى مجموعة من العوامل الموجودة في البنية الهيكلية لاقتصاديات تلك الدول .وينعكس ذلك على هياكلها الضريبية وتشكل ملامحها . وأما مجموعة العوامل فهي:

1- سيادة الإنتاج الزراعي والاستخراجي وتخلف الإنتاج الصناعي .

وهذه الصفة لاقتصاديات الدول النامية تؤدي إلى عدة نتائج تنعكس مباشرة في الهيكل الضريبي لهذه الدول . واهمها ما يلي :

أ-قلة تنوع المهن والحرف نظراً لتركز الجزء الأكبر من القوى العاملة في القطاع الزراعي .

ب_لا يتميز القطاع الزراعي بارتفاع إنتاجية العمل ، كما هو الحال في قطاع الصناعة والخدمات . وتفسير ذلك أن العمل الزراعي لا يحتاج قدرة مرتفعة من العمل المؤهل ، فضلاً على انه يتميز بالطبيعة الموسمية .

ج_ لا تأخذ جزءا مهماً من الدخول الزراعية الشكل النقدي ، بسبب انتشار ظاهرة الاستهلاك الذاتي والمقايضة . ويعنى ذلك أن جزءاً من الإنتاج الزراعي يهدف إلى خدمة الحاجات الاستهلاكية للقائمين به، ولا تذهب إلى السوق .

2- وجود موارد بشرية ومادية معطلة.

ويرجع ذلك إلى تفشي البطالة المقنعة وخصوصاً في الزراعة والخدمات ، وانخفاض مستوى التأهيل الفني والعلمي وضآلة مصادر التمويل المحلية .

3-انخفاض مستوى الدخل الفردي .

والسبب في ذلك يعود إلى عدم تنوع الأنشطة الاقتصادية وبخاصة الصناعية والخدماتية بشكل كبير كما هو الحال في الدول المتقدمة ، فالقطاع الزراعي ما زال عصب الاقتصادي القومي ، حيث يمتاز بضعف إنتاجية العمل وبالطبيعة الموسمية .

والخصائص السابقة للبنية الاقتصادية في الدول النامية تعكس نفسها على الهياكل الضريبية في هذه الدول بعدة ملامح تتمثل بما يلي :

1-ضعف نسبة الحصيلة الضريبية إلى الدخل القومي .

وذلك بسب انخفاض مستوى الدخول الفردية لغالبية السكان في الدول النامية. والافتقار إلى الإدارة الضريبية ذات الكفاءة، وانتشار ظاهرة التهرب الضريبي . وتعتبر هذه الخاصية من الخواص الملازمة لاغلب هياكل الدول النامية. فقد شكلت التحصيلات الضريبية في الدول النامية ما بين (10%) و(15%) من الدخل القومي. في حين أن الإيرادات الضريبية في الدول المتقدمة شكلت ما بين (20%) و(30%) من الدخل القومي(القرعان،1996) .

2-ارتفاع الأهمية النسبية للضرائب غير المباشرة .

وتعتمد الهياكل الضريبية في الدول النامية بصفة أساسية على الضرائب غير المباشرة ، بحيث تشكل المورد الرئيسي للإيرادات العامة في هذه الدول .ويعود ذلك إلى ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك في الدول النامية وإلى ارتفاع حجم التجارة الخارجية في البلاد المصدرة للمواد الأولية، وهو ما يعني اتساع وعاء الرسوم الجمركية. بالإضافة إلى صعوبة التهرب من الضرائب غير المباشرة بشكل عام . فضلاً عن أن هذه الضرائب لا يدخل في حسابها الظروف الشخصية لمتحملي الضريبة .

3-انخفاض الأهمية النسبية للضرائب المباشرة .

" إن ما تحصل عليها الدول المتقدمة من إيرادات ضريبية مباشرة شكلت بالمتوسط حوالي (43%) من مجموع إيراداتها الضريبية. ولكن هذه النسبة تنخفض إلى حوالي أقل من النصف في الدول النامية" (Mrayyan1989,p78) .ويعتقد أن سبب ذلك يعود إلى انخفاض مستوى الدخل لغالبية السكان عن حد الإعفاء المقرر، وإلى عدم دقة التوثيق والتجنب والهروب من الضريبة. بالإضافة إلى ضعف قطاع الأعمال والشركات. فضلاً عن أن هذه الضرائب يدخل في حسابها الظروف الشخصية لمتحملي الضريبة.

4- جمود الهياكل الضريبية .

والمقصود بجمود هذه الأنظمة " عدم القدرة على تغيير معدلات الضرائب القائمة أو فرض ضرائب جديدة تتناسب مع تطورات النشاط الإقتصادي.

والأسباب التي تفسر جمود الأنظمة الضريبية في الدول النامية ترجع في نهاية الأمر إلى ضعف وتخلف البنيان الاقتصادي والاجتماعي في هذه الدول بالإضافة إلى قلة خبرة الأجهزة الضريبية فيها .

واخيراً، ومن خلال تحليلنا لأهم خصائص الهياكل الضريبية في الدول المتقدمة والنامية، نلاحظ مدى ارتباط هذه الخصائص بحجم الدخل القومي من جهة ، وبالظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة من جهة أخرى .

فالهياكل الضريبية أثناء نموهاوتطورها تتلاءم مع الأوضاع الاقتصادية السائدة في المجتمع والظروف المحيطة به. فهي في المجتمعات المتقدمة تلعب دوراً حيوياً كأداة لتوجيه النشاط الاقتصادي. في حين يتضاءل هذا الدور في المجتمعات النامية. حيث يمكن القول إن التشريعات الضريبية المطبقة في معظم هذه الدول ما هي إلا نسخة مشوهه في أغلب الاحيان.عن التشريعات الضريبية للدول المتقدمة.

2.3 الأهداف الاقتصادية للضرائب.

تلجأ الدول لاستخدام السياسة الضريبية (بالإضافة إلى أدوات السياسة المالية الأخرى وأدوات السياسية النقدية) وبالتنسيق بينها لتحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والتي من أهمها: تحفيز النمو الاقتصادي، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، واعادة توزيع الدخل والثروة . وسنتعرض بإختصار لدور السياسة الضريبية في تحقيق هذه الأهداف.

اولاً: دور الضريبة في تحقيق النمو الاقتصادي.

إن إحدى الأساليب الهامة المستخدمة في تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع هي السياسة الضريبية عن طريق توزيع الأعباء الضريبية بشكل يؤدي إلى تنشيط الاقتصاد. حيث تخفض الضرائب على الأنشطة الاقتصادية المرغوب في تطويرها، وترفع على الأنشطة غير المرغوب فيها.

ودور الضريبة في تحقيق هذا المعدل المرتفع من النمو يتحقق عن طريق ما يلي:

1- العمل على جذب وتعبئة رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية ليتم استثمارها داخل الاقتصاد الوطني . وتستخدم الدول لتحقيق هذا الهدف السياسية الضريبية عن طريق إعطاء حوافزضريبية في صور إعفاءات ضريبية كليةأوجزئية بالنسبةلأرباح للمشروعات الاستثمارية .

2- " العمل على تحقيق التنمية الأقليمية المتوازنة لكافة أقاليم الدولة. وذلك بحث المشروعات على الاتجاه نحو المناطق الأقل تقدماً والتوطن فيها. ويتم ذلك عن طريق إعفاء أرباح هذه المشروعات من كافة الضرائب وذلك لفترة متوسطة تتراوح بين خمس وسبع سنوات" (عبد المولى 1978،ص313)

ثانياً : دور الضريبة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي .

تتعرض الاقتصاديات المعاصرة من حين لاخر إلى تقلبات في مستوى النشاط الاقتصادي (الدورات الاقتصادية). فتعرف فترات من الركود وفترات من التوسع .

ففي اثناء فترات الركود لا يكون هنالك تشغيل كامل للموارد الاقتصادية (بشرية ومادية).وتظهر بالتالي البطالة وتقل الدخول. ويستتبع ذلك انخفاض في مستوى الشراء والاستهلاك وتتكدس المنتجات. وفي خلال فترات التوسع غالباً ما تكون الموارد الاقتصادية في حالة تشغيل كامل – خاصة في الدول المتقدمة- وبالتالي ترتفع الدخول، وكذلك مستوى الأجور والأسعار وقد تظهر بوادر تضخمية.

ويمكن للدولة أن تستخدم السياسة الضريبية باعتبارها إحدى الأدوات الهامة التي يمكن من خلالها معالجة هذه التقلبات في مستوى النشاط الاقتصادي .

1- دور الضرائب في فترات الركود الاقتصادي .

يتحقق هذا الدور من خلال أحداث التغيرات المواتية في الطلب الكلي بما يضمن تحقيق مزيد من التوظيف في الموارد البشرية والمادية. ويمكن أن يتم ذلك من خلال مايلي :

أ- تخفيض معدل ضريبة الدخل الشخصي على جميع أفراد المجتمع بصفةعامة، وكذلك زيادة حدود الإعفاء من ضريبة الدخل على أصحاب الدخول المنخفضة. ومثل هذه التغيرات سوف تحفز على زيادة الاستهلاك ومن ثم المساهمة ايجاباً في الطلب الكلي .

ب-إجراء تخفيضات في معدل ضريبة الاستهلاك على جميع السلع الاستهلاكية بصفة عامة، وزيادة حدود الإعفاء في ضريبة الاستهلاك على السلع الضرورية . وهذه التغيرات سوف تسهم في زيادة القوة الشرائية الموجودة تحت تصرف الأفراد. وكذلك زيادة كفاءة المقدرة الإنتاجية لعنصر العمل مما ينعكس في النهاية إيجابيا على الطلب الكلي .

جـ- تخفيض سعر الضريبة التصاعدية على أرباح المستثمرين ويترتب على ذلك ارتفاع دخول المنتجين (الأرباح)ارتفاعاً كبيراً يؤدي إلى دخول مشروعات جديدة والتوسع في النشاطات الإنتاجية المختلفة .

د- زيادة معدل الضريبة الجمركية على السلع والخدمات المستوردة، وبصفة خاصة السلع الكمالية. ومن المتوقع أن يصاحب هذا الإجراء العديد من الآثارالإيجابية على مكونات الطلب الكلي الفعال ومن أهم هذه الآثار (البطريق،2002، ص121-122):

أ-خلق فرص استثمارية جديدة داخل الاقتصاد القومي تتعلق بإنتاج بدائل المستوردات وزيادة ربحية الفرص الاستثمارية .

ب-زيادة الحافز لدى المستثمرين على التوسع في الطاقات الإنتاجية القائمة وتشغيل الطاقات الإنتاجية المعطلة.

وجميع الآثار السابقة سوف يتولد عنها آثار توسعية داخل الاقتصاد القومي، تنعكس بتغيرات إيجابية على الطلب الكلي الفعال.

ومن المفيد أن نشير أنه قد أخذ على السياسة الضريبية عند معالجتها للركود الاقتصادي ما يلي :

1-أن سياسة تخفيض الضرائب يمكن أن تتسبب في تحرير جزء من القوة الشرائية الموجهة للادخار، وكذلك صعوبة ربط التخفيضات باحتياجات الأنشطة الاقتصادية المختلفة .

2- أن سياسة رفع الضرائب الجمركية على المستوردات يمكن أن تنعكس سلباً على الصادرات الوطنية، بسبب ما تفرضه سياسة المعاملة بالمثل في حالة التجارة الدولية .

2- دور الضرائب في فترات التوسع الاقتصادي .

ودور السياسة الضريبية هنا يتركز على التأثير في مكونات الطلب الكلي المفرط نسبياً في اتجاهات أحداث بعض الآثار الانكماشية، وذلك بما يضمن إعادة توازن الطلب الكلي مع العرض الكلي . ويتلخص هذا الدور فيما يلي :

أ-زيادة معدل ضريبة الدخل الشخصية. وينتج عن هذا التغيير التقليل من الدخول المتاحة التي يخصص اغلبها للاستهلاك.

ب-زيادة معدل الضرائب غير المباشرة على الاستهلاك. الأمر الذي يؤدي إلى رفع أثمان المنتجات، وبالتالي خفض القوة الشرائية التي تحت تصرف الأفراد. ويستتبع ذلك ضغط في الاستهلاك الخاص.

ويجب أن يلاحظ أن ارتفاع أثمان السلع الضرورية قد يخفض من دخول الأفراد الحقيقية مما يؤدي إلى خفض مقدرتهم الإنتاجية .ويمكن أن تؤدي أيضا نتيجة للموازنة بين المنفعة الحدية للعمل والألم الحدي له إلى انخفاض الميل للعمل والانتاج. وأمام ذلك ينصح كثير من الاقتصاديين بضرورة اتباع سياسية انتقائية، فتزداد الضرائب على السلع الكمالية، وتخفض على السلع الضرورية.

جـ- تخفيض معدل الضريبة على السلع المستوردة. وينتج عن هذا الإجراء زيادة الكميات المعروضة من السلع المستوردة في الأسواق المحلية، مما يقلل من الطلب على السلع المحلية، وهذا من شأنه أن يخفض من حدة الارتفاعات السعرية.

د- زيادة معدل الضرائب على السلع المصدرة، وبخاصة السلع التي تمتاز بارتفاع أسعارها في الأسواق المحلية. مما يسهم في زيادة عرضها في الأسواق الداخلية، وبالتالي التخفيض من حدة الضغوط التضخمية.

إن جميع هذه التغيرات في مكونات الطلب الكلي إذا ثمن بالقدر المطلوب فإنها تخفض الطلب الكلي بالقدر الذي يضمن تساوي الطلب الكلي مع العرض الكلي.

ثالثاً : دور السياسية الضريبية في إعادة توزيع الدخل القومي.

تعتبر الضرائب أداة هامة من أدوات تحقيق العدالة الأجتماعية. أو بعبارة أخرى ، التقليل من حدة التفاوت في مستويات الدخل والثروة بين أفراد المجتمع. ويمكن توضيح ذلك كما يلي :

1-إن فرض الضرائب المباشرة على الدخل بمعدلات تصاعدية يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات منخفضة الدخل. وذلك لأن عبئها على أصحاب

الدخول المرتفعة أكبر من عبئها على أصحاب الدخول المنخفضة. بالإضافة إلى أنها تراعي الظروف الشخصية والاجتماعية للمكلفين بدفع الضريبة .

2- إن الضرائب المباشرة على دخول الشركات يمكن أن تؤدي إلى إعادة توزيع الدخل بطريقة أقرب إلى العدالة الاجتماعية، لأن أصحاب الشركات هم عادة من الطبقات ذات الدخول المرتفعة .

3- إن فرض الضرائب غير المباشرة على السلع الكمالية والترفيهيه يمكن أن يسهم إلى حد ما، في الحد من التفاوت في الدخول. وذلك لأن استهلاك هذه السلع يكاد أن يكون مقصوراًعلى الطبقات الغنية. على أن فرض الضرائب على السلع الضرورية، يؤدي إلى زيادة الفوارق في توزيع الدخل بين فئات المجتمع، ويرجع ذلك إلى أن العبء الضريبي ينتقل إلى الطبقات منخفضة الدخل. نظراً لارتفاع ميلها الحدي لاستهلاك هذه السلع .

1.4 الدراسات السابقة :

أ. دراسة سناء يوسف(1996): استهدفت تحليل الأهمية النسبية لضريبة الاستهلاك في إجمالي الإيرادات الضريبية وفي إجمالي الضرائب غيرالمباشرة، إضافة إلى تحليل وقياس الآثارالاقتصادية لضريبة الاستهلاك في الأردن خلال الفترة (1979-1995) بتقدير النماذج القياسية المتعلقة بهذه المؤشرات

لقد أوضحت الدراسة المفاهيم الخاصة بضريبة الاستهلاك وتطورها التاريخي ومبادئ مشروعية فرضها ومدى الأخذ في قانوني ضريبة الاستهلاك والمبيعات الأردن . كما أوضحت الدراسة ايضاً طبيعة ضريبة الإستهلاك من ناحية التحديد الفني لسعرها ووعائها واستحقاقها .

وخلصت الدراسة إلى أن مبادئ فرض الضرائب وهي العدالةواليقين والاقتصاد في نفقات الجباية والملاءمة، لم يتحقق الكثير منها في ضريبة الاستهلاك السابقة . في حين أنها تحققت في ضريبة المبيعات التي حلت محل ضريبة الاستهلاك . كما خلصت الدراسة أيضا، إلى أن ضريبة الاستهلاك تلي الضرائب الجمركية من حيث الأهمية النسبية في أجمالي الإيرادات الضريبية وفي إجمالي الضرائب غير

المباشرة . وأن ضريبة الاستهلاك مرنة وتستجيب بشكل سريع للتغيرات في الناتج القومي الإجمالي، وكانت مرنة بالنسبة للتغيرات في متوسط الدخل للفرد، مما يشير إلى زيادة عبء هذه الضريبة على الفرد الأردني .

أما فيما يتعلق بالآثار الاقتصادية لضريبة الاستهلاك فقد أظهرت الدراسة أن أثر ضريبة الاستهلاك على الاستهلاك الخاص كان ايجابياً عكس منطق النظرية الاقتصادية . و يعود ذلك إلى سلوك الإنسان التفاخري، وشرائه السلع المستوردة والسلع الكمالية،بالإضافةإلى ضعف النظام الضريبي الذي يهدف إلى توفيرالإيرادات المالية وليس التأثير في النشاط الاقتصادي. كماأظهرت الدراسة أيضا، أن الضرائب غيرالمباشرة وخاصة الضرائب الجمركية وضريبة الاستهلاك، لها أثر موجب على الرقم القياسي لتكاليف المعيشة، كما أن جزءاً لا يستهان به من الارتفاع في مستوى الأسعار هو مستورد.

أما دور ضريبة الاستهلاك في إعادة توزيع الدخل القومي فقد أظهرت الدراسة أن فاعلية ضريبة الاستهلاك في إعادة توزيع الدخل القومي تتوقف على العوامل التالية :

1- معدل الضريبة.

2- نوع السلعة التي تفرض عليها الضريبة.

3- مرحلة تحصيل الضريبة.

ب . دراسة عارف الدلعه(2001): هدفت تلك الدراسة إلى التعرف على الأهمية النسبية للضريبة العامة على المبيعات في الأردن وآثارها الاقتصادية خلال الفترة (1996-2000).

بينت الدراسة أن الضريبة العامة على المبيعات في الأردن قد مرت بفترات تطور تاريخي،حيث أطلق عليها اسم ضريبة الإنتاج ثم استبدلت بضريبة الاستهلاك عام1988، ثم استبدلت لاحقاً بالضريبة العامة على المبيعات اعتباراًمن1994/6/1. حيث إشارات الدراسة إلى أن الأسباب الكامنة وراء وضع ضريبة المبيعات ما واجهته ضريبة الاستهلاك من مشاكل عدة أبرزها : تعقد هيكل أسعار ضريبة الاستهلاك وضيق نطاقها. وكذلك ظهور الأزمة الاقتصادية الحادة في أواخر

الثمانينات التي كان من نتائجها تفاقم المديونية الخارجية للأردن، وارتفاع مستوى البطالة، وزعزعة الاستقرار النقدي وتقلبات سعر صرف الدينار الأردني. كما بينت الدراسة أيضا أن ضريبة المبيعات تتصف بعدة ميزات مثل: الحد من مشاكل الازدواج الضريبي، والقضاء على مشاكل تحديد الواقعة المنشئة للضريبة، والتخفيف عن الممول بدفع الضريبة، وتبسيط العلاقات بين الإدارة والمكلف، والحد من التضخم قدر الإمكان وقدرتها على النمو مع نمو الاقتصاد و حياديتها .

وخلصت الدراسة إلى أن الضريبة العامة على المبيعات قد احتلت المركز الأول في الهيكل الضريبي للأردن من حيث المساهمة في تمويل الموازنة العامة، كما خلصت أيضا إلى أن التأثير الاقتصادي للضريبة العامةعلى المبيعات قد ظهرت من خلال علاقتها العكسية بكل من الناتج القومي الإجمالي والاستهلاك الخاص والاستثمار الخاص وعلاقتها الإيجابية مع الرقم القياسي لتكاليف المعيشة.

وأوصت الدراسة إلى ضرورة تأهيل الكوادرالضريبية المكلفة بتحصيل الضريبة من أجل رفع كفاءتها لمحاربة مختلف أشكال التهرب الضريبي اينما وجد.

جـ . دراسة علي الشلبي (1999) : واستهدفت تحليل مكونات الهيكل الضريبي في الأردن خلال الفترة (1970-1996) وكذلك إمكانية زيادة الإيرادات الضريبية في مجمل الايرادت العامة .وضمن هذا السياق ،فقد عمدت الدراسة إلى قياس الضغط الضريبي الحدي والمرونة الحدية والطاقة الضريبية والجهد الضريبي بتقدير النماذج القياسية المتعلقة بهذه المؤشرات.

تبين أن الضغط الضريبي الحدي للإيرادات الضريبية قد بلغ خلال فترة الدراسة (19%)، أي أن الزيادة في الناتج القومي بمقدار دينار واحد يؤدي إلى زيادة إيرادات الضرائب بمقدار (19%) من الدينار. كما تبين من دراسة المرونة الدخلية للضرائب المباشرة وغير المباشرة أن الهيكل الضريبي في الأردن يتسم بارتفاع مرونته نسبيا . أما الجهد الضريبي للاقتصاد فقد بلغ متوسطه السنوي خلال فترة الدراسة (100.5 %)، مما يعني أن الأردن يستغل طاقته الضريبية بشكل فعال، في حين أن

الجهد الضريبي الفردي قد بلغ متوسطه السنوي خلال فترة الدراسة (105.9%) مما يعني وصول الأفراد ألي درجة عالية من الإرهاق الضريبي .

وأوصت الدراسة بناء على ما توصلت إليه من نتائج بضرورة رفع كفاءة الجهاز الضريبي وتحسين طرق التحصيل وتطوير التشريعات الضريبية ومنع كل من التهرب الضريبي والتجنب الضريبي، كما أوصت الدراسة بضرورة المحافظة على الفعالية الإدارية للنظام الضريبي، وتخفيف الأعباء الضريبية ،وضبط الضغط الضريبي الحدي والمحافظة على مرونة الهيكل الضريبي. وأوصت أيضا بأهمية الاستغلال الفعال للطاقة الضريبية للأفراد والاقتصاد، والحفاظ على مستويات مقبولة من الجهد الضريبي وعدم تجاوزه لهذه المستويات.

د. دراسة محمد الصباحين (1996): هدفت تلك الدراسة إلى ايجاد العلاقة بين الضرائب والنمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة (1970-1995).كما هدفت الدراسة أيضا، إلى تقييم النظام الضريبي في الأردن، والتعرف على دور الإيرادات الضريبية في تمويل الموازنة العامة .

لقد قامت الدراسة بقياس المرونة الدخلية للضرائب، والضغط والعبء الضريبي لتقييم النظام الضريبي في الأردن. كما قامت الدراسة باستخدام الطرق القياسية للتحقق من العلاقة بين الضرائب ومؤشرات التنمية الاقتصادية من جهة والضرائب والنمو الاقتصادي من جهة أخرى.

وقد أوضحت الدراسة أن اتجاهات الهيكل الضريبي في الأردن كما في الدول النامية تميل لصالح الضرائب غير المباشرة. وهذا عائد لاتساع أوعيتها وارتفاع أهمية قطاع التجارة الخارجية.وأوضحت الدراسة أيضا، أن الهيكل الضريبي مرن نسبيا حيث بلغت قيمة معامل المرونة الدخلية للضرائب خلال فترة الدراسة(1.25). مما يعني انه يستجيب للتغيرات الحاصلة في الناتج القومي الإجمالي. كما بينت الدراسة أن الإيرادات الضريبية تتمتع بالقدرة على استغلال الزيادة في الناتج القومي الإجمالي وذلك من خلال قيمة الضغط الضريبي الحدي للضرائب والتي بلغت خلال فترة الدراسة (0.21)، أي أن الزيادة في الناتج القومي بمقدار دينار واحد يترتب عليه زيادة إيرادات الضرائب بمقدار (0.21)، من الدينار.

ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن العلاقة بين الإيرادات الضريبية ومؤشرات التنمية الاقتصادية هي علاقة قوية، وكذلك أن تأثير الضرائب على النمو الاقتصادي إيجابي .

وأوصت الدراسة بناء على ما توصلت إليه من نتائج بضرورة زيادة الفعالية الإدارية للضريبة، وصياغة برامج تستهدف تقليل الاعتماد على الضرائب غير المباشرة .

هـ . دراسة منى أبو رمان (1996):هدفت تلك الدراسة إلى التعرف على الدور التمويلي للضريبة في الأردن خلال الفترة (1980– 1993) .

لقد قامت الدراسة بتحليل وتقييم مكونات الإيرادات الضريبية في الأردن. وضمن هذا السياق قامت الدراسة بتحليل توزيع الإيرادات الضريبية حسب القطاعات الإنتاجية الرئيسة في المملكة، كما قامت الدراسة أيضا بتحليل تأثير كل من الإصلاح الضريبي الشامل والنمو الاقتصادي على حصيلة الإيرادات الضريبية، في محاولة للتعرف على دور الإيرادات الضريبية في دعم الموازنة العامة.

وقد بينت تلك الدراسة أن هناك ارتفاعا في حصيلة الإيرادات الضريبية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. في حين أن نموالضرائب بمختلف أنواعها كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي قد جاءت متفاوتة ، حيث سجلت كل من ضريبة الدخل والخدمات الاجتماعية والضرائب الإضافية ورخص الاستيراد ورخص أخرى نمو شبه مستقر. في حين سجلت الرسوم الجمركية نموا بمعدلات متناقصة منذ العمل ببرنامج الإصلاح الشامل 1989م.

أما ضريبة الاستهلاك فقد أخذت تنمو بمعدل يفوق معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي. مما يعني أن العبء الأساسي في التمويل يقع على ضرائب السلع والخدمات نتيجة لاتساع قاعدتها الضريبية.

كما أشارت الدراسة أيضا، إلى أن هناك تباينا في العبء الضريبي الواقع على القطاعات الإنتاجية. حيث إن قطاعات الصناعات التحويلية والاستخراجية وقطاع الخدمات الاجتماعية والشخصية والقطاع المالي سجلت عبئا ضريبيا مرتفعا نسبيا

مقارنة بالقطاعات الإنتاجية الأخرى. مما يعني أن الإيرادات الضريبية أخذت تنمو بمعدلات تفوق معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لها (القيمة المضافة للقطاع).

وقد خلصت الدراسة إلى أن أثر النمو الاقتصادي على حصيلة الإيرادات الضريبية قد كان عكسيا .كما خلصت الدراسة أيضا إلى وجود اختلاف معنوي في حصيلة الإيرادات الضريبية ومساهمتها في تمويل الموازنة العامة خلال فترة الدراسة . الأمر الذي دفع الباحث إلى الاعتقاد بأن الأوضاع الاقتصادية التي مرت بها المملكة تركت أثارها على حصيلة الإيرادات الضريبية.

ويمكن القول إن ما يميز هذه الدراسة عن سابقاتها أنها ربما تكون الأولى من نوعها في الأردن التي تحاول دراسة تأثير الضرائب بنوعيها المباشرة وغير المباشرة على النشاط الاقتصادي في الأردن . حيث إن معظم الدراسات السابقة المتعلقة بهذا الموضوع في الأردن أما تكون دراسات قد تناولت أثر نوع معين من الضرائب على النشاط الاقتصادي، أو أن تكون دراسات قد اقتصر بحثها في دراسة تأثير نوع معين من الضرائب على أحد الأنشطة الاقتصادية الكلية.بالإضافة إلى أن هذه الدراسة تغطي فتره زمنية أطول من غيرها .

الفصل الثالث

الهيكل الضريبي في الأردن

يتناول هذا الفصل دراسة تطور الإيرادات العامة في الأردن بشكل عام والإيرادات الضريبية بشكل خاص. وذلك من اجل تتبع مساهمتها في الموازنة العامة، والتعرف على هيكل الإيرادات الضريبية، وذلك من خلال تتبع كل نوع ضريبة ونسبة مساهمة الإيرادات الضريبية في تمويل النفقات العامة، وبخاصة الجارية منها.من أجل الوقوف على الأنواع المختلفة منها. وتقديم التوصيات بشأن تصحيحها. وبالتالي زيادة الإيرادات منها لتتناسب مع متطلبات التنمية من جهة، ولتسديد حاجات الإنفاق العام الجاري من جهة ثانية.

3.1 الإيرادات العامة.

يتسم الاقتصاد الأردني بخصائص معينة تميزه عن غيره من الاقتصاديات النامية، وتلقي بظلالهاعلى هيكل الإيرادات العامة وتطورها، واهم تلك الخصائص (الخطيب، 1996،ص50):

1-اعتماد الأردن على الدول الأخرى من حيث التمويل الخارجي. ويتمثل ذلك في المساعدات والقروض الخارجية. وتحويلات الأردنيين العاملين في الخارج . مما جعل الإيرادات العامة عرضة للتأثر بالأوضاع الاقتصادية العالمية وظروف المنطقة العربية.

2- قصور الموارد المحلية عن تغطية النفقات العامة المتزايدة مما يترتب علية عجز مالي في الموازنة العامة للحكومة المركزية بشكل دائم.

ونتيجة لكل ما ذكر فقد "أظهرت الحكومة الأردنية في الفترة الأخيرة-وخاصة في العقد الأخير- توجهات جادة نحو زيادة اعتمادهاعلى الموارد الذاتية المتاحة لتمويل نفقاتها المتزايدة بشقيها الجارية والرأسمالية. وبذلت جهوداً خاصةلزيادة إيراداتها العامةلتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، ورفع مستويات المعيشة للأفراد،ولزيادة قدرتهاعلى تقديم الخدمات المترتبةعليها ورفع كفاءتها"(الشبلي1999،ص61).

وكان الهدف الأساسي للمخططين الاقتصاديين في الأردن والمتضمن في الخطط التنموية يرمي إلى محاولة زيادة الموارد الذاتية، حيث برز ذلك الاتجاه من خلال العديد من الإجراءات التي تعزز هذه الزيادة والتي تتمثل في تطوير أساليب تحصيل الضرائب والرسوم من جانب، وفي منع التهرب من جانب آخر"(خرابشه، 1997،ص6).

ولتحقيق غاية هذا المبحث فقد تمت معالجته على النحو التالي

أ-تحليل تطورات الإيرادات العامة.

ب-تحليل تطورات الإيرادات المحلية.

هيكل الإيرادات العامة .

تشتمل الإيرادات العامةعلى الإيرادات المحلية وأقساط القروض المستردة والمساعدات الخارجية . وتعرف الإيرادات العامةعلى أنها جميع الضرائب والرسوم والأرباح والفوائض والمساعدات وأي أموال ترد لأي دائرة رسمية، وتجبى بموجب الأنظمة والقوانين وترد للخزينة (دائرة الموازنة العامة 1996،ص1).وعليه فإن الإيرادات العامة تتكون من :

اولاً: الإيرادات المحلية.

وهي " المبالغ التي تجبيها الدولة من المكلفين لغايات تحقيق سياستها المالية والاقتصادية والاجتماعية " (دائرة الموازنة العامة، 1996،ص1). وتتكون الإيرادات المحلية من الإيرادات الضريبية (ضرائب مباشرة ، ضرائب غير مباشرة) والإيرادات غير الضريبية (رخص، رسوم، فوائد على قروض البنك المركزي، أرباح على أعمال المؤسسات الحكومية، إيرادات البرق،والبريد، والهاتف، وإيرادات أخرى).

وقد أولت الحكومة هذا النوع من الإيرادات أهمية كبيرة وذلك في مسعى لزيادة الاعتماديةعلى الموارد الذاتية لتغطية النفقات العامة بشقيها الجارية والرأسمالية.

ثانياً: المساعدات الخارجية .

وتتكون من المساعدات المالية والاقتصادية والفنية المقدمة لدعم الخزينة والتي تقدمها الدول العربية والأجنبية على شكل منح بهدف دعم الاقتصاد الأردني . وقد تميزت هذه المساعدات بتذبذب أهميتها النسبية في الإيرادات العامة من عام لاخر وذلك بسبب ارتباطها في معظم الحالات بالعلاقات السياسية غير المستقرة، إضافة إلى تذبذب إيرادات الدول المانحة كالدول العربية النفطية .

ثالثاً: أقساط القروض المستردة .

" وهي تشمل أقساط القروض التي تدفع للحكومة من المؤسسات والشركات تسديداً للقروض التي قدمتها الدولة إليها "(الموازنة العامة، 2001). وقد اتصفت هذه الإيرادات بتدني أهميتها النسبية في الإيرادات العامة.

وبالنظر إلى الجدول رقم (1) المتعلق بتفصيلات تطور هيكل الإيرادات العامة في الأردن نلاحظ أن مساهمة الإيرادات المحلية في الإيرادات العامة قد تطورت من (45.8%) في العام 1970 إلى (83.2%) في عام 2001، أما أعلى قيمة لها فقد بلغت (90.3%) في العام 1995 . ويعود السبب في هذا الارتفاع إلى ارتفاع قيمة الإيرادات الضريبية في ذلك العام بمقدار (79.9) مليون دينار أي ما يعادل (11.5%) عن العام الذي سبقه. أما بالنسبة إلى المتوسط العام لنسبة الإيرادات المحلية إلى الإيرادات العامة فقد بلغت (69.3%) لفترة الدراسة ، في حين أن هذه النسبة للفترة(1995-2001) بلغت (85.5%) ويمكن أن يؤكد ذلك تحقيق هدف السياسة المالية في زيادة الاعتماد على الموارد الذاتية وتقليل الاعتماد على الموارد الخارجية .

وبالنسبة إلى قياس الأهمية النسبية للمساعدات الخارجية من الإيرادات العامة ، فإننا نجد أن هذه النسبة كانت مرتفعة وبخاصة خلال السنوات الأولى من الدراسة، ثم انخفضت هذه النسبة وبشكل واضح بعد العام 1983.والسبب في ذلك يرجع إلى تراجع معدلات نمو المساعدات الخارجية والتي تعتمد على القرارات السياسية، وإلى زيادة اعتمادية الحكومةعلى الموارد الذاتية وتقليل الاعتماد على التمويل الخارجي وخصوصاً المساعدات الخارجية .

وفيما يتعلق بأقساط القروض المستردة فقد تزايدت أهميتها النسبية من الإيرادات المحلية في الأعوام التي تلت العام1984، حيث بلغت نسبتها إلى الإيرادات المحلية في ذلك العام(1.8%) وارتفعت بعد ذلك إلى أن بلغت(4.1%) في العام2001. أما أعلى قيمة وصلت إليها هذه النسبة فقد بلغت (5.2%) في العام1991، والسبب في ذلك يعود إلى ارتفاع قيمة أقساط القروض المستردة في ذلك العام بمبلغ(28.1) مليون دينار أي ما يعادل(94%) عن العام السابق، وإلى انخفاض معدلات نمو الإيرادات المحلية في العام نفسه(1991). هذا وقد بلغ المتوسط السنوي لنسبة أقساط القروض المستردة إلى الإيرادات العامة لفترة الدراسة كاملة (1.8%).

جدول رقم (1)

تطور هيكل الإيرادات العامة في الأردن للفترة(70 19-2001)

السنة	الإيرادات العامة(1) (مليون دينار)	الإيرادات المحلية(2) (مليون دينار)	المساعدات الخارجية(3) (مليون دينار)	القروض المستردة(4) (مليون دينار)	نسبة (2)إلى (1) (%)	نسبة (3) إلى (1) (%)	نسبة (4) إلى (1) (%)
1970	66.1	30.3	35.4	0.4	45.8	53.6	0.6
1971	71.2	35.8	35.4	0.0	50.3	49.7	0.0
1972	87.2	42.6	44.5	0.1	48.9	51.0	0.1
1973	91.8	46.2	45.6	0.0	50.3	49.0	0.0
1974	124.7	45.8	58.8	0.1	52.8	47.2	0.1
1975	183.2	82.6	100.6	0.0	45.1	54.9	0.0
1976	173.8	107.6	66.2	0.0	61.9	38.1	0.0
1977	264.5	142.3	122.2	0.0	53.8	46.2	0.0
1978	240.2	158.5	81.8	0.0	66.0	34.0	0.0
1979	398.2	187.9	210.3	0.0	47.2	52.8	0.0
1980	435.4	226.1	209.3	0.0	51.9	48.1	0.0
1981	522.7	309.2	206.3	7.2	59.2	39.5	1.4
1982	561.7	362.2	199.5	0.0	64.5	35.1	0.0
1983	599.9	400.6	197.0	2.3	66.8	32.8	0.4
1984	530.7	415.0	106.1	9.6	78.2	20.0	1.8
1985	646.9	440.8	187.8	18.5	68.1	29.0	2.9
1986	670.9	514.4	143.7	12.8	76.8	21.4	1.9
1987	676.8	531.5	127.6	17.9	78.5	18.9	2.6
1988	721.3	544.4	155.4	21.5	75.5	21.5	3.0
1989	855.5	565.5	261.7	28.4	66.1	30.6	3.3
1990	938.2	744.0	164.3	29.9	79.3	17.5	3.2
1991	1112.0	828.8	225.2	58.0	74.5	22.3	5.2
1992	1358.6	1168.9	137.4	52.4	86.0	10.1	3.9
1993	1406.3	1191.5	163.3	51.5	84.7	11.6	3.7
1994	1537.3	1306.4	175.6	55.4	85.0	11.4	3.6
1995	1620.0	1389.1	182.8	48.1	90.3	11.3	3.0
1996	1723.3	1430.1	547.0	46.2	83.0	31.7	2.7
1997	1620.8	1369.9	205.0	45.6	84.5	12.6	2.8
1998	1732.1	1496.7	203.0	32.6	86.4	11.7	1.9
1999	1815.9	1585.3	198.5	32.1	87.3	10.9	1.8
2000	1850.3	1560.7	240.2	49.4	84.3	13.0	2.7
2001	1968.0	1638.0	249.4	80.6	83.2	12.7	4.1

المصدر : البنك المركزي الأردني، دائرة الأبحاث والدراسات، عدد خاص ، أيار 1996 ، عمان الأردن

البنك المركزي الأردني ، نشرات سنوية مختلفة .

تطور الإيرادات العامة.

تشير اتجاهات الأرقام في الجدول رقم (2) والمتعلق بتطور الإيرادات العامة في الأردن إلى مدى التطور الذي طرأ على هذه الإيرادات بالأرقام المطلقة . فقد ارتفعت قيمتها من (66.1) مليون دينار في العام 1970 إلى (1968) مليون دينار في العام 2001 . ويرجع هذا التطور إلى زيادة تدفقات مكونات الإيرادات العامة وبخاصة الإيرادات المحلية بسبب الجهود التي تبذلها الحكومة من خلال خططها التنموية لزيادة اعتمادها على الموارد المحلية لمواجهة التوسع المتزايد في النفقات العامة.

أما فيما يتعلق بمعدل النمو السنوي للإيرادات العامة فإن هناك تذبذباً في قيم هذا المعدل لمعظم سنوات الدراسة . فعلىسبيل المثال، نلاحظ أن قيمةهذا المعدل كانت (52.2%) في العام 1977، ثم انخفضت في العام التالي لتصل إلى (-9.2%)، وعادت في العام 1979 لترتفع إلى (56.8%)، والسبب في ذلك التذبذب يمكن أن يعزى إلى التفاوت وعدم الانتظام في المساعدات الخارجية التي تقدم للأردن من عام لآخر.

وبالنسبة لنسبيةالإيرادات العامة نجدها بلغت (28.1%) من الناتج القومي الإجمالي لعام 1970 لتسجل ارتفاعاً طفيفاً بلغت نسبته(30.8%) لعام 2001. أما عن قدرة الإيرادات العامةعلى تغطية النفقات العامة، فإننا نرى أن هناك عجزاً دائماً على مدى سنوات الدراسة فيما عدا العام 1992 حيث بلغت نسية الإيرادات العامة إلى النفقات العامة (100.7%). ومع أن الإيرادات العامة قد أظهرت قدرة متزايدة على تغطية النفقات العامة، ألا أن النسبة المذكورة أظهرت انخفاضاً في بعض الأعوام بسبب ارتفاع معدل نمو النفقات العامة في تلك الأعوام، أو انخفاض معدل نمو الإيرادات العامة الناشئ عن انخفاض أحد أو بعض مكوناتها. فقد سجلت أقل قيمة لهذه النسبة في العام 1978 والذي عانت فيه الموازنة من انخفاض ملحوظ في حجم المساعدات الخارجية بنسبة (-33.1%) عن العام السابق. أما أعلى قيمة لها فقد بلغت (100.7%) في العام 1992. ويكشف هيكل الإيرادات العامةعن هذا التحسن الملحوظ المسجل في هذا العام 1992 إنما يعزى إلى الارتفاع الحاد في الإيرادات

المحلية بشقيهاالضريبية وغير الضـــريبية . فالأولىبلغـــت (639.3)مليـــون دينـــار وبمعدل نمو بلغ (59.2%) والثانية بلغت (529.6) مليون دينار بمعدل نمو ســـنوي بلغ(23.9%).

جدول رقم (2)

الإيرادات العامة وأهميتها النسبية إلى الناتج القومي الإجمالي والنفقات العامة في الأردن للفترة (1970-2001)

السنة	الإيرادات العامة(1) (مليون دينار)	النفقات العامة(2) (مليون دينار)	الناتج القومي الإجمالي(3) (مليون دينار)	نسبة (1) إلى (2) (%)	نسبة(1)إلى (3) (%)	معدل النمو السنوي للإيرادات العامة (%)
1970	66.1	80.7	235.1	81.9	28.1	0.0
1971	71.2	83.2	247.5	85.6	28.8	7.2
1972	87.2	101.5	285.7	85.9	305	22.5
1973	91.8	119.5	316.7	76.8	30.0	5.3
1974	124.7	146.6	394.8	85.1	31.6	35.8
1975	183.2	204.9	449.5	89.4	40.8	46.9
1976	173.8	262.5	569.4	66.2	30.5	-5.1
1977	264.5	337.9	698.3	78.3	37.8	52.2
1978	240.2	361.5	802.4	66.4	30.0	-9.2
1979	398.2	515.6	1008.2	77.2	39.5	56.8
1980	435.4	563.2	1213.7	77.3	35.9	9.3
1981	522.7	647.1	1526.8	80.8	34.2	20.1
1982	561.7	693.6	1765.5	81.0	31.8	7.5
1983	599.9	705.3	1877.9	85.1	31.9	6.8
1984	530.7	720.8	1995.0	73.6	26.6	-11.5
1985	646.9	805.7	2015.5	80.3	32.1	21.9
1986	670.9	981.3	2146.3	68.4	31.3	3.7
1987	676.8	965.9	2158.4	70.1	31.4	0.9
1988	721.3	1154.0	2175.9	68.4	33.1	6.6
1989	855.5	1102.3	2180.7	77.6	39.2	18.6
1990	938.2	1120.1	2428.8	83.8	38.6	9.7
1991	1112.0	1234.3	2634.0	90.0	42.1	18.5
1992	1358.6	1348.7	3306.8	100.7	41.1	22.2
1993	1406.3	1411.6	3662.3	99.6	38.4	3.5
1994	1537.3	1587.8	4095.5	97.3	37.5	9.3
1995	1620.0	1693.9	4444.0	95.6	36.5	5.4
1996	1723.3	1764.1	4870.1	97.7	35.2	6.4
1997	1620.8	1952.0	5090.1	83.0	31.8	-5.9
1998	1732.1	2087.7	5604.0	83.0	31.0	6.9
1999	1815.9	2039.5	5758.7	89.0	31.5	4.8
2000	1850.3	2054.1	6097.9	90.1	30.3	1.9
2001	1968.0	2192.3	6392.7	89.8	30.8	6.4

المصدر : البنك المركزي الأردني، دائرة الأبحاث والدراسات، عدد خاص ، أيار 1996 ، عمان ، الأردن

البنك المركزي الأردني ، نشرات سنوية مختلفة

تطور الإيرادات المحلية.

يظهر الجدول رقم (3) الخاص بمكونات الإيرادات المحليةبأن الإيرادات الضريبية قد شكلت الجزء الأكبر من اجمالي الإيرادات المحلية. في حين شكلت حصيلة الإيرادات المحلية غيرالضريبية حوالي (44.7%) في المتوسط وذلك خلال فترة الدراسة. أما من حيث حجمها فيظهر الجدول رقم (4) بأن الإيرادات المحلية قد حققت تطوراً ملحوظاً علىمدى سنوات الدراسة حيث تضاعفت بمقدار (54.1) ضعفاً، فقد ارتفع حجمها بالأرقام المطلقة من(30.3) مليون دينار في العام 1970 إلى(1638) مليون دينار في العام 2001. ويرجع هذا التطور إلى تحسن الأداء الحكومي لتطوير مصادرالتمويل المحلية وزيادة الاعتمادعليها، وإلى توجيهات الحكومة للتقليل من الاعتماد على الإيرادات الخارجية وخصوصاً المساعدات.

وإذا ما نظرنا إلى معدل النمو للإيرادات المحلية نجد أن هناك تذبذباً واضحاً في هذا المعدل على مدى سنوات الدراسة. والسبب هو التباطؤ الاقتصادي الذي شهده الاقتصاد الأردني بين فترة وأخرى.

وفيما يتعلق بنسبة الإيرادات المحلية إلى الإيرادات العامة فقد تم التطرق لهذا الموضوع عند البحث في مكونات الإيرادات العامة. أما فيما يخص نسبة الإيرادات المحلية إلى النفقات الجارية، فأن هذه النسبة تشير إلىتزايد قدرة الإيرادات المحليةعلى تغطية النفقات الجارية بشكل مطرد وبخاصة في الأعوام التي تلت عام 1990. وهذا مؤشر نحو استعادة الاقتصاد الأردني للاستقرارية من الناحية المالية، والتي سادت خلال فترة الثمانينات. كما أنه يعد مؤشرعلى نجاح السياسة الضريبية في حشد الموارد المالية للخزينة العامة .

كذلك إذا أخذنا نسبة الإيرادات المحليةمن الناتج القومي الإجمالي بسعر السوق، نلاحظ أن هناك ارتفاعاً ملحوظاً في هذه النسبة. حيث ارتفعت هذه النسبةمن (12.9%) في العام 1970 إلى (25.6%) في العام 2001. وهذا مؤشر إيجابي يدعم هدف السياسة المالية في تحقيق زيادة الإيرادات .

جدول رقم (3)

تطور مكونات الإيرادات المحلية خلال الفترة (1970-2001)

ألسنه	الإيرادات الضريبية (مليون دينار)(1)	الإيرادات غير الضريبية (مليون دينار) (2)	نسبة (1) إلى الإيرادات المحلية(%)	نسبة (2) إلى الإيرادات المحلية(%)
1970	18.1	12.2	53.7	43.3
1971	19.0	16.8	53.1	46.9
1972	22.5	20.1	52.8	47.2
1973	26.3	19.9	56.9	43.1
1974	34.5	31.3	52.4	47.6
1975	44.6	38.0	54.0	46.0
1976	65.8	41.8	61.2	38.8
1977	96.3	46.2	67.1	33.5
1978	96.6	61.9	60.9	39.1
1979	118.4	69.5	63.0	37.0
1980	136.2	89.9	60.2	39.8
1981	171.3	137.9	55.4	44.6
1982	200.3	161.9	55.3	44.7
1983	225.8	174.8	56.4	43.6
1984	232.2	182.8	56.0	44.0
1985	246.6	194.2	55.9	44.1
1986	237.9	276.5	46.2	53.8
1987	242.3	289.2	45.6	54.4
1988	255.9	288.5	47.0	53.0
1989	274.0	291.5	48.5	51.5
1990	383.9	360.1	51.6	48.4
1991	401.5	427.3	48.4	51.6
1992	639.3	529.6	54.7	45.3
1993	643.4	548.1	54.0	46.0
1994	694.4	612.0	53.2	46.8
1995	774.3	631.1	55.7	45.4
1996	840.9	589.0	58.8	41.2
1997	810.5	571.4	59.1	41.7
1998	858.6	637.9	57.4	42.6
1999	884.2	701.1	55.8	44.2
2000	961.9	598.8	61.6	38.4
2001	996.4	641.6	60.8	39.2

المصدر : البنك المركزي الأردني ، دائرة الأبحاث والدراسات ، عدد خاص، أيار 1996 ، عمان ،الأردن

البنك المركزي الأردني ، نشرات سنوية مختلف

جدول رقم (4)

تطور الإيرادات المحلية والاهميه النسبية لها في الأردن للفترة (1970-2001).

ج

ألسنه	الإيرادات المحلية(1) مليون دينار	النفقات الجارية (2) مليون دينار	معدل النمو السنوي للإيرادات المحلية (%)	نسبة (1) إلى الناتج القومي الإجمالي (%)	نسبة(1) إلى الإيرادات العامة(%)	نسبة (1) إلى النفقات الجارية(%)
1970	30.3	59.0	0.0	12.9	45.8	51.4
1971	35.8	60.7	18.5	14.5	50.3	59.0
1972	42.6	70.5	19.0	14.9	48.9	60.4
1973	46.2	78.6	8.5	14.6	50.3	58.8
1974	65.8	103.6	42.4	16.7	52.8	63.5
1975	82.6	125.7	25.5	18.4	45.1	65.7
1976	107.6	185.9	30.3	18.9	61.9	57.9
1977	142.3	195.6	32.2	20.4	53.8	72.8
1978	158.5	212.9	11.4	19.8	66.0	74.4
1979	187.9	321.3	18.5	18.6	47.2	58.5
1980	226.1	336.1	20.3	18.6	51.9	67.3
1981	309.2	391.5	36.8	20.3	59.2	74.0
1982	362.2	443.0	17.1	20.5	64.5	81.8
1983	400.6	453.7	10.6	21.3	66.8	88.3
1984	415.0	488.1	3.6	20.8	78.2	85.0
1985	440.8	542.5	6.2	21.9	68.1	81.3
1986	514.4	570.5	16.7	24.0	76.8	90.3
1987	531.5	602.7	3.1	24.6	78.5	88.2
1988	544.4	669.6	6.4	25.0	75.5	81.3
1989	565.6	749.7	3.9	25.9	66.1	75.4
1990	744.0	841.4	31.6	30.6	79.3	88.4
1991	828.8	904.0	11.4	31.7	74.5	91.7
1992	1168.9	929.5	41.0	35.3	86.0	125.8
1993	1191.5	1044.3	1.9	32.5	84.7	114.1
1994	1306.4	1115.2	9.6	31.9	85.0	117.2
1995	1389.1	1309.5	6.3	31.3	90.3	106.1
1996	1430.1	1353.8	3.0	29.4	83.0	105.6
1997	1369.9	1524.8	4.2-	26.9	84.5	89.8
1998	1496.7	1644.6	9.3	26.7	86.4	91.0
1999	1585.3	1643.1	5.6	27.5	87.3	96.5
2000	1560.7	1718.3	1.6-	25.6	84.3	90.8
2001	1638.0	1788.5	5.0	25.6	83.2	91.6

المصدر : البنك المركزي الأردني، دائرة الأبحاث والدراسات، عدد خاص ، أيار 1996 ، عمان ، الأردن

البنك المركزي الأردني الأردن نشرات سنوية مختلفة

3.2 مكونات الهيكل الضريبي.

تتنوع الضرائب المكونةللهيكل الضريبي في الأردن بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة . ويمكن التفرقة بينهماعلى أساس أن الضرائب غير المباشرة هي مدفوعات إجبارية للحكومة يدفعها المنتجون وقد يتحملها المستهلكون إذا اضيفت كلها أوجزء منها إلى سعر السلعة. ويتوقف ذلك بطبيعة الحال على مرونة الطلب والعرض على السلعة . "وهي بذلك تختلف عن الضرائب المباشرة التي تشكل اقتطاعاً من دخول عوامل الإنتاج" (ابو رمان، 1996،ص71). وفيما يلي نستعرض بشيء من التفصيل كل من الضرائب المباشرة وغير المباشرة في الأردن .

أولاً : الضرائب المباشر .

وتشتمل الضرائب المباشرة في الأردن على ضريبة الدخل والأرباح، والضرائب غير المصنفة في مكان آخر كضريبة الثروة وغيرها. ويمكن تصنيفها حسب دليل الإيرادات العامة لعام 2001 الصادر عن دائرة الموازنة العامة إلى:

1-ضريبة الدخل والأرباح .

"وهي ضريبة تفرض من السلطات العامة ولفترات منتظمةعلىالدخل الناجم عن التوظيف أو الملكية أو الربح الرأسمالي" (ابو رمان،1996،ص18).

أما عن تطور هذه الضريبة فإنهاعرفت بدايةفي الأول من نيسان لعام 1933 . وكانت تقتطع آنذاك من الرواتب والأجور المتأتيةمن القطاعين العام والخاص. واستمر الأمر إلى أن صدر قانون ضريبة الدخل لعام 1964. والذي استهدف إدخال مجموعة تغيرات تتعلق بتفصيل مصادر الدخل الخاضعة للضريبة ويمنحه الإعفاءات العائلية. بالإضافة إلى توسعته لقاعدة شرائح الدخل الخاضعة للضريبة . وقد ظل هذا القانون ساري المفعول مع إجراء اكثر من تعديل عليه، ففي العام 1971 تم رفع نسبة الضريبة على الشركات المساهمة من (25%) إلى (35%). يضاف إلى ذلك (10%) ضريبة خدمات اجتماعية. ورفعت هذه النسبة إلى (45%) مع تعديل عام 1977 مع إعفاء تلك الشركات من ضريبة الخدمات الاجتماعية . أما تعديلعام 1979 فقد تم من خلاله تقسيم الشركات إلى ثلاث شرائح ضريبية ،

بحيث أصبحت نسبة الضريبة (45%)على دخل البنوك والشركات المالية وشركات التامين والصرافة. ونسبة ضريبة (38.5%) من دخل الشركات العامة الصناعية. ونسبة ضريبة (40%) من دخل الشركات المساهمة العامة والخاصة والأخرى .

وفي عام 1985 استبدل قانون ضريبة الدخل بالقانون رقم (57) لسنة1985 والذي امتاز بالصفة التصاعدية للضرائب إلى الخصومات التشجيعية. وفي عام 1989 صدر القانون المؤقت رقم (4) لسنة 1989،وقد اصبح في العام 1992 قانوناً دائماً . وفي العام 1995 تم تعديل هذا بالقانون رقم (14) لسنة 1995. حيث امتاز هذا القانون بتناسبيته مع ارباح الشركات حسب نشاط كل منها وبتصاعديته بالنسبة للأفراد والموظفين.

"هذا وتشتمل ضريبة الدخل والأرباح على ما يلي(دائرة الموازنة العامة،2001 ص1):

أ- الضريبةعلى دخول الشركات المساهمة : تستوفى بموجب قانون ضريبة الدخل رقم (14) لسنة 1995 حسب النسب التالية :

(15%) للشركات في قطاعات التعدين، الصناعة، الفنادق، المستشفيات، النقل، المقاولات الإنشائية .

(35%) للبنوك والشركات المالية، وشركات التأمين، والصرافة والواساطة.

(25%) للشركات الأخرى .

ب_ الضريبة على دخول الأفراد: تستوفى بموجب قانون ضريبة الدخل رقم (14) لسنة 1995 حسب النسب التالية:

(5%) عن كل دينار من (2000) دينار الأولى .

(10%) عن كل دينار من (2000) دينار التالية.

(15%) عن كل دينار من (4000) دينار التالية .

(20%) عن كل دينار من (4000) دينار التالية .

(25%)عن كل دينار من (4000) دينار التالية .

(30%) عن كل دينار مما تلاه .

ج -الضريبة على الموظفين والمستخدِمين : وتستوفى بموجب نظام رقم (3) لسنة 1996 حسب النسب التالية :

عن كل دينار من ال (167) ديناراً الأولى (50) فلساً.

عن كل دينار من أل (167) ديناراً التالية (100) فلساً.

عن كل دينار من أل (333) ديناراً التالية (150) فلساً.

عن كل دينار من ال (333) ديناراً التالية (200) فلساً.

عن كل دينار من ال (333) ديناراً التالية (250) فلساً.

عن كل دينار من الباقي (300) فلس.

د- ضريبة الخدمات العامة : وتستوفى بموجب قانون رقم 1954 . وهي ضريبة تفرض لفترات منتظمة على الأموال وعلى صافي أو إجمالي ممتلكات المنشآت والهيئات الخاصة غير الربحية (الشبلي، 1999،ص75).

هـ- ضريبة التوزيع : وتستوفى بموجب قانون رقم (14) لسنة 1995 حسب النسبة (10%) من أرباح الأسهم وحصص الأرباح الموزعة من قبل الشركات التي استوفيت الضريبة من دخلها الخاضع للضريبة بموجب أحكام هذا القانون.

ثانيا: الضرائب غير المباشرة .

تعتبر الضرائب غير المباشرة أداة رئيسية في رفد خزينة الدولة بالموارد المالية، حيث إنها تمتاز بكبر الحصيلة مقارنة بالضرائب المباشرة. هذا بالإضافة إلى أنها تعد إحدى أدوات السياسة الضريبية في التأثيرعلى الاستهلاك والاستثمار والادخار والمستوى العام للأسعار. ومع ذلك فهي أقل عدالة من الضرائب المباشرة، حيث أنها لا تأخذ بالاعتبار ظروف المكلف بالدفع .

وتشتمل الضرائب غير المباشرة على ما يلي :

1- الضرائب الجمركية.

وهي الضرائب التي تفرض على السلع المستوردة أو المصدرة عند اجتيازها لحدود الدولة . وتعتبر هذه الضرائب من اقدم أنواع الضرائب وتؤدي مجموعة من الوظائف الأساسية أهمها:

(أ)-وظيفة مالية كمصدر من مصادر تمويل خزينة الدولة بالإيرادات المالية ".
وجدير بالذكر أن الرسوم الجمركية هي المصدر الأكبر للإيرادات الضريبية في الدول النامية . ويمكن أن تمثل حوالي (90%) من العوائد الضريبية (Mrayyan1989,p77).

(ب)- وظيفة اقتصادية أي كوسيلة لتشجيع الاستثمار وتعزيز قدرة الصناعات الوطنية على المنافسة .

(ج)- وظيفة اجتماعية أي كوسيلة تساهم في إعادة توزيع الدخل والثروة، بالإضافة إلى دورها في الحد من استيراد السلع غير المرغوبة والخطرة .

" وعن تطور النظام الجمركي في الأردن ، فقد صدر أول قانون ينظم عمل الجمارك عام 1926 وسمي قانون الجمارك الحكومي. الذي تم تعديله عدة مرات من أجل مواكبة التطورات المستمرة على المستوى المحلي والعالمي. إلى أن صدر القانون رقم (1) لعام 1962، والذي استهدف زيادة الموارد المحلية من الجمارك وحماية الإنتاج المحلي وتشجيعه، واستمر العمل بهذا القانون لغايةعام 1983 ، حيث صدر قانون الجمارك المؤقت رقم (16) لسنة 1983" (دائرة الجمارك، 2001،ص15) .
"واخيراً صدر قانون الجمارك رقم (20) لسنة 1988، والذي يهدف إلى تطوير الإجراءات الجمركية وتحديثها للتماشى مع متطلبات التجارة العالمية“WTO“ (البنك المركزي ،1997،ص95).

هذا وتشتمل الضرائب الجمركية على ما يلي (دائرة الموازنة العامة، 2001، ص2).

1-الرسوم الجمركية وهي تستوفى وفقاً لجداول التعرفة الجمركية المعمول به على معظم السلع والبضائع المستوردة .

2-الغرآمات والمصادرات الجمركية وتستوفى بموجب قانون الجمارك رقم (20) لسنة 1998 وتعديلاته.

2- الضريبة العامة على المبيعات .

تعتبر الضريبة العامة على المبيعات ضريبة غير مباشرة تفرض على السلع المستوردة والمنتجة محلياً وعلى مجموعة من الخدمات. " وقد حلت هذه

الضريبة بموجب قانون الضريبة العامة رقم (6) لعام 1995 محل ضريبة الاستهلاك، والتي كانت قد ألغت ضريبة الإنتاج المكوس بالقانون رقم (34) لعام 1988 "(دائرة الموازنة العامة، 1996، ص5) .

وبات وضع هذه الضريبة كجزء من برنامج إصلاح ضريبي شامل يهدف إلى :

أ-رفد خزينة الدولة بالإيرادات اللازمة لتعويض النقص الذي نجم عن نهج سياسة التخفيضات والإعفاءات المتتالية للتعرفة الجمركية .

ب- " معالجة المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد الأردني. حيث يعمل نظام الضريبة العامة على المبيعات على معالجة التضخم، وذلك بامتصاص جزء من القوة الشرائية الموجودة في السوق . كما ستؤثر هذه الضريبة على سلوك المستهلك بزيادة العبء الضريبي على السلع غير الأساسية، وترشيد الاستهلاك فيما يخص السلع الضرورية . وبالتالي ستعمل على التوزيع الفعال للموارد الاقتصادية" (مجلس الوحدة الاقتصادية، 1987،ص70).

جـ- " تبسيط الإجراءات وتحقيق المزيد من العدالة الاجتماعية وتوسيع القاعدة الضريبية المتوازنة مع تخفيض العبء الضريبي على ذوي الدخول المحدودة والمتدنية "(الخطيب،1996،ص71).

" وتستوفى الضريبة العامة على المبيعات على السلع المستوردة في مرحلة التخليص، عليها وعلى الخدمات والسلع المنتجة محلياً لدى بيعها من قبل مؤدي الخدمة أو الشركة الصانعة أو بيعها من خلال شركة التوزيع التابعة لها أو وكيل التوزيع الحصري" (دائرة الضريبة العامة على المبيعات، 2003).

وهذه الضريبة أما نوعية تستوفى على البضائع المستوردة والمنتجة محلياً أو نسبية تستوفى على الخدمات .وتجدر الإشارة إلى أن السعر العام لهذه الضريبة قد تم رفعه من(7%) عام 1994 إلى(10%)عام 1995 ثم إلى (13%) عام 2000 ، وتم أيضا توسيع وعائها لتشمل العديد من السلع والخدمات الأخرى التي لم تكن مشمولة عند تطبيق هذه الضريبة .

ثالثاً : الضرائب الإضافية .

وهذه الضرائب " تعتبر في معظمها من الضرائب المباشرة غير المصنفة في مكان آخر. وهي الضرائب المفروضة من قبل الدولة ولفترات منتظمة على الاصوال المالية وعلى صافي أو إجمالي ممتلكات المنشات والهيئات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح ، وكذلك الضرائب المفروضة على اقتناء أو استخدام الأصول المادية من قبل الأفراد أو العائلات مثل ضريبة الثروة"(دائرةالاحصاءات العامة، 1952-1992، ص29).

وتستوفى هذه الضريبة وفقاً لقانون رقم (28) لسنة 1969 وتعديلاته وتشمل (دائرة الموازنة العامة،2001،ص2-3):

1-الضريبة الإضافية على كميات الكهرباء المستهلكة وتستوفى بقيمة فلس عن كل كيلو واط من كميات الكهرباء المستهلكة .

2- ضريبة تذاكر السفر بالجو وتستوفى بقيمة (10) دنانير من كل تذكرة سفر بالجو تباع داخل المملكة .

3- الضريبة الإضافية على معاملات دائرة الأراضي والمساحة وتستوفى بنسبة (10%) من الرسوم المستحقةعلى معاملات التسجيل والإفراز والبيع والهبة والرهن وفك الحجز والتخلي في دائرة الأراضي .

4- الضريبة الإضافي على رخص السيارات والسواقين وتستوفى بنسبة (10%) من رخص السيارات والسواقين.

5-ضريبة المغادرين وتستوفى بالشكل التالي :

أ-المغادرون الأردنيون

(8) دنانير براً أو بحراً، (25) دينار جواً.

ب -المغادرون الأردنيون المقيمون في دول عربية .

(6) دنانير براً أو بحراً، (15) دينار جواً.

جـ- المغادرون غير الأردنيون .

(4) دنانير براً ، (6) دنانير بحراً ، (10) دنانير جواً

1-ضريبة بيع العقار وتستوفى بنسبة (4%) من القيمة من البائع أو الواهب للبيع العادي .

2-ضرائب أخرى (دائرة الموازنة العامة، 2001):

أ-عقود الزواج ووثيقة الطلاق . وتستوفى بقيمة (5) دنانير عن كل عقود زواج و(10) دنانيرعن كل وثيقة طلاق .

ب-معاملات المحاكم النظامية والشرعية وكاتب العدل وتستوفى بنسبة (10%) من الرسوم المستحقة.

ج-رخص المهن والحرف والصناعات الإنشائية وتستوفى بنسبة(10%) من الرسوم المستحقة.

د- سيارات نقل البضائع عند دخولها أوخروجها من الحدود الأردنية وتستوفى بقيمة دينار واحد عن كل سفرة إذا كانت مرخصة لخمسة أطنان فما دون وديناريـن إذا زادت عن ذلك.

هـ سيارات الركوب الخصوصية غير المسجلة في الأردن عند دخولها وتستوفى بقيمة دينار واحد عن كل سيارة.

و- المواشي المستوردة من الضأن والماعز وتستوفى بقيمة دينارين عن كل رأس.

ع- المواشي المستوردة من العجول وتستوفى بقيمة (10) دنانير عن كل رأس .

3.3 تطور الإيرادات الضريبية.

يهدف هذا المبحث إلى تحليل تطور الإيرادات الضريبية والوقوف على الاتجاهات العامة التي سلكتها خلال الفترة (1970-2001). إضافة إلى تحليل مكوناتها والتعرف على أهميتها النسبية في تمويل النفقات العامة وبخاصة الجارية منها.

تطور الإيرادات الضريبية الكلية .

تظهر الأرقام الواردة في الجدول رقم (5) الخاص بالإيرادات الضريبية تطورهذه الإيرادات بالأرقام المطلقة من (18.1) مليون دينار إلى (996.4) مليون دينار بين عامي 1970 و 2001 . ويرجع هذا التطور بشكل رئيسي إلى مجموعة

من العوامل تمثلت في تنوع الأنشطة الاقتصادية وارتفاع الدخل الفردي وإلى تحسن أداء الجهاز الضريبي.

وفيما يتعلق بنسبة الإيرادات الضريبية إلى الإيرادات المحلية فإننا نجد بأن هذه النسبة قد أبدت نوعاً من التراجع في معظم أعوام الدراسة مع ارتفاعها في بعضها الآخر. هذا وقد بلغ المتوسط السنوي لهذه النسبة لفترة الدراسة (54.5%) مقابل (56.2%)للفترة (2001-1990). وهذا الارتفاع الطفيف يعزى إلى اتساع الأوعية الضريبية، وعلى الأخص وعاء ضريبة المبيعات، وإلى تحسن أداء الإدارة الضريبية في الجباية والتحصيل، ومنع التهرب الضريبي، بالإضافة إلى تطور وتنوع أداء الأنشطة الاقتصادية داخل الأردن .

وأما نسبة الإيرادات الضريبية إلى مجمل الإيرادات العامة فقد أظهرت الإيرادات الضريبية قدرة متزايدة على زيادة نسبتها من الإيرادات العامة، حيث ارتفعت هذه النسبة من(27.4%) في عام1970 إلى أن وصلت(50.6%) في عام 2001.وقد بلغ المتوسط السنوي لهذه النسبة لفترة الدراسةككل (36.7%) بالمقابل بلغت (47.1%) في الفترة (1990-2001). وهذا مؤشر إيجابي على تحقق هدف الحكومة من زيادة الاعتماد على الإيرادات الضريبية كإحدى المصادر الرئيسية في دعم الموازنة العامة بالإيرادات التمويلية .

أما بخصوص نسبة الإيرادات الضريبية من النفقات الجارية فإنها ارتفعت من (30.7%) عام 1970 إلى (55.7%) عام 2001. ويشار هنا إلى أن المتوسط السنوي لهذه النسبة قد بلغ (51.2%)للفترة قيد الدراسة، في حين أن متوسط هذه النسبة للفترة (1990-2001) قد بلغ (56.2%). وهذا مؤشر من شأنه أن يؤكد على زيادة قدرة الإيرادات الضريبية في تغطية أكثر من نصف النفقات العامة وبخاصة الجارية منها .

وفيما يتعلق بنسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج القومي الإجمالي بسعر السوق ، فإن هذه النسبة قد أبدت تزايداً على مدى سنوات الدراسة حيث ارتفعت من (7.7%) إلى (15.6%) بين عامي 1970و2001. هذا ويلاحظ بأن المتوسط السنوي لهذه النسبة قد بلغ (12.9%) لفترة الدراسة في حين أن متوسط هذه النسبة

للفترة (1990-2001) بلغ (16.5%) مما يؤكد أن الإيرادات الضريبية تلعب دوراً بارزاً في الاقتصاد الأردني باعتبارها إحدى أدوات السياسية المالية .

وإذا ما نظرنا إلى معدل النمو السنوي لهذه الإيرادات لفترة الدراسة نجـد أن هذا المعدل متذبذب بشكل واضح، والسبب يمكن أن يعزى في ذلـك إلـى التعديلات التي طرأت على القوانين والتشريعات الضريبية من حـين لأخـر ، وكذلك إلى حالة التباطؤ التي شهدها الاقتصاد الأردني خلال فترة الثمانينات.

جدول رقم (5)

تطور الإيرادات الضريبية الكلية في الأردن للفترة (1970-2001).

ألسنه	الإيرادات الضريبية ألكليه (1) (مليون دينار)	معدل النمو السنوي للإيرادات الضريبية الكلية(%)	نسبة (1) إلى الإيرادات المحلية (%)	نسبة (1) إلى الإيرادات العامة (%)	نسبة(1) إلى النفقات الجارية(%)	نسبة (1) إلى الناتج القومي الإجمالي(%)
1970	18.1	-	53.7	27.4	30.7	7.7
1971	19.0	5.0	53.1	26.7	31.3	7.7
1972	22.5	18.4	52.8	25.8	31.9	7.9
1973	26.3	16.9	56.9	26.6	33.4	8.3
1974	34.5	31.2	52.4	27.7	33.3	8.7
1975	44.6	29.3	54.0	24.3	35.4	9.9
1976	65.8	47.5	61.2	37.9	35.4	11.6
1977	96.3	46.4	67.7	36.4	49.3	13.8
1978	96.6	0.3	60.9	29.0	45.3	12.0
1979	118.4	22.6	63.0	29.7	36.9	11.7
1980	136.2	15.0	60.2	31.4	40.5	11.2
1981	171.3	25.8	55.4	32.8	43.8	11.2
1982	200.3	16.9	55.3	35.7	45.2	11.3
1983	225.8	12.7	56.4	37.6	49.8	12.0
1984	232.2	2.8	56.0	43.8	47.6	11.6
1985	246.6	6.2	55.9	38.1	45.5	12.3
1986	237.9	3.5-	46.2	35.5	41.8	11.2
1987	242.3	1.8	45.6	35.8	40.2	11.2
1988	255.9	5.6	47.0	35.5	38.2	11.8
1989	274.0	7.1	48.5	32.0	36.6	12.6
1990	383.9	40.1	51.6	40.9	45.6	15.8
1991	401.5	4.6	48.4	36.1	44.4	15.2
1992	639.3	59.2	54.7	47.1	68.8	19.3
1993	643.4	0.6	54.0	45.8	61.7	17.6
1994	694.4	7.9	53.2	45.2	62.3	17.0
1995	774.3	11.5	55.7	47.8	59.1	17.4
1996	840.9	9.1	58.8	51.0	62.1	18.1
1997	810.5	3.6-	59.1	50.0	53.2	15.9
1998	858.6	5.9	57.4	49.6	52.2	15.30
1999	884.2	2.9	55.8	48.7	53.8	15.4
2000	961.9	8.8	61.6	52.0	55.9	15.8
2001	996.4	3.6	60.8	50.6	55.7	15.6

المصدر : البنك المركزي الأردني، دائرة الأبحاث والدراسات، عدد خاص ، أيار 1996 ، عمان ، الأردن

البنك المركزي الأردني ، نشرات سنوية مختلفة

تطور الضرائب المباشرة .

تشير الأرقام الخاصة بإيرادات الضرائب المباشرة في الجداول ذوات الأرقام (6) ،(7)،(8) إلى تضاعف هذه الإيرادات بالأرقام المطلقة من (3.9) مليون دينار في عام 1970 إلى (265.2) مليون دينار في العام 2001 . أي أنها تضاعفت بواقع (68) ضعفاً على مدى سنوات الدراسة .

ومع أن هذه الضرائب أظهرت انخفاضاً في مستواها لبعض الأعوام ألا أنها اتجهت للزيادة في معظم أعوام الدراسة . فقد ارتفعت نسبتها إلى الإيرادات الضريبية من (21.9%) عام 1970 إلى (26.6%)عام 2001 . أما أعلى قيمة وصلت إليها هذه النسبة فقد كانت في العام 1990 حيث بلغت (46.1%) وذلك بسبب ارتفاع تحصيلات ضريبة الدخل والأرباح من (51) مليون دينار في العام 1989 إلى (114) مليون دينار في العام المذكور، وبمعدل نمو يساوي (121.8%) . أما متوسط مساهمة الضرائب المباشرة في الإيرادات الضريبية الكلية فقد بلغ (33.1%) لفترة الدراسة . ويعزى هذا الارتفاع في مساهمة هذه الضرائب إلى اتساع قاعدة مكونات هذه الضرائب وكذلك للتطورات والتعديلات التي أدخلت على قانون ضريبة الدخل والأرباحعلى مدى سنوات الدراسة وخاصةفي الأعوام 1995،1992،1989،1985،1982 على التوالي .

وبالنسبة إلى مساهمة هذه الضرائب في الإيرادات المحلية فقد ارتفعت من (12.9%) في عام 1970 إلى (16.2%) في العام 2001 . أما المتوسط السنوي لهذه النسبة لفترة الدراسة فقد بلغ (18%) . والملاحظ أن الفترة (1990-1996) قد شهدت تحسناً ملحوظاً في مساهمة هذه الضرائب في الإيرادات المحلية حيث بلغ المتوسط السنوي لهذه الفترة (20.4%). وهذا التحسن يعود بالأساس إلى اتساع قاعدة ضريبة الدخل والأرباح وللتطورات والتعديلات التي طرأت على قانونها في العام 1995،1992 في إطار حزمة برنامج التصحيح الاقتصادي. أما في الفترة (1997-2001) فقد شهدت نوعاً من الانخفاض في مساهمة هذه الضرائب، إذ بلغ المتوسط السنوي لهذه الفترة (15.5%) والسبب في ذلك يرجع إلى تراجع حصيلة الضرائب الأخرى في الضرائب المباشرة. وذلك نتيجة لقيام الحكومة بإصدار قانون

توحيد الرسوم والضرائب الأخرى التي يستوفى على البضائع المستوردة والمعاد تصديرها في بند الضرائب الجمركية اعتباراً من شهر آذار لعام 1997، وكذلك لتراجع حصلة ضرائب الأرباح المستوفاة من الشركات المساهمةفي العامين 1997،1998.

أما قدرة الضرائب المباشرة على تغطية النفقات الجارية فقد دلت القيم الخاصة بذلك على ارتفاع نسبة تغطية الضرائب المباشرة للنفقات الجارية من (6.6%) عام 1970 إلى أن وصلت(14.8%) في العام2001، مع وصولها إلى قيم أعلى في أعوام أخرى خلال فترة الدراسة حيث كانت أعلى قيمة لهذه النسبة (32.1%) في العام 1992 والذي ارتفعت فيه الضرائب المباشرة بمقدار(45.2) مليون دينار وبمعدل نمو(26.7%). وتجدر الإشارة هنا إلى أن المتوسط العام لنسبة الضرائب المباشرة إلى النفقات الجارية لفترة الدراسة كاملة كان (14.2%).

وفيما يتعلق بمعدل النمو السنوي لهذه الضرائب فقد ظهر ميل هذه الضرائب إلى التزايد وبشكل غير منتظم في معظم أعوام الدراسة. كما أنها لم تظهر تراجعاً سالباً إلا في الأعوام 1998،1997،1991،1986. حيث كان معدل نموها (-10.3%)،(-4.2%) ،(-22.3%)،(-9.7%) على التوالي . ويعود التراجع السالب في معدل الضرائب المباشرة في الأعوام 1997،1986،1998 إلى انخفاض حصيلة بنود هذه الضرائب ، في حين أن سبب التراجع السالب في العام 1991 هو انخفاض في حصيلة ضريبة الدخل والأرباح . أما أعلى معدل نمو فقد كان في العام 1990 ووصلت قيمته إلى (90.9%)حيث نشأ هذا الارتفاع عن الزيادة الكبيرة التي حققتها ضريبة الدخل والأرباح والضرائب الأخرى.

جدول رقم (6)

تطور الضرائب المباشرة وأهميتها النسبية إلى إجمالي الإيرادات الضريبية وإلى الإيرادات المحلية وإلى النفقات الجارية خلال الفترة (1970-2001)

ألسنه	الضرائب المباشرة (1)(مليون دينار	معد النمو السنوي للضرائب المباشرة (%)	نسبة (1) إلى إجمالي الإيرادات الضريبية(%)	نسبة (1) إلى الإيرادات المحلية(%)	نسبة (1) إلى النفقات الجارية(%)
1970	3.9	-	21.9	12.9	6.6
1971	4.4	12.8	23.2	12.3	7.2
1972	5.2	18.2	23.1	12.2	7.4
1973	6.3	21.2	24.0	13.6	8.0
1974	8.6	36.5	24.9	13.1	8.3
1975	13.0	51.2	29.1	15.7	10.3
1976	16.7	28.5	25.4	15.5	9.0
1977	22.4	34.1	23.3	15.7	11.5
1978	28.2	25.9	29.2	17.3	13.2
1979	35.8	27.0	30.2	19.1	11.1
1980	45.0	25.7	33.0	19.9	13.4
1981	60.3	34.0	35.2	19.5	15.4
1982	66.5	10.3	33.2	18.4	15.0
1983	69.9	5.1	31.0	17.4	15.4
1984	77.0	10.2	33.2	18.6	15.8
1985	82.8	7.5	33.6	18.8	15.3
1986	74.3	-10.3	31.2	14.4	13.0
1987	75.5	1.6	31.2	14.2	12.5
1988	77.7	2.4	30.2	14.2	11.5
1989	92.6	19.8	33.8	16.4	12.4
1990	176.8	90.9	46.1	23.8	21.0
1991	169.3	-4.2	42.2	20.4	18.7
1992	214.5	26.7	33.6	18.4	23.1
1993	231.4	7.9	36.0	19.4	22.2
1994	249.5	7.8	35.9	19.1	22.4
1995	284.0	13.0	36.7	20.4	21.7
1996	305.0	7.4	36.3	21.3	22.5
1997	237.0	-22.3	29.2	17.3	15.5
1998	214.0	-9.7	24.9	14.3	13.0
1999	232.4	8.6	26.3	14.7	14.1
2000	232.7	0.1	24.2	14.9	13.5
2001	265.2	14.0	26.6	16.2	14.8

المصدر : البنك المركزي الأردني ، دائرة الأبحاث والدراسات الدراسات عدد خاص، أيار 1996 ، عمان ،الأردن

البنك المركز الأردني ، نشرات سنوية مختلفة .

تطور ضريبة الدخل والأرباح .

يلاحظ في الجدول رقم (7) أن إيرادات ضريبة الدخل والأرباح قد تطورت قيمتها بالأرقام المطلقة من (2.5) مليون دينار إلى (195.4) مليون دينار خلال الفترة (1970-2001) . وقد كان للتعديلات والتطورات التي تم إحداثها على القوانين والتشريعات الضريبية الخاصة بضريبة الدخل والأرباح على مدى سنوات الدراسة، وتوسيع الأوعية الضريبية التي تشملها هذه الضريبة، وتحسن مستوى الأنشطة الاقتصادية، أكبر الأثر في زيادة حصيلة هذه الضريبة ومحافظتها على المرتبة الثالثة بين مجمل الضرائب من حيث الإيرادات .

وبالنسبة للأهمية النسبية لهذه الضريبة في الضرائب المباشرة فقد ارتفعت من (64.1%) في عام 1970 إلى (73.7%) في العام 2001. وقد كان المتوسط السنوي لهذه النسبة لفترة الدراسة كامل (60.8%) . أما أعلى مساهمة لها في رفد الضرائب المباشرة فقد كان في العام 2001 وبنسبة (73.7%) ." وتعود هذه الزيادة بشكل أساسي إلى إدراج حصيلة ضريبة الدخل المترتبة على شركات الاتصالات ضمن حصيلة ضريبة الدخل على الشركات المساهمة منذ مطلع عام 2001" (البنك المركزي، 2001،ص43).

وفيما يخص نسبة ضريبة الدخل والأرباح إلى إجمالي الإيرادات الضريبية فقد ارتفعت من (13.8%) في العام 1970 إلى (19.2%) عام 2001 . وقد بلغ المتوسط السنوي العام لهذه النسبة (20%) أما أعلى قيمة لهذه النسبة فقد كانت في عام 1990 حيث بلغت(29.7 %)نتيجة للتعديلات التي أدخلت على قانون ضريبة الدخل والأرباح والتي بدأ تطبيقها من مطلع تشرين الثاني لعام 1989، ومن أبرز ما تضمنه هذا القانون المعدل تخفيض نسبة الإعفاءات التي يتمتع بها الشخص الطبيعي إلى النصف عند تجاوز دخلة عشرة آلاف دينار واختصار فئات النسب الضريبية الثابتة التي تخضع لها الشركات المساهمة إلى ثلاث فئات بدلاً من خمس فئات. كما تم تحديد نسبة دنيا للضريبة المستوفاة عليها بما لايقل عن(35%) من دخلها الصافي. وقد هدفت التعديلات إلى حصر الاستفادة من الإعفاءات بذوي

الدخل المتدني والمحدود، وإلى رفع نسبة مساهمة الشركات في حصيلة ضريبة الدخل(البنك المركزي، 1989) .

أما معدل النمو السنوي لضريبة الدخل فقد تزايد وبشكل مطرد حتى أوائل الثمانينات وتحديداً حتى العام 1981 وفي الفترة (1982-1988) تراجع هذا المعدل بسبب حالة التباطؤ في معدلات نمو الاقتصاد الأردني في تلك الفترة. ومن الملاحظ أن الأعوام(2001،2000،1999،1996،1995،1994،1993،1992،1990،1989) قد شهدت تحسناً في نمو ضريبة الدخل ويعود هذا التحسن إلى مجموعة الإجراءات التي اتخذتها الحكومة ضمن برنامج التصحيح الاقتصادي لزيادة اعتمادها على مواردها الذاتية لتغطية نفقاتها، وبخاصة الجارية منها. وذلك من خلال تحسين وسائل الجباية والتحصيل من جهة وإجراء التعديلات على التشريعات الضريبية من جهة أخرى . ونشير هنا إلى أن الأعوام (1998،1997،1991) قد شهدت تراجعاً لنمو ضريبة الدخل سببه انخفاض أرباح الشركات المساهمة العامة الأمر الذي ترتب عليه انخفاض حصيلة ضرائب الأرباح المستوفاة من الشركات المساهمة . وقد كان أعلى معدل نمو لهذه الضريبة في العام 1990 حيث بلغت قيمته (121.1%) نتيجة للتعديلات في قانون ضريبة الدخل والتي بدأ تطبيقها في أواخر العام 1989 كما أشرنا سابقاً.

جدول رقم (7)

تطور ضريبة الدخل والأرباح وأهميتها النسبي من الضرائب المباشرة واجمالي الإيرادات الضريبية خلال الفترة (1970-2001).

ألسنه	ضريبة الدخل والأرباح (1) مليون دينار	معدل النمو السنوي لضريبة الدخل والأرباح (%)	نسبة (1) إلى الضرائب المباشرة (%)	نسبة (1) إلى الإيرادات الضر يبيه الكلية (%)
1970	2.5	-	64.1	13.8
1971	2.8	12.0	63.6	14.7
1972	3.2	14.3	61.5	14.2
1973	3.8	18.8	60.3	14.4
1974	5.4	42.1	62.8	15.7
1975	9.3	72.2	61.5	20.9
1976	9.3	0.0	55.7	14.1
1977	13.2	41.9	58.9	13.7
1978	18.6	40.9	66.0	19.3
1979	22.4	20.4	62.6	18.9
1980	26.8	19.6	59.6	19.6
1981	40.0	49.3	66.3	23.4
1982	43.7	9.3	65.7	21.8
1983	46.0	5.3	65.8	20.3
1984	48.7	5.9	63.2	21.0
1985	54.4	11.7	65.7	22.1
1986	47.9	11.9-	64.5	20.1
1987	45.3	5.4-	60.0	18.6
1988	43.3	4.6-	56.1	16.9
1989	51.4	18.7	55.5	18.8
1990	114.0	121.8	64.5	29.7
1991	92.8	18.6-	54.8	23.3
1992	109.5	18	51.1	17.1
1993	118.8	8.5	51.3	18.5
1994	136.3	15.0	54.6	19.6
1995	152.4	11.6	53.7	19.7
1996	173.2	13.4	56.8	19.8
1997	149.7	13.6-	63.2	18.7
1998	139.6	0.7-	65.2	16.3
1999	152.8	9.5	65.7	17.3
2000	161.0	5.4	69.2	16.7
2001	195.4	21.4	73.7	19.2

المصدر : البنك المركزي الأردني، دائرة الأبحاث والدراسات، عدد خاص ، أيار 1996 ، عمان ، الأردن

البنك المركزي الأردني ، نشرات سنوية مختلفة

تطور الضرائب الأخرى .

يشير الجدول رقم (8) الخاص بتفصيلات تطور إيرادات الضرائب الأخرى إلى أن قيمة هذه الضرائب قد ارتفعت بالأرقام المطلقة من (1.4) مليون دينار عام 1970 إلى(69.8) مليون دينار في العام 2001، مما يعني أنها تضاعفت بمقدار(49.9) ضعفاً على مدى سنوات الدراسة.

أما نسبة هذه الضرائب إلى مجمل إيرادات الضرائب المباشرة، فقد ارتفعت بشكل متباطئ حتى العام1986. ثم تطورت هذه النسبة بشكل ملحوظ في معظم أعوام الفترة(1987-1997) نتيجة لانخفاض مساهمة ضريبة الدخل والأرباح في الضرائب المباشرة، وكذلك للتعديلات التي أدخلت على الضرائب الأخرى حيث استحدثت ضريبة تذاكر السفر بالجو، والضريبة على مبيعات الفنادق والمطاعم في العام 1988، بالإضافة إلى زيادة نسبة الضرائب الإضافية المفروضة على السلع المستوردة سواء الخاضعة للتعرفة الجمركية أو المعفاة منها لتصبح(3% و5%) بدلاً من(1%) و(2%)على الترتيب. وفي الفترة(1998-2001) نلاحظ تحقق تراجعاً تدريجياً في نسبة الضرائب الأخرى إلى مجمل إيرادات الضرائب المباشرة . حيث تصل في العام2001. آخر أعوام فترة الدراسة إلى(26.3%) وهو أدنى حد لها. "ويعود هذا التراجع بشكل رئيسي إلى استبعاد بعض الرسوم التي كانت تعتبر من مكونات الضرائب الأخرى في بند الضرائب الجمركية اعتباراً من شهر آذار عام1997" (البنك المركزي،1998،ص87)، الأمر الذي انعكس على تقليل مساهمة الضرائب الأخرى، وبالمقابل زيادة مساهمة ضريبة الدخل من مجمل الضرائب المباشرة .قد بلغ متوسط حصة هذه الضرائب من إجمالي الضرائب المباشرة(39.2%) على مدى سنوات الدراسة. أما أعلى مساهمة لها في رفد الضرئب المباشرة ، فكانت في عام 1992 وبنسبة(48.9%).

وبخصوص نسبة هذه الضرائب إلى الإيرادات الضريبية الكلية فإننا نلاحظ أنها ارتفعت بشكل متزايد طيلة أعوام الدراسة باستثناء الأعوام الخمسة الأخيرة حيث بدأت هذه النسبة تنخفض تدريجياً لتصل قيمتها إلى(6.8%) عام2001 . والسبب في هذا التراجع تباطؤ معدل نمو هذه الضرائب،وإرتفاع الأهمية النسبة

لضريبة المبيعات من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد بلغ معدل النمو السنوي لهذه النسبة(13.9%) على مدى سنوات الدراسة ككل. وأما معدل نموها السنوي فقد اظهر نوعاً من النمو المستقر في معظم سنوات الدراسة. ويذكر أن معدل النمو السنوي للضرائب الأخرى بلغ(13.8%) للفترة قيد الدراسة.

جدول رقم (8)

تطور الضرائب الأخرى وأهميتها النسبية إلى الضرائب المباشرة واجمالي الإيرادات الضريبية خلال الفترة (1970-2001)

ألسنه	الضرائب الأخرى(1) (مليون دينار)	معدل النمو السنوي للضرائب الأخرى (%)	نسبة (1) إلى الضرائب المباشرة (%)	نسبة (1) إلى الإيرادات الضريبيه الكلية (%)
1970	1.4	-	35.9	7.7
1971	1.6	14.3	36.4	8.4
1972	2.0	25.0	38.5	8.9
1973	2.5	20.0	39.7	9.5
1974	3.2	28.0	37.2	9.3
1975	3.7	15.6	28.5	8.3
1976	7.4	50.0	44.3	11.2
1977	9.2	24.3	41.1	9.6
1978	9.6	4.3	34.0	9.9
1979	13.4	39.6	37.4	11.3
1980	18.2	35.8	40.4	13.4
1981	20.3	11.5	33.7	11.9
1982	22.8	12.3	34.3	11.4
1983	23.9	4.8	34.2	10.6
1984	28.3	8.4	36.8	12.2
1985	28.4	0.4	34.3	11.5
1986	26.4	7.1	35.5	11.1
1987	30.2	14.4	40.0	12.5
1988	34.0	12.6	43.9	13.3
1989	41.2	21.2	44.5	15.0
1990	62.8	52.0	35.5	16.4
1991	76.5	21.8	45.2	19.1
1992	105.0	37.3	48.9	16.4
1993	112.6	7.2	48.7	17.5
1994	112.9	0.3	45.3	16.3
1995	131.6	16.9	46.3	16.8
1996	132.0	0.3	43.3	15.1
1997	87.0	34.1-	36.7	10.9
1998	74.4	14.5-	34.8	8.7
1999	79.6	7.0	34.3	9.0
2000	71.7	9.9-	30.8	7.5
2001	69.8	2.6-	26.3	6.8

المصدر : البنك المركزي الأردني، دائرة الأبحاث والدراسات، عدد خاص ، أيار 1996 ، عمان ، الأردن

البنك المركزي الأردني ، نشرات سنوية مختلفة

تطور الضرائب غير المباشرة .

لقد حافظت الضرائب غير المباشرة في الأردن على وضعها كأهم مصدر من مصادر الإيرادات الضريبية على مدى سنوات الدراسة، ويعتبر هذا انعكاساً للسمات التي تتسم بها الأنظمة الضريبية في الدول النامية.

وبالعودة إلى الجداول ذوات الأرقام (9)،(10)، (11) يتضح لنا أن إيرادات الضرائب غير المباشرة قد تطورت قيمتها بالأرقام المطلقة من(14.2) مليون في العام 1970 إلى(731.2) مليون دينارعام 2001،أي إنها ارتفعت بواقع(51.5) ضعفاً على مدى سنوات الدراسة.

وبالنسبة إلى مساهمة الضرائب غير المباشرة في إجمالي الإيرادات الضريبية فقد انخفضت من (78.5%) في أول أعوام الدراسة إلى(73.4%) في أخر أعوام الدراسة. أما المتوسط السنوي لهذه النسبة فقد بلغ لفترة الدراسة كاملة (66.9%)، ويرجع هذا الانخفاض في مساهمة هذه الضرائب بشكل أساسي إلى مجموعة عوامل تمثلت في تباطؤ نمو الضرائب غير المباشرة مقارنة مع نمو الضرائب المباشرة وإلى دخول الاقتصاد الأردني في حالة الركود في الثمانينات. ويشار هنا إلى أن مساهمة الضرائب غير المباشرة في الإيرادات الضريبية قد أظهرت نوعاً من التحسن في الفترة(1997-2001) حيث بلغ متوسط النسبة في الفترة المذكورة (73.8%)، وهذا التحسن يعزى إلى التعديلات والتطورات التي شهدتها التشريعات الضريبية الخاصة بهذه الضرائب (الضرائب الجمركية والضريبة العامة على المبيعات).

وبالنسبة للضرائب غير المباشرة إلى الإيرادات المحلية، فقد أظهرت تراجعاً من(46.9%) عام1970 إلى(44.6%)عام2001، أما أعلى نسبة فقد كانت(51.9%)في العام1977 بسبب ارتفاع معدل نموهذه الضرائب والبالغ (50.5%) والذي فاق مثيله للضرائب المباشرة الذي بلغ(34.1 %) لنفس العام ، وبلغ المتوسط السنوي لنسبة الضرائب غير المباشرة إلى الإيرادات المحلية (36 %) لفترة الدراسة كاملة.

وفيما يخص نسبة الضرائب غير المباشرة إلى النفقات الجارية فقد اتجهت

هذه النسبة إلى الزيادة في معظم أعوام الدراسة مع انخفاض هذه النسبة في بعض الأعوام، فقد ارتفعت هذه النسبة من (24.1%)إلى(40.9%) ما بين عامي 1970 و 2001 ، مع وصولها إلى قيم أعلى في أعوام أُخرى خلال فترة الدراسة حيث كانت أعلى قيمة لهذه النسبة (45.7%) في العام 1992 والذي ارتفعت فيه الضرائب غير المباشرة بمقدار (192.6) مليون دينار وبمعدل نمو (82.9 %)، وقد كان السبب في هذا الارتفاع راجع إلى ارتفاع حصيلة ضريبة الجمارك بواقع(150.3) مليون دينار. والذي يعزى إلى التحصيلات على سيارات العائدين من الكويت بعد أزمة الكويت بواقع (60) مليون دينار ، وعن ارتفاع في حصيلة ضريبة الاستهلاك بواقع (42.3) مليون دينار بسبب توسيع قاعدتها ورفع معدلاتهاعلى العديد من السلع . وتجدر الإشارة هنا إلى إن المتوسط العام لنسبة الضرائب غير المباشرة إلى النفقات الجارية لفترة الدراسة كاملة (31.6%)، في حين أن متوسطها للفترة (1994-2001) وصل إلى (39.6%). والسبب يعود إلى توسيع قاعدة ضريبة الجمارك الناشئ عن التوسع في التركيب السلعي للمستوردات وإصدار قانون توحيد الرسوم والضرائب الأخرى في بند الضرائب الجمركية اعتباراً من عام 1997 ، والى تطبيق الضريبة العامة على المبيعات خلال تلك الفترة .

وفيما يتعلق بمعدل النمو السنوي فقد اظهر نوعاً من التذبذب من عام لأخر حيث كان يرتفع بشكل كبير في أحد الأعوام وينخفض بشكل حاد في الأعوام التالية، وقد كان هذا النمط السائد طيلة فترة الدراسة، ويعود السبب في ذلك إلى التعديلات والتطورات التي أدخلت على التشريعات الضريبية الخاصة ببنود الضرائب المكونة للضرائب غير المباشرة(ضريبة الجمارك ، ضريبة المبيعات)، والى حالة الركود الاقتصاد التي شهدها الأردن خلال الثمانينات .

جدول رقم (9)

تطور الضرائب غير المباشرة وأهميتها النسبية إلىالإيرادات الضريبية الكلية والإيرادات المحلية والنفقات الجارية خلال الفترة (1970-2001)

مليون دينار

ألسنه	الضرائب غير المباشرة(1)(مليون دينار)	معدل النمو السنوي للضرائب غير المباشرة (%)	نسبة (1) إلى الإيرادات الضر يبيه الكلية (%)	نسبة (1) إلى الإيرادات المحلية (%)	نسبة (1) إلى النفقات أيجاريه(%)
1970	14.2	-	78.5	46.9	24.1
1971	14.6	2.8	76.8	40.8	24.1
1972	17.3	18.5	76.9	40.6	24.5
1973	20.0	15.6	76.0	43.3	25.4
1974	25.9	29.5	75.1	39.4	25.0
1975	31.6	22.0	70.8	38.3	25.1
1976	49.1	55.4	74.6	45.6	26.4
1977	73.9	50.5	76.7	51.9	37.8
1978	68.4	7.4-	70.8	34.2	32.1
1979	8.26	2.8	69.8	44.0	25.7
1980	91.2	10.4	67.0	40.3	27.1
1981	111	21.7	64.8	35.9	28.4
1982	133.8	20.5	68.8	36.9	30.2
1983	155.9	16.5	69.0	38.9	34.4
1984	155.2	0.4-	66.8	37.4	31.8
1985	163.8	5.5	66.4	37.2	30.2
1986	163.6	0.1-	68.8	31.7	28.7
1987	166.8	2.0	68.8	31.4	27.7
1988	178.6	7.1	69.8	32.8	26.7
1989	181.4	1.6	682	32.1	24.2
1990	207.1	14.2	53.8	27.8	24.6
1991	232.2	12.1	57.8	28.0	25.7
1992	424.8	82.9	66.4	36.3	45.7
1993	412	3.0-	64.0	34.6	39.4
1994	444	8.0	64.1	34.1	39.8
1995	490.3	10.2	63.3	35.3	37.4
1996	535.9	9.3	63.7	37.5	39.6
1997	573.5	7.0	70.8	41.9	37.6
1998	644.6	12.4	75.1	43.1	39.2
1999	651.8	1.1	73.7	41.1	39.7
2000	729.2	11.9	75.8	46.7	42.4
2001	731.2	0.3	73.4	44.6	40.9

المصدر : البنك المركزي الأردني، دائرة الأبحاث والدراسات، عدد خاص ، أيار 1996 ، عمان ، الأردن

البنك المركزي الأردني ، نشرات سنوية مختلفة

تطور الضرائب الجمركية.

تشير الأرقام الخاصة بإيرادات ضريبة الجمارك في الجدول رقم(10) إلى تضاعف هذه الإيرادات بالأرقام المطلقة خلال الفترة قيد الدراسة بما يعادل (25.1) ضعفاً ، فقد ارتفعت من (9.1) مليون دينار في عام 1970 إلى (228.5) مليون دينار في العام 2001 .

وبالنظر إلى مساهمة ضريبة الجمارك إلى الضرائب غير المباشرة نجد أنها تراجعت من (64.1%) في عام 1970 إلى (31.2%) في العام 2001 ، هذا وقد بلغ المتوسط السنوي لهذه النسبة (59.9%) على مدى سنوات الدراسة . ومن الملاحظ على هذه الضريبة أنها أظهرت قدرة متزايدة على زيادة مساهمتها في الضرائب غير المباشرة حتى العام 1978 . والسبب في ذلك يرجع إلى تباطؤ نمو ضريبة الإنتاج المحلي(المكوس) في تلك الفترة. وللتعديلات التي تم إدخالها على التعرف الجمركية على العديد من السلع المستوردة عام 1977 . "وللتعديلات التي أحدثت في العام 1978 على التعرفة الجمركية على السيارات ليتم استيفاؤها تبعاً لسنة الصنع وليس الوزن ، بحيث تتناسب الضريبة المفروضة طردياً مع حداثة الصنع ،مما زاد من حصيلة هذه الضريبة في العام المذكور"(البنك المركزي،1970،ص74)، ورفع أهميتها النسبية في الضرائب غير المباشرة . وقد بدأت هذه النسبة بالتراجع في الأعوام التي تلي العام 1978 حتى نهاية فترة الدراسة _ فيما عدا بعض الأعوام لتبلغ قيمتها (31.2%) في العام 2001 وهي أدنى قيمة لها .

ويمكن إرجاع الانخفاض في الأهمية النسبية لهذه الضريبة من إجمالي الضرائب غير المباشرة إلى عدة عوامل أهمها:

أ-دخول الأردن حالة التباطؤ في النشاط الاقتصادي في الفترة(1982-1988)

ب-التخفيضات المتتالية في الرسوم الجمركية على مستوردات الصناعات المحلية من المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج الأخرى .

جـ- "السماح لمالكي سيارات الركوب الصغيرة العاملة على خطوط السفريات الداخلية والخارجية ومكاتب التكسي باستبدال سياراتهم باخرى حديثة معفاة جزئياً

أو كلياً من الرسوم الجمركية ضمن تعليمات محددة في قانون 1995 " (البنك المركزي،1995،ص80-81).

د-"اتخاذ الحكومة خطوات كبيرة في سبيل تحرير التجارة الخارجية والتي كان أبرزها إعفاء حوالي 472 سلعة رأسمالية من الرسوم الجمركية إعفاء تأما • (البنك المركزي، 1997 ، ص95) .

هـ- ارتفاع الأهمية النسبية للضريبة العامة على المبيعات من الضرائب غير المباشرة .

وبالنسبة إلى الأهمية النسبية لضريبة الجمارك إلى الإيرادات الضريبية الكلية، نلاحظ أنها قد اتجهت إلى الارتفاع حتى عام 1977 والذي شهد أعلى قيمة لهذه النسبة حيث بلغت (66.5%) . وهذا الارتفاع في هذه النسبة خلال الفترة (1970-1977) سببه ارتفاع معدلات نمو هذه الضريبة . وقد شهدت الأعوام التي تلت العام 1977وحتى نهاية فترة الدراسة تناقصاً في هذه النسبة . وهذا التناقص يمكن أن يعزى إلى دخول الاقتصاد الأردني في حالة الركود في الثمانينات، والى تناقص معدلات نمو المستوردات والى ارتفاع معدلات نمو ضريبة المبيعات . وقد بلغ المتوسط السنوي لنسبة هذه الضريبة إلى إجمالي الإيرادات الضريبية (38%) مقابل (29.3%) للفترة (1994 -2001) وهذا يعتبر انعكاسا لجهود الحكومة لزيادة اعتمادها على ضريبة المبيعات العامة كمصدر رئيسي للإيرادات المحلية ، وانطلاقاً من الخطة التي وضعتها لتحرير التجارة وتخفيض الضرائب الجمركية على المستوردات من السلع والمواد الأولية ، ولتحفيز الاستثمارات الداخلية وزيادة تنافسية الصناعات الأردنية.

جدول رقم (10)

تطور ضريبة الجمارك وأهميتها النسبية من الضرائب غير المباشرة وإجمالي الإيرادات الضريبية للفترة(1970-2001)

السنة	ضريبة الجمارك (1)(مليون دينار)	معدل النمو السنوي لضريبة الجمارك(%)	نسبة (1) إلى الضرائب غير المباشرة (%)	نسبة (1) إلى إجمالي الإيرادات الضريبية (%)
1970	9.1	-	64.1	50.3
1971	7.7	15.4-	52.7	41.5
1972	9.5	23.4	54.9	36.8
1973	12.2	28.4	61.0	46.4
1974	16.9	38.5	65.3	49.0
1975	20.9	23.7	66.1	46.9
1976	40.0	91.4	81.5	60.8
1977	64.0	60.0	86.6	66.5
1978	61.4	4.1-	89.8	63.6
1979	72.0	17.3	87.2	60.8
1980	78.0	8.3	85.58	57.3
1981	94.1	20.6	84.8	54.9
1982	109.7	16.6	82.0	54.8
1983	120.6	9.9	77.4	53.4
1984	118.0	2.2-	76.0	50.8
1985	118.0	0.0	72.0	47.9
1986	112.0	5.1-	68.5	47.6
1987	108.5	3.1-	65.1	44.8
1988	117.4	8.2	65.7	45.9
1989	103.9	11.5-	57.3	37.9
1990	116.7	12.3	56.4	30.4
1991	136.1	16.6	58.6	33.9
1992	286.4	110.4	57.4	44.8
1993	237.7	17.0-	57.7	37.0
1994	222.4	6.4-	50.0	32.0
1995	210.3	5.4-	42.9	27.2
1996	225.9	7.4	42.2	26.9
1997	258.5	14.4	45.1	31.9
1998	294.3	13.8	45.7	34.3
1999	279.3	5.1-	42.9	31.6
2000	264.7	5.2-	36.3	27.5
2001	228.5	13.7-	31.2	22.9

المصدر : البنك المركزي الأردني الأردن دائرة الأبحاث والدراسات ، عدد خاص، أيار 1996 ، عمان ،الأردن

البنك المركز الأردني الأردن نشرات سنوية مختلفة

تطور ضريبة المبيعات.

يبين الجدول رقم (11) أن إيرادات ضريبة المبيعات – مع التنبيه إلى تغير مسمياتها – قد تطورت بالأرقام المطلقة من (5.1) مليون دينار في عام 1970 إلى (502.7) مليون دينار عام 2001، أي إنها تضاعفت بما يعادل (98.6) ضعفاً على مدى سنوات الدراسة .

وبالنظر إلى نسبة هذه الضريبة إلى الضرائب غير المباشرة ، نجد أنها ارتفعت من (35.9%) عام 1970 إلى (68.8%) عام 2001 ، وبمتوسط سنوي لفترة الدراسة بلغ (40%) . إلا أن هذه النسبة انخفضت وبشكل حاد خلال الفترة (1976-1982) للفترة المذكورة (14.7%) بفارق (25.3%) عن المتوسط السنوي لفترة الدراسة كاملة . ويعود الانخفاض إلى تباطؤ معدلات نمو هذه الضريبة ، وإلى تزايد معدلات نمو ضريبة الجمارك ، وإلى صغر حجم القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الأردني في تلك الفترة . وفي الأعوام اللاحقة نجد هذه النسبة ارتفعت وبشكل أكثر وضوحاً خصوصاً بعدعام 1988، إذ تم إحلال ضريبة الاستهلاك محل ضريبة الإنتاج(المكوس). وذلك كوسيلة لمعالجة الاختلالات التي عانى منها الاقتصاد الأردن بعد دخوله في فترة الركود منذ بداية الثمانينات، حيث أدى هذا الإحلال إلى توسيع قاعدة السلع الخاضعة للضريبة، مما أدى بالتالي ألي زيادة حصيلة هذه الضريبة ورفع معدلات نموها، وقد ارتفعت نسبة مساهمة هذه الضريبة للفترة (1989-1994) وهي فترة تطبيق ضريبة الاستهلاك – من مجمل الضرائب غير المباشرة لتبلغ (40.5%) . ومنذ مطلع حزيران من عام 1994 ، تم تطبيق الضريبة العامة على المبيعات، وذلك بعد إدخال العديد من التعديلات والإضافات على ضريبة الاستهلاك. وكان تطبيق هذه الضريبة محاولة من الحكومة لتعويض النقص في إيرادات الخزينة الناجم عن تخفيض الرسوم الجمركية. وقد بلغ متوسط مساهمة الضريبة العامة على المبيعات إلى إجمالي الضرائب غير المباشرة (57.8%) خلال الفترة (1994-2001) ، مما يعني أنها ساهمت بما يزيد عن نصف حصيلتها .حيث يعتبر هذا انعكاساً لجهود الحكومة المتواصلة في جعل ضريبة المبيعات العامة مصدراً رئيسياً للإيرادات المحلية ، وانطلاقاً من الخطة التي

وضعتها الحكومة لتحرير التجارة وتخفيض الضرائب الجمركيةعلى المستوردات من السلع والمواد الأولية .

وأما الأهمية النسبية للضريبة العامة على المبيعات في مجمل الإيرادات الضريبية ، فقد بلغ متوسطها (28.1%) للفترة قيد الدراسة . ويشار هنا إلى أن هذه النسبة قد عانت في الانخفاض في (1976–1982)، حيث وصلت إلى (10.3%) خلال الفترة المذكورة . ويعزى سبب الانخفاض إلى تباطؤ نمو معدلات ضريبة الإنتاج المكوس آنذاك، وإلى ارتفاع معدلات نمو ضريبة الجمارك. هذا بالإضافة إلى ارتفاع معدلات الضرائب المباشرة ضريبة الدخل والأرباح والضرائب الأخرى . أما الفترة (1994–2001) فقد شهدت ارتفاعاً في هذه النسبة حيث وصلت إلى (40.7%) ،الأمر الذي يؤكد على احتلال هذه الضريبة للمركز الأول في مجمل الإيرادات الضريبية ، وبالتالي يحقق هدف الحكومة في زيادة الاعتماد على ضريبة المبيعات العامة .

وفيما يتعلق بمعدل النمو السنوي لضريبة المبيعات العامة فقد تميز بأنه اكثر استقراراً من مثيله لضريبة الجمارك، وكان المتوسط السنوي له(16.8%) . ويشار إلى إن هذه الضريبة لم تظهر معدل نمو سالب إلا في العامين 1976 و 1978، على عكس ضريبة الجمارك التي عانت من النمو السالب في العديد من أعوام الدراسة .

جدول رقم (11)

تطور الضريبة العامة على المبيعات وأهميتها النسبية إلى الضرائب غير المباشرة والإيرادات الضريبية الكلية للفترة (1970-2001).

ألسنه	الضريبة العامة على المبيعات (1) مليون دينار	معدل النمو السنوي للضريبة العامة على المبيعات (%)	نسبة (1) إلى الضرائب غير المباشرة (%)	نسبة (1) إلى الإيرادات الكلية(%)
1970	5.1	-	35.9	28.2
1971	6.9	35.3	47.3	36.3
1972	7.8	13.1	45.1	34.7
1973	7.8	-	39.0	29.7
1974	9.0	15.4	34.7	26.1
1975	10.7	18.9	33.9	24.0
1976	9.1	15.0-	18.5	13.8
1977	9.9	8.8	13.4	10.3
1978	7.0	29.3-	10.2	7.30
1979	10.6	51.4	12.8	9.0
1980	13.2	24.5	14.5	9.7
1981	16.9	28.0	15.2	9.9
1982	24.1	42.6	18.0	12.1
1983	35.3	46.5	22.6	15.6
1984	37.2	5.4	24.0	16.0
1985	45.8	23.1	28.0	18.6
1986	51.6	12.7	31.5	21.7
1987	58.3	13.0	34.9	24.1
1988	61.2	5.0	34.3	23.9
1989	77.5	26.6	42.7	28.3
1990	90.4	16.6	43.6	23.5
1991	96.1	6.30	41.4	23.9
1992	138.4	44.0	32.6	21.6
1993	174.3	25.9	42.3	27.1
1994	222.5	27.7	50.0	32.0
1995	280.0	25.8	56.1	36.2
1996	310.0	10.7	57.8	36.9
1997	315.0	1.6	54.9	28.9
1998	350.3	11.2	54.3	40.8
1999	372.5	6.3	57.1	42.1
2000	464.5	24.7	63.7	48.3
2001	502.7	8.2	68.8	50.5

المصدر : البنك المركزي الأردني، دائرة الأبحاث والدراسات، عدد خاص ، أيار 1996 ، عمان ، الأردن

البنك المركزي الأردني ، نشرات سنوية مختلفة.

3.4 المرونة الدخلية للضرائب .

"مما لا شك فيه إن اتجاهات ومسارات الضرائب في فترة زمنية معينة لدولة ما يكون من خلال معرفة مستوياتها والتغيرات التي تصيبها وهو ما يمكن الوقوف عليه من خلال إيجاد العلاقة النسبية بين إيرادات الضرائب ، وبعض مؤشرات النشاط الاقتصادي الكلي ، كالدخل القومي أو الناتج القومي الإجمالي غير إن الناتج القومي الإجمالي يعد من اكثر المؤشرات استخداماً " (Musgrave 1980 , P 190).

"وتشير فكرة المرونة الدخلية للضرائب إلىمدى استجابة حصيلة هذه الضرائب للتغيرات التي تحصل في الناتج القومي الإجمالي وتقاس المرونة الداخلية للضريبة بقسمة التغير النسبي المئوي في حصيلة الضريبة على التغير النسبي المئوي في الناتج القومي الإجمالي " (عبدالله، 1999، ص63).

"هذا ويعتبر معامل المرونة الدخلية للضرائب من المؤشرات الهامة في تقييم فعالية النظام الضريبي ومدى قدرته على المساهمة في الايرادات العامة ، لمقابلة النمو المتصاعد في النفقات العامة" (Numeiri,1996,p63).

وعلى هذا فإن معامل المرونة الدخلية للضرائب يقارن بين معدل نمو الناتج القومي الإجمالي ومعدل نمو الإيرادات الضريبية . "فإذا كان المعامل أكبر من الواحد الصحيح فإنه يعني أن تلك الضريبة مرنة، وإذا كان أقل من الواحد الصحيح فان الضريبة غير مرنة بالنسبة إلى الدخل"(حماد، 1989، ص54) .

ولقياس المرونة الدخلية للضرائب في الأردن خلال فترة الدراسة فإننا سوف نستخدم المعادلة الأسية التي تأخذ الصيغة التالية :

$$T=AY^{B}e^{u}$$

T= حصيلة الضرائب .

Y= الناتج القومي الإجمالي.

A= ثابت .

B= معامل المرونة الدخلية .

U=متغير عشوائي .

ولأغراض التحليل الإحصائي يمكن تحويل هذه المعادلة إلى الأُسية معادلة خطية لوغارتيمية كالأتي :

$$\log T = \log A + B_1 \log Y + \log u$$

ووفقاً لتقدير المعادلة اللونمارتيمية حصلنا على نتائج الانحدار التالية :

$$\log T = -3.74 + 1.22Y$$
$$(t = -23.26) \quad (t = 56.9)$$
$$R^2 = .99 \qquad F = 3237.68$$

حيث إن :

T= إجمالي الإيرادات الضريبية للفترة (1970-2001) كما وقد تم تقدير معادلة للضرائب المباشرة وأخرى غير المباشرة فكانت النتائج على النحو التالي :

معادلة الضرائب المباشرة : (1970-2001) .

$$\log DT = -5.64 + 1.32Y$$
$$(t = -18.95) \quad (t = 33.1)$$
$$R^2 = .97 \qquad F = 1096$$

معادلة الضرائب غير المباشرة : (1970-2001).

$$\log IT = -3.82 + 1.19Y$$
$$(t = -23.24) \quad (t = 53.88)$$
$$R^2 = .99 \qquad F=2903$$

ويتضح من معامل المرونة الدخلية لأجمالي الضرائب في الأردن خلال الفترة (1970-2001)إن الهيكل الضريبي مرن ويستجيب بشكل سريع للتغيرات في الناتج القومي الإجمالي، نظراً لكون معامل المرونة الدخلية أكبر من الواحد الصحيح ، إذا بلغ بحدود (1.22).

وعند الانتقال من إجمالي الإيرادات الضريبية إلى إيرادات الضرائب المباشرة وغير المباشرة نجد أن معامل المرونة الدخلية لكل منهما أكبر من الواحد الصحيح ، إذ بلغ للفترة (1970-2001) بحدود (1.32، 1.19)الضرائب المباشرة غير المباشرة على التوالي.

الفصل الرابع

عرض النتائج

الجانب التطبيقي لأثر الضرائب على النشاط الإقتصادي في الأردن خلال الفترة(1970-2001)

تلقى الآثار الاقتصادية للضريبة في الفكر المالي الحديث أهمية بالغة، حيث اصبح يعول عليها كثيراً في القيام بدور إيجابي في تحقيق ما ينشده المجتمع من أهداف. وحتى يتسنى للضريبة أن تحدث هذه الآثار، فلا بد أن ترسم السياسة الضريبية العامة وفقاً لما يترتب عليها من آثار، وبما يتفق مع الآثار الاقتصادية المرغوب إحداثها للمجتمع . وهذا ما يسميه البعض بمبدأ " الضريبة الوظيفية" حيث تصبح الضريبة – شأنها في ذلك شأن الادوات المالية الأخرى- أداة لتحقيق وظيفة معينة ووسيلة لتحقيق غاية محددة. وعندئذ تتضح أهمية الدراسة العلمية للآثار الاقتصادية للضريبة وجدواها. لان إغفال مثل هذه الدراسة سيؤدي إلى فشل الدولة في تحقيق أهداف المجتمع المرجوة من وراء الضريبة، وبالتالي عجز المسؤولين عن تدبير شؤون الاقتصاد العام، وعن أداء واجباتهم الأساسية في توجيه هذه الضريبة الوجهة التي تحقق أكبر منفعة جماعية ممكنة.

ويمكن التفرقة بين نوعين من الآثار التي يمكن للضريبة العامة أن تحدثها:

أ- الآثار الاقتصادية الأولية للضرائب: وتمثل تلك الآثار الاقتصادية التي يتحدد من خلالها من يتحمل العبء الاقتصادي الحقيقي للضريبة، والتي تنقص من دخله الفعلي محققاً بذلك توزيعاً للعبء المالي بين المكلفين (منتجين أو مستهلكين) الذي قد يختلف عن التوزيع القانوني الذي قصده المشرع لهذا العبء (الجنابي ،1990،ص191).

وتؤدي ظاهرة انتقال عبء الضريبة بالأفراد إلى إعادة النظر في سلوكهم الاقتصادي، أي أنها تؤثر في ظروف التوازن الفردي الخاص لمتحملي الضريبة (في توزيع الوقت بين العمل والراحة، توزيع الدخل بين الاستهلاك والادخار، توزيع المدخرات بين الاكتناز والاستثمار،... الخ). كذلك يؤثر نقل عبء الضريبة في

ظروف التوازن الكلي، ويترجم ذلك بتعديلات في الكميات الاقتصادية الكلية المكونة لهذا التوازن، والمتمثلة اساساً في الاستهلاك والادخار والاستثمار .

ب- الآثار الاقتصادية النهائية للضرائب: وتتمثل في تلك الآثار التي تحققها الضريبة على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، كالإنتاج والاستهلاك والاستثمار والتجارة الخارجية، وهي آثار يمكن أن يتحقق شبيه لها باستخدام وسائل مالية واقتصادية أخرى .

وأخيراً "يرى بعض علماء الاقتصاد أن الضرائب تحرك نشاط الأفراد وتدفعهم إلى زيادة الإنتاج حتى لو كانت ثقيلة(Shoven,1993,p350). ويرى البعض الآخر أن الضرائب وبخاصة العالية منها تؤثر سلباً على نشاط الأفراد الإنتاجي " (Corker.1989.p215).

وسوف تقتصر هذه الدراسة على تتبع التأثيرات الضريبية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية وهي: الناتج القومي الإجمالي، الإنفاق الاستهلاكي الخاص، الإنفاق الاستثماري الخاص، التجارة الخارجية .

1.4 تحليل وقياس أثر الضرائب على الناتج القومي.

اولاً : أثر الضرائب على مستوى الناتج القومي.

" يمكن للضرائب أن تؤثر في مستوى الإنتاج كماً وكيفاً من خلال تأثيرها على عنصري الإنتاج الرئيسيين وهما: العمل، ورأس المال. ويكون تأثيرها من خلال المقدرة والرغبة في العمل، والمقدرة والرغبة في الاستثمار"(الطاهر1988،ص353). ولعزمنا على دراسة أثر الضرائب على الاستثمار في مبحث مستقل، لذلك سيتم هنا التعرف على أثر الضرائب على الناتج القومي من خلال تأثيرها على المقدرة والرغبة في العمل. ويمكن أن يظهر تأثير الضرائب في الإنتاج والعمالة بتتبع أثرها في:

أـ أثر الضرائب في المقدرة على الغمل.

" من المعلوم أن المقدرة على العمل تتوقف على صحة العاملين وكفاءتهم الإنتاجية. وصحة وكفاءة العاملين ترتبطان بحصولهم على الكميات الكافية من

المواد الغذائية الاستهلاكية والعلاجية، بالإضافة إلى ما يحصلون عليه من خدمات تدريبية وتعليمية "(الطاهر ،1988،ص353).

ونعلم أن الضرائب وهي تقتطع جزءاً من دخول الأفراد ، تؤدي إلى إنقاص قدرة الأفراد على العمل فتخفض بذلك من كفايتهم الإنتاجية . كما لو أدت إلى تقليل استهلاكهم من الضروريات التي كانوا يحصلون عليها من قبل فرض الضرائب، أو إلى حرمانهم من نفقات العلاج من الأمراض أو التعليم .

وفي الواقع فإن مدى تحقق هذه النتيجة يختلف حسب أنواع الضرائب المختلفة. فالضرائب التصاعدية التي يقع عبئها على أصحاب الدخول المرتفعة عادة ما يكون أثرها قليلاعلى المقدرة للعمل. حيث أن المكلفين بهذه الضرائب باستطاعتهم رغم الضريبة أن يحافظوا على مستويات معيشتهم السابقة دون تخفيض، وذلك عن طريق تقليل مدخراتهم. أو تخفيض استهلاكهم الكمالي الذي لا يمس كفاءتهم الإنتاجية . وبالتالي فأنه من غير المحتمل لهؤلاء المكلفين أن تؤثر الضرائب على مستوى استهلاكهم الضروري اللازم للمحافظةعلى صحتهم وكفاءتهم. أما الضرائب التي تقع على أصحاب الدخول المنخفضة فلها تأثير كبير في تخفيض قدرتهم على العمل. حيث أنها تؤدي إلى تخفيض مستوى الاستهلاك الضروري ، وبالتالي تقلل من كفاءتهم الإنتاجية، الأمر الذي ينعكس في إضعاف قدرتهم على العمل .

وتأسيساً على ما تقدم، فقد عمدت معظم التشريعات إلى تطبيق الضرائب التصاعدية والضرائب على السلع الكمالية دون الضرورية، وكذلك تقرير إعفاءات ضريبية على الدخل لمراعاة الحد الأدنى لأعباء المعيشة والأعباء العائلية.

ب- أثر الضرائب على الرغبة في العمل .

" لقد رأى بعض كتاب المالية العامة والاقتصاد أن الضريبة – وهي تؤدي إلى تقليل عائد العمل – تقلل من رغبة دافع الضريبة في العمل لانه سوف يسعى إلى مزيد من الفراغ. بينما يرى آخرون إلى أن الضريبة تحفز الممولين على زيادة مجهوداتهم الإنتاجية سعياً وراء زيادة دخولهم وللمحافظةعلى مستوى

معيشتهم الذي كانوا عليه قبل فرض الضريبة "(عاطف صدقي،1972،ص534-530).
وكقاعدة عامة فأن أثر الضريبة على الرغبة في العمل يتوقف على مدى مرونة الطلب الدخلية. وفي هذه الحالة فأن الفرد يوازن بين المنفعة التي تعود عليه بحصوله على وحدة إضافية من الدخل وبين ثمن هذه الوحدة مقدرة بمشقة الجهد أو التضحية بالفراغ والراحة التي يتحملها في هذا السبيل. أو بعبارة أخرى هو يوازن بين منفعة الدخل الحدية ومشقة الجهد الحدية. فإذا كانت مرونة الطلب على الدخل منخفضة فأن أثر الدخل يكون عالياً، أي أن الأفراد يرغبون في المحافظة على دخلهم السابق على فرض الضريبة، وذلك عن طريق زيادة عملهم رغبة في تحقيق دخل إضافي يعوض العبء الضريبي الجديد . إما إذا كانت مرونة الطلب على الدخل عالية فأن أثر الدخل يكون ضعيفاً . أي أن الأفراد لا يحرصون على المحافظة على دخولهم السابقة على فرض الضريبة، وبالتالي فأنهم لا يرغبون في زيادة عملهم، أما لان لديهم فائضاً في الدخل أو لانهم يستطيعون العيش بما تبقى لديهم من دخل ولو في مستوى معيشي أدنى مما اعتادوا.

وبذلك يمكن القول، أن الضرائب على دخل العمل أو على سلع الاستهلاك الضرورية، تؤدي خلال تأثيرها في قدرة الأفراد على العمل، وفي ميلهم له، إلى التأثير في حجم الإنتاج، وهو ما يبرر مهاجمة بعض كتاب الاقتصاد المبالغة في هذه الضرائب، وما يبرر أيضاً، اتجاه المشرع إلى التخفيف من عبء هذه الضرائب على الطبقات العاملة.

ثانياً: قياس أثر الضرائب على الناتج القومي الاجمالي في الأردن خلال الفترة (2001-1970).

من المعروف بان السياستين المالية والنقدية تلعبان دوراً هأما وفاعلاً في التأثير على الناتج القومي. ويشار في هذا المجال إلى أن اقتصاديي المدرسة النقدية يرون بان السياسية النقدية تعتبر السياسة الأكثر فاعلية في التأثير على النشاط الاقتصادي من أي سياسة أخرى. في حين يرى اقتصاديو المدرسة الكينزية بان

السياسة المالية(الإنفاق والضرائب) تؤثر وبشكل اكثر فاعلية على النشاط الاقتصادي مما تؤثره السياسة النقدية.

ومما سبق فقد "جاء نموذج سانت لويس (St. Louis) لدراسة ومعرفة أثر السياستين المالية والنقدية على النشاط الاقتصادي. وهذا النموذج جاء نتيجة للأعمال التي قام بها كل من اندرسون وجونسون (Anderson and Johnson) عام 1968 فيما حاولا قياس حجم وسرعة تأثير السياسة النقدية مقارنة مع السياسة المالية على النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة. وقداثبتت النتائج أن السياسة النقدية وممثلة بعرض النقد أثرت وبشكل أكبر من السياسة المالية (ممثلة بالإنفاق الحكومي) على النشاط الاقتصادي"(الرفاعي والوزني 1997،ص105) .

وتأسيساً على ما تقدم سيقوم الباحث بإضافة التغير في الضرائب العامة إلى المتغيرات المستقلة سابقة الذكر في نموذج سانت لويس، وذلك لقياس أثر الضرائب العامة على الناتج القومي الإجمالي في الأردن خلال الفترة (1970-2001).

$$\Delta Y=B_0+B_1\Delta M_2+B_2\Delta G+B_3\Delta T+U$$

ويمكن تفسير العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع على النحو التالي:

ΔY= التغير في الناتج القومي الإجمالي بسعر السوق.

$\Delta M2$ = التغير في عرض النقود بالمفهوم الواسع. إن قيام البنك المركزي باتباع سياسة نقدية توسعية من شأنه أن يؤدي إلى زيادة كمية النقود في التداول، ومن ثم زيادة حجم الطلب الكلي الذي يؤدي إلى زيادة في الناتج القومي الإجمالي، وهذا ما يفسر العلاقة الإيجابية بين M_2 و Y في ظل افتراض عدم التشغيل الكامل للموارد الإقتصادية.

G = التغير في الإنفاق الحكومي. هو أحد مكونات الطلب الكلي فزيادته من خلال مضاعف الإنفاق (mps/1) بافتراض أن الاقتصاد مغلق ، سوف يؤدي إلى زيادة الناتج القومي الإجمالي .

ΔT = التغير في الضرائب العامة (المباشرة، غير المباشرة) . لقد تم التطرق لمناقشة تأثير الضرائب العامة على الناتج القومي الإجمالي فيما سبق .

u= الخطأ العشوائي.

b_0,b_1,b_2,b_3,b_4= معالم النموذج .

وعند تقدير معالم النموذج أعلاه ظهرت النتائج التالية:

$$\Delta y=14.178+0.182\ \Delta m2+2.191\ \Delta T+1.024\ \Delta G$$

t:	0.434	1.981	5.894	3.564
Sig:	0.668	0.058	0.000	0.001

R^2= 0.715 F=22.597 D.W=1.401

تشير نتائج تحليل النموذج إلى أن القوة التفسيرية ما بين الناتج القومي والمتغيرات المستقلة الواردة في النموذج R^2 بلغت (0.715). مما يعني أن المتغيرات المستقلة الثلاث تفسر حوالي (0.715) من التغير (في المتغير التابع)الناتج القومي الإجمالي .أما اختبار داربن واتسون (D.W) فقد بلغت قيمته (1.401)، وهذا يعني عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي عند مستوى معنوية (0.01) كذلك يشير اختبار(t) إلى معنوية معلمات جميع المتغيرات المستقلة عند مستوى معنوية (0.05) .

كما تشير نتائج النموذج أن علاقة الناتج القومي الإجمالي بالمتغيرات المستقلة هي علاقة إيجابية تتفق والتوقعات القياسية للنموذج السابق .

وتفسير التأثير الإيجابي للضرائب العامة على الناتج القومي مرده إلى أن الإيرادات الضريبية في الأردن تستخدم في تمويل الإنفاق العام الذي يمارس تأثيراً إيجابياً على الناتج القومي الإجمالي من خلال توجيه النفقات إلى الاستثمار في مشاريع البنية التحتية والخدمات التعليمية والصحية .

2.4 تحليل وقياس أثر الضرائب غير المباشرة على الإنفاق الاستهلاكي الخاص.

يحتل موضوع الاستهلاك جانباً أساسياً في النظرية الاقتصادية على المستوى الكلي، كما تحظى دراسات وبحوث الاستهلاك باهتمام بالغ من قبل الاقتصاديين .

وسيتم هنا تحليل وقياس أثر الضرائب غير المباشرة على الاستهلاك الخاص في الأردن. وذلك لما لهذا النوع من الضرائب من أثر في الإسهام وبصورة مباشرة في زيادة أو ترشيد الإنفاق الاستهلاكي الخاص، فإذا ما تم رفع معدلات الضرائب غير

المباشرة فان ذلك سوف يؤدي إلى خفض الاستهلاك الخاص، وذلك بتجنب المستهلكون استهلاك تلك السلع التي يفرض عليها مستوى أعلى من الضريبة. أما اذا ما تم خفض معدلات الضرائب غير المباشرة فان ذلك سوف يؤدي إلى زيادة في الطلب على السلع التي تم تخفيض مستوى الضريبة عليها. وبذلك تظهر العلاقة العكسية بين كل من الضرائب غير المباشرة والإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص .

ولتحقيق غاية هذا المبحث سنعمد إلى إعطاء لمحة موجزة عن التطورات الاقتصادية التي تتعلق بمعدلات نمو الاستهلاك النهائي الخاص إلى الناتج القومي الإجمالي في الأردن خلال الفترة الزمنية (1970-2001)، ومن ثم سنحاول تحليل وقياس أثر الضرائب غير المباشرة على الإنفاق الاستهلاكي الخاص في الأردن خلال الفترة سابقة الذكر.

أولاً: تطور الاستهلاك الخاص في الأردن :

بدراسة الجدول رقم (12) الذي يوضح تطور وأهمية الاستهلاك الخاص إلى الناتج القومي الإجمالي في الأردن في الفترة(1970-2001). يلاحظ بأن الاستهلاك الخاص في الأردن قد ارتفع بالأرقام المطلقة من(152.8) مليون دينار إلى(5120.5) مليون دينار بين عامي1970 و 2001 .أي انه قد تضاعف بمقدار (33.5) ضعفاً عاكساً بلغت (50.6%) معدل نمو سنوي بلغ(12.6%) للفترة موضع الدراسة.

وفيما يخص الأهمية النسبية للاستهلاك الخاص إلى الناتج القومي الإجمالي بالأسعار الجارية فيلاحظ بأنه ليس لها اتجاه محدد سواء كان تصاعدياً أو تنازلياً حيث أنها بقيت تتراوح بين قيمتين أقصاها بلغت (89%) في العام 1985و أدناها في العام 1974. أما المتوسط السنوي لهذه النسبة فقد بلغ (74.6%) للفترة قيد الدراسة .

جدول رقم (12)

تطور الاستهلاك الخاص إلى الناتج القومي الإجمالي في الأردن للفترة (1970-2001)

السنه	الإنفاق الاستهلاكي الخاص (1) (مليون دينار)	معد النمو للإنفاق الاستهلاكي الخاص(%)	نسبة (1) إلى الناتج القومي الإجمالي (%)
1970	152.8	-	65
1971	161.7	5.8	65.3
1972	177.4	9.7	62.1
1973	183.1	3.2	57.8
1974	199.8	9.1	50.6
1975	330.4	65.4	73.5
1976	432.7	31	76
1977	555	28.3	79.5
1978	650.6	17.2	81.1
1979	845	29.9	83.1
1980	930.3	10.1	76.1
1981	1141.4	22.7	74.1
1982	1457.9	21.7	82.6
1983	1579.1	8.3	84.1
1984	1648.4	4.4	82.6
1985	1794.8	8.9	89.0
1986	1718.2	4.3-	80.1
1987	1669.8	2.8-	77.4
1988	1626.5	2.6-	74.8
1989	1635.1	0.5	75
1990	1976.5	20.9	81.4
1991	2039.6	3.2	77.4
1992	2648.4	29.8	80.1
1993	2720.4	2.7	74.3
1994	2824.5	3.8	69
1995	3045.9	7.8	68.5
1996	3453.4	13.4	70.9
1997	3647.1	5.6	71.7
1998	4110.4	12.7	73.3
1999	4166.2	1.4	72.3
2000	4856.1	16.6	79.6
2001	5120.5	5.4	80.1

المصدر : البنك المركزي الأردني ، دائرة الابحاث والدراسات ، عدد خاص، ايار 1996 ، عمان ،الأردن

البنك المركز الأردني ، نشرات سنويه مختلفه

ثانياً: أثر الضرائب غير المباشرة على مستوى الاستهلاك الخاص:

من المعلوم بأن الضرائب غير المباشرة تخفض قدرة الأفراد الشرائية، ومن ثم تنخفض كمية السلع والخدمات التي سيحصلون عليها بالمقارنة مع الحالة قبل فرض هذه الضرائب.

أن مدى تأثير الضرائب على حجم الاستهلاك يتوقف على نسبة ما تقتطعه الضرائب من دخول الأفراد وفي الشرائح المختلفة. على أن الضرائب التي تقع على طبقات الدخل المختلفة لا تخفض استهلاك بنفس النسبة، ولكن بنسب مختلفة. فالضرائب المفروضة على الأغنياء لا تقلل استهلاكهم لانهم يدفعونها من مدخراتهم (حشيش، 1983) .وبالتالي فان مستويات الادخار لا مستويات الاستهلاك هي التي تتأثر حين يزداد عبء الضرائب على هذه الطبقة . أما الضرائب التي تصيب الفقراء كالضرائب غير المباشرة فإنها تقلل من استهلاكهم للسلع. وعلى الأخص السلع ذات الطلب المرن وبالتالي فهي تقلل حجم الاستهلاك في الاقتصاد القومي ككل طالما أن هذه الفئة تمثل الأغلبية من السكان (حشيش، 1983 ص 230) .

يضاف إلى ذلك أن تأثر استهلاك السلع بالضرائب يتوقف من ناحية أخرى على درجة مرونة الطلب على السلع التي تفرض عليها الضرائب. فالسلع ذات الطلب المرن التي يستطيع المكلفون الاستغناء عنها أو إنقاص الكمية المشتراة منها يتأثر استهلاكها بالضرائب بدرجة أكبر من تأثر السلع ذات الطلب غير المرن .

ثالثاً: قياس أثر الضرائب غير المباشرة على الاستهلاك الخاص في الأردن خلال الفترة (1970-2001) .

لقد اعتمد الباحث نموذج Evans (Evans,1965)،وأضاف إلى المتغيرات المستقلة فيه متغير الضرائب غير المباشرة لاحتساب التأثير على المتغير التابع (الاستهلاك الخاص).

$$\text{Log } Cp = Bo + B_1 \text{ Log } Cp_{-1} + B_2 \text{ Log } Yd + B_3 \text{Log } IT + U$$

وفيما يلي سيقوم الباحث بتفسير العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع تبريراً لأهمية هذه المتغيرات المستقلة.

Cp= الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص.

Cp_{-1}= الإنفاق الاستهلاكي الخاص في السنة السابقة . " استخدم (Modigliani) فرضية دورة حياة الاستهلاك . أن جوهر نظريته تنص على أن المستهلكين يرغبون في الاحتفاظ بمستوى مستقر من الاستهلاك عبر الزمن، لان ما يحدد الإنفاق الاستهلاكي هو الموارد المالية لدورة حياة المستهلكين وليس دخلهم الحالي فقط، حيث تمثل الثروة إحدى أهم مكوناته (Mishkim, 2001,P653). وفي هذا المجال فقد قدر Evans (Evans, 1965) دالة الاستهلاك للاقتصاد الأمريكي للفترة(1929-1962) على النحو التالي.

$$C=B_1Yd+B_2C_{-1}$$

Yd= الدخل المتاح (الممكن التصرف فيه) . هناك علاقة إيجابية بين الدخل المتاح والإنفاق الاستهلاكي." فكلما ارتفع الدخل المتاح يزداد الاستهلاك معتمداً على الميل الحدي للاستهلاك ، فالاستهلاك هو دالة للدخل المتاح $C=f(y)$، وكما أكد ذلك الاقتصادي كينز"(MishKin2001,p565).

IT=الضرائب غير المباشرة، لقد تم توضيح تأثير الضرائب غير المباشرة على الإنفاق الاستهلاكي الخاص آنفاً .

U= الخطأ العشوائي .

b_0,b_1,b_2,b_3=معالم النموذج .

وبعد تقدير معالم النموذج بطريقة المربعات الصغرى لفترة الدراسة ظهرت النتائج الآتية :

$$LogCp = -o.45+ 0.408LogC_{p-1} + 0.612LogYd + 0.013LogIT$$

T: -0.854	3.965	3.224	.123
Sig: 0.400	0.000	0.003	0.903
R^2= 0.995	F= 1714.072		D.W=1.55

تشير نتائج التحليل السابقة إلى قوة العلاقة الارتباطية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة حيث بلغت R^2 (0.995). أما داربن واتسون (D.W) فيشير

إلى عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي عند مستوى معنوية (0.01)، كذلك يشير اختيار (t) إلى تمتع متغيرات الدخل المتاح والإنفاق الاستهلاكي الخاص في السنة السابقة بمعنوية عند مستوى (0.05) .

كما تشير نتائج التحليل أيضا إلى العلاقة الإيجابية بين المتغيرات المستقلة (الدخل المتاح، الإنفاق الاستهلاكي الخاص في السنة السابقة) والمتغير التابع (الإنفاق الاستهلاكي الخاص) وهذا ينسجم مع توقعات النظرية الاقتصادية . ويلاحظ بان العلاقة بين المتغير المستقل (الضرائب غير المباشرة) والمتغير التابع (الاستهلاك الخاص) هي علاقة إيجابية حيث تتوافق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة الخطيب (1996)، وهذا عكس المنطق الاقتصادي الذي يؤكد وجود علاقة عكسية بين الضرائب غير المباشرة والاستهلاك الخاص. ويمكن أن يفسر ذلك بمجموعة أسباب أهمها :

1- إن الهدف الأساسي للنظام الضريبي في الأردن هو هدف مالي بحت لدعم الخزينة بالإيرادات المالية اللازمة لعملية تمويل التنمية وليس التأثير على النشاط الاقتصادي .

2- ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك ، حيث أن متوسط دخل الفرد منخفض والسلع الضرورية تشكل النسبة الأعظم من سلة السلع الاستهلاكية .

3- شيوع نمط الاستهلاك التفاخري والخاضع للضغط الاجتماعي اكثر منه للتصرف الاقتصادي، وبالتالي التقليل من عملية المفاضلة بين السلع المفروض عليها ضريبة عن السلع التي لا تخضع للضريبة.

4- شيوع نمط المحافظة على مستوى معيشي معين ، وبالتالي اللجوء إلى السحب من المدخرات أو الاقتراض في حالة فرض أسعار ضريبية أعلى.

5- تبني الحكومة الأردنية لدعم السلع الضرورية وبالتالي بعدها عن أثر الضرائب غير المباشرة .

3.4 تحليل وقياس أثر الضرائب المباشرة على الإنفاق الاستثماري الخاص .

سيعمد الباحث في هذا المبحث إلى تناول موضوع أثر الضرائب المباشرة على الاستثمار الخاص في الأردن ، وذلك لأن هذا النوع من الضرائب يؤثر بشكل مباشر في الإنفاق الاستثماري الخاص من خلال التأثير بداية في صافي العائد من الاستثمار، حيث أن رفع أسعار هذه الضرائب سوف يؤدي إلى خفض صافي العائد الاستثماري وبالتالي خفض الطلب على الاستثمار الخاص. وبذلك تظهر العلاقة العكسية بين كل من الضرائب المباشرة والإنفاق الاستثماري.

وفي سبيل تحقيق الغاية في هذا المبحث سنقوم بتناول :

أولاً: مؤشرات الوضع الاستثماري في الأردن للفترة (1970-2001).

ثانياً: أثر الضرائب المباشرة على مستوى الاستثمار الخاص .

ثالثاً: قياس أثر الضرائب المباشرة على الاستثمار الخاص في الأردن في الفترة الزمنية (1970-2001).

أولاً: مؤشرات الوضع الاستثماري في الأردن للفترة (1970-2001).

لقد أولت الحكومة الأردنية موضوع الاستثمار اهتماما كبيراً، حيث عمدت إلى تطويع سياساتها وتشريعاتها بشكل مستمر لتوفير البيئة المشجعة لاجتذاب وتعبئة رؤوس الأموال الوطنية ، وتنشيط تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية ليتم استثمارها داخل الاقتصاد الوطني (الكساسبه،1993) . وقد بدا ذلك واضحاً من خلال إصدار القانون رقم (16) لسنة(1995) قانون تشجيع الاستثمار (الجريدة الرسمية (4075)1995) وتعديلاته لعام 2000(الجريدة الرسمية (4423)2000). والتي تعرضت مواده لتقديم الحوافز والتسهيلات للمستثمرين الأردنيين وغير الأردنيين. حيث نصت المادة (3) من هذا القانون على انه يتمتع أي مشروع بالإعفاءات المنصوص عليها في هذا القانون إذا كانت في أحد القطاعات التالية أو فروعها: الصناعة، الزراعة، المستشفيات،النقل البري والسكك الحديدية، كما أعفى هذا القانون الموجودات الثابتة للمشروع من الرسوم والضرائب وقطع

الغيار المستوردة على أن لا تزيد قيمة هذه القطع عن(15%) من قيمة الموجودات الثابتة للمشروع .

وأما بالنسبة إلى اتجاهات الإنفاق الاستثماري في الأردن فان الجدول رقم(13) يشير إلى أن حجم الإنفاق الاستثماري قد تطور من(22.1) مليون دينار إلى (1408.1) مليون دينار خلال الفترة(1970-2001) بمعدل نمو سنوي عام بلغ (17.5%).

وبالنظر إلى معدلات نمو الإنفاق الاستثماري فيلاحظ بان الفترة (1971-1981) قد شهدت معدلات نمو مرتفعة للإنفاق الاستثماري إذ بلغت في المتوسط خلال الفترة المذكورة (39.2%) . والسبب في هذا الارتفاع يعود إلى حالة الانتعاش التي عاشتها المنطقة المحيطة آنذاك، والى ارتفاع حجم المساعدات والتحويلات المالية للأردن من الخارج .

إلا أن معدلات نمو الإنفاق الاستثماري قد بدأت بالتراجع في معظم أعوام الدراسة التي تلت العام 1981. ويرجع السبب في ذلك إلى مجموعة من العوامل كان أبرزها : انخفاض حجم المساعدات الخارجية وخصوصاً تلك المتأتية من الدول العربية النفطية، والى حالة الركود الاقتصادي التي مر بها الاقتصاد الأردني في الفترة (1982-1988). بالإضافة إلى حالة عدم الاستقرار السياسي في المنطقة بفعل الصراع العربي الإسرائيلي، وأزمة الخليج.

وفيما يتعلق بالفجوة الادخارية فقد شهدت هي الأخرى تطوراً في حجمها، إذ ارتفعت من (5.2) مليون دينار عام 1970 إلى (1745.2) مليون دينار في العام 2001، الأمر الذي يعني تراجع قدرة المدخرات المحلية عن تلبية الحاجات الاستثمارية المتزايد، ولا تكمن الخطورة هنا في زيادة حجم الفجوة فقط بل تكمن في أن "مصادر التمويل كانت تقدر على أساس التطورات الاقتصادية والسياسية السائدة إقليميا ودولياً وليس على أساس معطيات الاقتصاد الداخلية. وهذا ما يفاقم حدة المشكلة .

ولقياس نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي فيلاحظ بأن الإنفاق الاستثماري بلغ (9.7%) في عام 1970 في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار

الجارية. أما في عام 2001 فقد بلغت النسبة(22.5%) وبمعدل نمو سنوي(27.2%) للفترة قيد الدراسة وكانت أعلى نسبة وصلت إليها النفقات الاستثمارية في الناتج المحلي الإجمالي (45.4%) في عام 1981 .

جدول رقم (13)

مؤشرات الوضع الاستثماري في الأردن للفترة (1970-2001)

السنه	الإنفاق الاستثماري الخاص(1) (مليون دينار)	معدل النمو السنوي للانفاق الاستثماري الخاص(2) (%)	الناتج المحلي الاجمالي (3) مليون دينار	نسبة (1) الى (3) (%)	الاستهلاك الكلي عام+ خاص (5) (مليون دينار)	الادخار المحلي 3-5 (مليون دينار)	الفجوه الادخاريه (مليون دينار)
1970	22.1	-	228.4	9.7	211.5	16.9	5.2-
1971	35.2	59.3	242.2	14.5	222.1	20.1	15.1-
1972	42.3	20.2	281.2	15.0	245.7	35.9	6.4-
1973	39.2	7.3-	310.1	12.6	263.1	47.0	7.8
1974	65.6	67.3	385.7	17.0	297.5	88.2	22.6
1975	87.8	33.8	435.9	20.1	440.0	4.1-	91.9-
1976	193.4	120.3	547.4	35.3	622.8	75.4-	268.8-
1977	277.9	43.7	676.4	43.0	742.2	65.8-	343.7-
1978	263.1	5.3-	779.3	33.8	885.3	106.0-	369.1-
1979	309.9	17.8	981.0	31.6	1182.1	201.1-	511-
1980	433.0	28.4	1180.3	36.7	1270.5	90.2-	523.2-
1981	666.8	54.0	1469.3	45.4	1597.8	128.5-	795.3-
1982	650.8	2.4-	1701.1	38.3	1935.8	234.7-	885.5-
1983	589.8	9.4	1828.7	32.3	2052.5	223.8-	813.6
1984	571.2	3.20-	1981.4	28.8	2183.0	201.6-	772.8-
1985	414.9	27.4-	2020.2	20.5	2326.5	306.3-	721.2-
1986	444.3	7.1	2163.6	20.5	2284.7	121.1-	565.4-
1987	515.6	16.0	2208.6	23.3	2256.5	47.9-	563.1-
1988	532.5	3.3	2264.4	23.5	2230.8	33.6	498.9-
1989	563.2	5.8	2372.1	23.7	2253.9	118.2	445.0-
1990	850.1	50.9	2668.3	31.9	2640.4	27.9	822.2-
1991	738.5	13.1-	2855.1	25.9	2781.6	73.5	665.0-
1992	1208.8	63.7	3493	34.6	3439.0	54.0	1154.8-
1993	1422.7	17.7	3811.4	37.3	3578.3	233.1	1189.6-
1994	1451.0	2.0	4246.9	34.2	3810.1	436.8	1014.2-
1995	1554.3	7.1	4714.7	34.1	4157.2	557.5	996.8-
1996	1497.4	3.7-	4912.2	31.8	4657.5	254.7	1242.7-
1997	1321.8	11.7-	5137.5	25.7	4959.6	177.9	1143.9-
1998	1225.4	7.3-	5609.8	21.8	5477.4	132.4	1093.0-
1999	1247.0	1.8	5767.4	21.6	5552.9	214.5	1032.5-
2000	1327.2	6.4	6002.4	22.1	6277.7	275.3-	1602.5-
2001	1408.1	6.10	6260	22.5	6597.1	337.1-	1745.2-

المصدر : البنك المركزي الأردني ، دائرة الابحاث والدراسات ، عدد خاص، ايار 1996 ، عمان ،الأردن

البنك المركز الأردني ، نشرات سنويه مختلفه

ثانياً: أثر الضرائب المباشرة على مستوى الاستثمار الخاص :

يلعب الاستثمار ، عاماً أو خاصاً، دوراً بارزاً في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فهو العامل الأساسي في زيادة الإنتاج وتخفيض معدلات البطالة، وإشباع الحاجات الأساسية للمجتمع، وتخفيض العجز في الميزان التجاري، هذا بالإضافة إلى دوره في إحداث تغيرات هيكلية في الاقتصاد (Todaro,1985,P63-64) .

ومن المعلوم بأن العوامل الرئيسية التي تعلب دوراً مهماً في زيادة الرغبة في الاستثمار هو العائد المتوقع على رأس المال المستثمر، وكذلك الوقت اللازم لاسترداد مبلغ راس المال المستثمر(الطاهر 1988، ص355) .

أما فيما يتعلق بتأثير الضرائب المباشرة على الاستثمار فان ذلك يتوقف إلى حد كبير على تأثيرها في الكفاية الحدية لرأس المال . أي من خلال تأثيرها على معدل الأرباح التي يحصل عليها المستثمرون(مع بقاء العوامل الأخرى على حالها) ، فيزيد الميل للاستثمار مع زيادة فرص الربح وزيادة معدلاته وينخفض مع انخفاضها. " ففي أمريكا مثلاً، كان أحد أسباب التضخم الركودي هو ارتفاع نسب الضرائب التصاعدية، وعند تخفيضها في إدارة ريغان أدى ذلك إلى زيادة الاستثمار والإنتاج ومن ثم تخفيض البطالة (الخليل، 1988،ص337) .

ويمكن للضرائب المباشرة أن تمارس دوراً فعالاً في التأثير على عوامل الاستثمار المشار إليها من خلال ما يتم إقراره فيها من حوافز ضريبية مشجعة للمستثمرين. فتعمل الضرائب وفقاً لهذه الحوافز أداة جذب وتعبئة وتوجيه لرؤوس الأموال الوطنية والأجنبية ليتم استثمارها في الأنشطة الاقتصادية المرغوبة في الاقتصاد .

ثالثاً: قياس أثر الضرائب المباشرة على الاستثمار الخاص في الأردن خلال الفترة (1970-2001).

" يتحدد حجم الاستثمار كما تؤكده بعض الدراسات الاقتصادية بمجموعة من العوامل أهمها : معدلات الأرباح، كلفة رأس المال، وفرة التمويل، الحوافز الضريبية، السياسة الإدارية "(Musgrave, 1980,P633) . ومن اجل قياس أثر الضرائب المباشرة على الاستثمار الخاص في الأردن خلال الفترة قيد الدراسة، فقد قام الباحث بالاستعانة بنموذج (المغايره،1993)، وبدلاً عن المتغير المستقل تحويلات العاملين في الخارج المستخدم في النموذج ، استخدم الباحث بدلاً عنه صافي تحويلات العاملين.

$$LogIp=B0-B_1LogR+B_2LogY-B_3LogDT+B_4LogIG+B_5LogTL+U$$

هذا ويمكن تفسير العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع كما يلي:

IP= الإنفاق الاستثماري الخاص(التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي+ التغير في المخزون) .

R= سعر الفائدة الحقيقي (سعر الفائدة الاسمي – معدل التضخم). يمكن ملاحظة التأثير العكسي لسعر الفائدة على مستوى الاستثمار الخاص من خلال تأثير سعر الفائدة على معدلات الأرباح المتوقعة من الاستثمار . إذ أن ارتفاع سعر الفائدة من شأنه أن ينقص معدل الأرباح المتوقع ، وبالتالي يخفض الطلب على الاستثمار الخاص. والعكس صحيح .

Y= الناتج القومي الإجمالي. هناك علاقة إيجابية بين الناتج القومي الإجمالي والاستثمار الخاص . فزيادة الناتج القومي الإجمالي سيؤدي إلى زيادة الاستهلاك والادخار، وان هذه المدخرات ستحول للقطاع الاستثماري الخاص من خلال المؤسسات المالية الوسيطة . إضافة إلى ذلك فان الناتج القومي سيخلق توقعات متفائلة للمستثمرين الحاليين والمقبلين على الاستثمار حول توسع السوق مما يشجعهم على التوسع في النشاط الاستثماري .

DT= الضرائب المباشرة . لقد تم تناول تأثير الضرائب المباشرة على الاستثمار الخاص سابقاً .

IG= الإنفاق الاستثماري الحكومي . يمكن للاستثمار الحكومي أن يؤثر وبشكل إيجابي في زيادة حجم الاستثمار الخاص من خلال قيام الحكومة بإقامة مشاريع البنية التحتية أو المنافع العامة التي تقدم خدماتها للاستثمار الخاص، أي عن طريق تقديم ما يسمى بالوفورات الاقتصادية الخارجية ، والتي من شأنها تقليل التكاليف.

TL= صافي تحويلات العاملين .

تساهم تحويلات العاملين في زيادة الأموال المعدة للاستثمار فهي توفر التمويل اللازم للقطاع الخاص لإنشاء مشروعات جديدة والتوسع في المشروعات القائمة .

U= الخطأ العشوائي .

$B_0, B_1, B_2, B_3, B_4, B_5$= معالم النموذج .

وبعد تقدير معالم النموذج السابقة ظهرت النتائج الآتية :

LogIp= 1.577-0.195 LogR+0.42 logy+0.715logDT+0.198logIG +0.344logTL

t=	3.606	-0.860	3.057	4.539	1.366	4.094
Sig=	0.001	0.397	0.029	0.000	0.184	0.000

R^2= 0.986 F= 354.195 D.W=1.639

تدل المؤشرات الإحصائية المرافقة للمعادلة أعلاه إلى قوة العلاقة الارتباطية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة الواردة في النموذج. حيث بلغ معامل التحديد R^2 (0.986). كما تدل النتائج الإحصائية للمعادلة على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي عند مستوى معنوية (0.01)، حيث أن قيمة داربن واتسون(D.W) المحتسبة بلغت (1.64). أما اختيار (t) فيشير إلى معنوية كل من الناتج القومي الإجمالي والضرائب المباشرة وصافي تحويلات العاملين عند مستوى (0.05).

هذا ويلاحظ على نتائج المعادلة السابقة أن علاقة جميع المتغيرات المستقلة مع المتغير التابع جاءت منسجمة مع توقعات النظرية الاقتصادية باستثناء الضرائب المباشرة التي ظهرت علاقتها إيجابية بالإنفاق الاستثماري الخاص. حيث يمكن أن يعزى ذلك إلى تبني الدولة الأردنية لسياسة إرادية تهدف إلى تشجيع الاستثمارات، وذلك من خلال إصدار قوانين ضريبية ترتب عليها إعفاءات وتخفيضات ضريبية كبيرة في مجال تشجيع الاستثمار الخاص .

4.4 تحليل وقياس أثر الضرائب على التجارة الخارجية في الأردن خلال الفترة (1970-2001).

بسبب التفاوت في توفر الموارد الاقتصادية ومستويات المعيشة واختلاف التكنولوجيا بين الدول تحظى التجارة بأهمية، بالغة ليس بالنسبة للدول النامية فحسب وإنما للمتقدمة أيضاً. فتقوم كل دولة بتصدير ما يفيض لديها من منتوجات وتستورد ما تحتاج من الدول الأخرى . ففي الوقت الذي تحتاج فيه الدول النامية لاستيراد السلع المصنعة والأدوات الإنتاجية والتكنولوجيا الحديثة من الدول المتقدمة، تحتاج الأخيرة إلى استيراد المواد الأولية والطاقة، واحياناً اليد العاملة الرخيصة من الدول النامية .

وفي الأردن يلعب قطاع التجارة دوراً حيوياً سواء من حيث مساهمته في الناتج القومي الإجمالي أو تلبيته لحاجات الاقتصاد الأساسية من سلع استهلاكية ومواد خام . ولا تخرج التجارة الخارجية في الأردن على النمط العام للتجارة الخارجية للدول النامية من حيث تركز صادراتها في المواد الأولية وبعض المنتجات الزراعية . أما فيما يخص الواردات فتظهر ارتفاع نسبة المواد الغذائية ومعدات النقل وسلع الإنتاج والمواد الأولية ، ولم يكن الأردن بمعزل عن التطورات التي حدثت في الاقتصاد العالمي ولا عن الآثار التي ترتبت على ذلك ، فقد ارتبط الاقتصاد الأردني كغيره من اقتصاديات البلاد النامية بشكل عام بشبكة مترامية الأطراف من العلاقات التجارية والمالية مع دول العالم الأخرى.

اولاً: تطور الصادرات الأردنية .

يمكن التعرف على تطور حجم الصادرات من خلال الجدول رقم (14) حيث تشير البيانات الواردة في الجدول إلى أن الصادرات الوطنية قد ارتفعت قيمتها من (9.32) مليون دينار إلى (1752.371) مليون دينار للفترة محل الدراسة. ويمكن أن يعلل هذا التطور في حجم الصادرات إلى تشجيع الحكومة المستمر للصادرات الوطنية وخاصة للسوق العربية ودول السوق الأوروبية والهند. وكان من أهم الصادرات الأردنية الخضار والفواكه والفوسفات والأسمدة والبوتاس.

وعلى الرغم من سياسة الأردن التجارية تجاه تشجيع الصادرات الوطنية، ألا أن نسبة مساهمة الصادرات من الناتج القومي الإجمالي بقيت ضعيفة، حيث بلغت هذه النسبة (4%) عام 1970 لتصل إلى (25.2%) عام 1995 ، ووصلت (21%) عام 2001.

ويلاحظ من الجدول(14) أن معدل نمو الصادرات قد شهد تذبذباً واضحاً خلال فترة الدراسة ، ففي العام 1973 بلغ معدل نمو الصادرات(11.1%) ثم ارتفع في العام التالي إلى(181.5%) ، ألا انه عاد وانخفض في العام 1975إلى (1.6%)، وهذا التذبذب كان السمة الغالبة على معدل نمو الصادرات طول فترة الدراسة ، والذي يمكن أن يعزى إلى تأثر الإنتاج الزراعي، الذي يعتبر أحد أهم صادرات الأردن بالظروف المحيطة وبخاصة المتعلقة بالأحوال المناخية، وإلى اعتماد حجم صادرات الأردن من المواد الأولية(الفوسفات، البوتاس) على الطلب العالمي عليها، حيث المنافسة من قبل الدول المنتجة لهذه المواد .

ثانياً: تطور المستوردات الأردنية .

يتبين من الجدول رقم(14) أن قيمة المستوردات الأردنية قد ارتفعت من (65.882) مليون دينار عام 1970 إلى (3453.729) مليون دينار عام 1200. وقد بلغت نسبة المستوردات إلى الناتج القومي الإجمالي بالمتوسط (53.4%) خلال فترة الدراسة، وتعتبر هذه النسبة مرتفعة كما أنها تشير إلى درجة عالية من الانكشاف الاقتصادي. وفيما يتعلق بمعدل نمو المستوردات فقد بلغ بالمتوسط (15%) للفترة محل الدراسة وهو أقل من معدل نمو الصادرات الذي بلغ (20.5%) خلال الفترة نفسها. هذا ويلاحظ أن هذا المعدل قد شهد نوعاً من الارتفاع المطرد خلال فترة السبعينات نتيجة لحالة الانتعاش الاقتصادي التي عاشها الاقتصادي الأردني آنذاك. وخلال فترة الثمانينات انخفض معدل نمو المستوردات. ويرجع السبب في ذلك إلى حالة الركود الاقتصادي الذي شهده العالم بشكل عام. والأردن بشكل خاص، خلال تلك الفترة. وأما فترة التسعينات حتى العام 2001 فنرى أن العام 1990 قد شهد ارتفاعاً في حجم المستوردات وخصوصاً في المواد الغذائية والمواد الخام. وذلك بسبب حدوث حرب الخليج وعودة عدد كبير من الأردنيين إلى داخل الأردن.

ونرى انه بعد انتهاء الأزمة عاد نمو المستوردات وانخفض بشكل واضح في معظم السنوات التي تلي حتى نهاية فترة الدراسة، وذلك لتلاشي أثر الزيادة السكانية المفاجئة الناتجة عن عودة الأردنيين في السنوات التي تلت أزمة الخليج .

جدول رقم (14)

تطور الصادرات والمستوردات وأهميتها إلى الناتج القومي الإجمالي للفترة (1970-2001)

السنه	الصادرات (1)(مليون دينار)	معدل نمو الصادرات(مليون دينار)	المستوردات (2)(%)	معدل نمو المستوردات (%)	نسبة (1) إلى الناتج القومي الإجمالي (%)	نسبة (2) ألي الناتج القومي الإجمالي (%)
1970	9.32	-	65.882		4.0	.28
1971	8.817	5.4-	76.627	16.3	3.6	31.0
1972	12.606	43.0	95.310	24.4	4.4	33.4
1973	14.01	11.1	108.200	13.5	4.4	34.2
1974	39.437	181.5	156.507	44.6	10.0	39.6
1975	40.075	1.6	234.013	49.5	8.9	52.1
1976	49.552	23.6	339.539	45.1	8.7	59.6
1977	60.253	21.6	454.417	33.8	8.6	65.1
1978	64.129	6.4	458.826	1.0	8.0	57.2
1979	82.556	28.7	589.523	28.5	8.2	58.5
1980	120.107	37.6	715.977	21.5	10.0	59.0
1981	169.026	40.7	1047.504	46.3	11.1	68.6
1982	185.581	9.8	1142.493	9.10	10.5	64.7
1983	160.085	13.7-	1103.310	3.4-	8.5	58.8
1984	261.055	63.1	1071.340	2.9-	13.1	53.7
1985	255.346	2.20-	1074.448	0.3	12.7	53.3
1986	225.615	11.6-	850.199	20.9-	10.5	39.6
1987	248.773	10.3	915.545	7.7	11.5	42.4
1988	324.788	30.6	1022.469	11.7	14.9	47.0
1989	534.106	64.4	1230.010	20.3	24.5	56.4
1990	612.252	14.6	1725.828	40.3	25.2	71.1
1991	598.627	2.2-	1710.463	0.9-	22.7	64.9
1992	633.755	5.9	2214.002	29.4	19.2	67.0
1993	691.282	9.1	2453.625	10.8	18.9	67.0
1994	793.919	14.8	2362.583	3.7-	19.4	58.0
1995	1004.534	21.0	2590.250	9.6	22.6	58.3
1996	1039.801	3.5	3043.556	17.5	21.4	62.5
1997	1067.164	2.6	2908.085	4.5-	21.0	57.1
1998	1076.382	0.1	2714.374	6.7-	18.7	48.4
1999	1051.353	0.5	2635.207-	2.9-	18.3	45.4
2000	1080.817	2.8	3259.404	23.7	17.7	53.5
2001	1352.371	25.1	3453.729	6.0	21.2	54

المصدر : البنك المركزي الأردني ، دائرة الأبحاث والدراسات ، عدد خاص، أيار 1996 ، عمان ،الأردن

البنك المركز الأردني ، نشرات سنويه مختلفه

ثالثاً: قياس أثر الضرائب غير المباشرة على المستوردات الأردنية خلال الفترة (1970-2001).

لقياس أثر الضرائب غير المباشرة على المستوردات الأردنية خلال فترة الدراسة سيتم اعتماد النموذج التالي (الخطيب ،1996،ص127) .

$$\Delta IM/IM=B_o+B_1\Delta C/C+B_2\Delta Yd/yd - B_3\Delta IT/IT+B_4\Delta X/X+B_5\Delta F/F+U$$

إن النموذج أعلاه يعتمد على نموذج (الخطيب،1996). بعد إجراء بعض التغير عليه، إذ تم استخدام معدل النموالسنوي بدلاً من القيم المطلقة للمتغيرات، كمحاولة للحصول على نتائج مطابقة لمنطق النظرية الاقتصادية بخصوص علاقة الضرائب غير المباشرة مع المستوردات.

وسيقوم الباحث هنا بتوضيح العلاقة بين كل من المتغيرات المستقلة والمتغير التابع على النحو التالي :

$\Delta IM/IM$= معدل نمو المستوردات السلعية .

$\Delta C/C$ =معدل نمو الإنفاق الاستهلاكي الكلي (عام،خاص).تظهر العلاقة الإيجابية المباشرة بين الإنفاق الاستهلاكي بشقيه (الخاص والعام) والمستوردات السلعية، حيث أن زيادة الطلب على السلع بهدف الاستهلاك من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الطلب على هذه السلع من العالم الخارجي، وخاصة في الدول النامية حيث ان الجهاز الإنتاجي فيها لم يتطور إلى الدرجة التي يستطيع سد الحاجة المحلي من السلع والخدمات.

$\Delta yd/yd$= معدل نمو الدخل المتاح(الممكن التصرف فيه). هناك علاقة إيجابية بين الدخل المتاح وقيمة المستوردات" فمستوى الاستيراد يتحدد تبعاً لمستوى الدخل المتاح في الاقتصاد أي $IM=f(yd)$"(نصر 1998،ص122). فإذا ازداد الدخل المتاح سيزداد الطلب على المستوردات، حيث أن ارتفاع مستوى المعيشة سيؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المستوردة الضرورية منها والكمالية. وكذلك الحال سيؤدي إلى زيادة الطلب على سلع الاستثمار لعملية التنمية .ويتوقف حجم تأثير تغير الدخل على الاستيراد من خلال الميل الحدي للاستيراد(m) . $IM=IM+My$

$\Delta IT/IT$= معدل نمو الضرائب غير المباشرة . لقد تم التطرق لتأثير الضرائب غير المباشرة على المستوردات السلعية انفاً.

$\Delta x/x$= معدل نمو الصادرات السلعية . أن زيادة الصادرات يؤدي إلى زيادة كمية العملة الأجنبية المتوفرة والتي ستساعد على زيادة المستوردات من الخارج. فالبلدان النامية تصدر عادة مواد خام أولية ومنتجات زراعية وطاقة . وبقيمة الصادرات تشتري ما تحتاجه من السلع والخدمات من الخارج فالعلاقة بين قيمة الصادرات

$\Delta F/F$= معدل نمو التكوين الرأسمالي الثابت . أن توفر الأرصدة الموجهة للاستثمار ذات علاقة موجبة مع الاستيراد من الآلات والمكائن والتكنولوجيا . فزيادة هذه الأرصدة المعدة للاستثمار ستشجع على زيادة المستوردات الضرورية لعملية التنمية الاقتصادية .

U=الخطأ العشوائي.

B_0,B_1,B_2,B_3,B_4,B_5 =معالم النموذج.

وبعد تقدير معالم النموذج ثم الحصول على النتائج التالية

$$\Delta IM/IM=0,014+0.065\ \Delta C/C+0.638\Delta\ yd/yd-0.008\Delta\ IT/IT+0.081\Delta\ x/x+0,348\Delta\ F/F$$

T=0.351	-0.56	2.075	-0.051	1.375	2.769
Sig=0.729	0.580	0.048	0.96	0.181	0.010

R^2 =0.663 F=90.826 D.W=2.270

يظهر من نتائج النموذج أعلاه أن القوة التفسيرية R^2 بين التغير التابع والمتغيرات المستقلة بلغت (0.663). أي أن(0.663) من التغير في المستوردات يمكن تفسيرها بالتغيرات التي تحصل في المتغيرات المستقلة (الدخل المتاح للتصرف، التكوين الرأسمالي الثابت، الإنفاق الاستهلاكي الكلي، الصادرات، الضرائب غير المباشرة).

كما يظهر في النموذج أن اختبار (D.W) يشير إلى عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي عند مستوى معنوية (0.01) . كذلك يظهر النموذج أن معلمات متغيرات الدخل المتاح والتكوين الرأسمالي الثابت تتمتع بمعنوية إحصائية عند مستوى (0.05). ويوضح النموذج السابق أن جميع إشارات معلمات المتغيرات المستقلة قد ظهرت بإشارة موجبة باستثناء إشارة معلمة الضرائب غير المباشرة

وهذا يتسق وواقع النظرية الاقتصادية . ويلاحظ من نتائج النموذج بأن ارتفاع الضرائب غير المباشرة بمقدار دينار واحد يؤدي إلى خفض في المستوردات السلعية بمقدار (0.008).وضعف التأثير هذا يمكن أن يعزى إلى أن نسبة كبيرة من السلع المستوردة هي سلع ضرورية ، كما أن معظم السلع الكمالية غير حساسة للتغير في الأسعار الناجمة عن فرض الضرائب غير المباشرة نظراً لأنه يتم استهلاكها من قبل مواطنين يتمتعون بدخول مرتفعة .

الفصل الخامس
مناقشة النتائج والتوصيات

5-1 النتائج:

يمكن تلخيص أهم النتائج التي أسفرت عنها الدراسة على النحو التالي:

1- لقد تبين أن الإيرادات المحلية الأردنية شكلت حوالي ثلثي الإيرادات العامة خلال فترة الدراسة. بالإضافة إلى أن هذه الإيرادات قد أظهرت قدرة متزايدة على تغطية النفقات الحكومية الجارية وهذا مؤشرعلى نجاح السياسة المالية الحكومية في حشد الموارد الذاتية لدعم الخزينة العامة.

2- لقد اتضح بأن هناك علاقة قوية بين كل من الظروف الاقتصادية التي يمر بها الأردن والإيرادات الضريبية، حيث إمكانية زيادة حصيلة الإيرادات الضريبية في حالة تحسن بيئة النشاط الاقتصادي والعكس صحيح .

3-شكلت الإيرادات الضريبية حوالي (55.3%) من إجمالي الإيرادات المحلية خلال الفترة محل الدراسة . في حين وصلت نسبة مساهمة الإيرادات غير الضريبية من الإيرادات المحلية حوالي (44.7%) خلال فترة الدراسة .

4-احتلت الضرائبغير المباشرة مركز الصدارة في مساهمتها في إجمالي الإيرادات الضريبية حيث وصلت هذه النسبة إلى (66.9%) . ويرجع السبب في ذلك لارتفاع الميل الحدي للاستهلاك في الأردن ، وإلى ارتفاع أهمية قطاع التجارة الأردني مع العالم الخارجي .

5-يعتبر الهيكل الضريبي ذا مرونة دخلية في الأردن ، حيث بلغ معامل المرونة الدخلية للهيكل الضريبي في الأردن (1.22) خلال فترة الدراسة. ومن ناحية أخرى فان معامل المرونة للضرائب المباشرة أعلى من معامل المرونة الدخلية للضرائب غير المباشرة، مما يعني أن الإيرادات الضريبية المباشرة تستجيب بشكل أكبر للتغيرات في الناتج القومي الإجمالي من الإيرادات الضريبية غير المباشرة.

6-بتقدير أثر الضرائب العامة على الناتج القومي الإجمالي باستخدام نموذج سانت لويس وجد أن العلاقة بين الضرائب العامة والناتج القومي الإجمالي علاقة إيجابية، وتفسير ذلك أن حصيلة الإيرادات الضريبية تستخدم في تمويل الإنفاق العام الذي يوجه باتجاه الإنفاق على مشاريع الاستثمار في البنية التحتية والخدمات التعليمية والصحية مما ينعكس بالتالي إيجابيا على الناتج القومي الإجمالي.

7-لقياس أثر الضرائب غير المباشرة على الإنفاق الاستهلاكي الخاص تبين عدم معنوية الضرائب غير المباشرة. كما تبين أن العلاقة بين المتغيرين هي علاقة إيجابية وهذا مخالف للمنطق الاقتصادي الذي يؤكد على وجود علاقة عكسية ، ويعزى السبب إلى أن النظام الضريبي في الأردن ما يزال ضعيفاً وفي الغالب يكون الهدف من الضريبة هدف مالي بحت لتزويد الخزينة بالمال اللازم لعملية التنمية الشاملة وليس لغرض التأثير على النشاط الاقتصادي .

8-عند تقدير أثر الضرائب المباشرعلى الإنفاق الاستثماري الخاص تبين معنوية الضرائب المباشرة، كما تبين أن العلافة بين الضرائب المباشرة والإنفاق الاستثماري هي علاقة إيجابية، مما يخالف توقعات النظرية الاقتصادية، والسبب في ذلك يعود إلى تبني الدولة لسياسة إرادية تهدف إلى تشجيع الاستثمارات ، وذلك من خلال إصدار قوانين ضريبية ترتب عليها إعفاءات وتنزيلات كبيرة في مجال تشجيع الاستثمار الخاص.

9-بتقدير أثر الضرائب غير المباشرة على المستوردات اتضح أن العلاقة بين الضرائب غير المباشرة والمستوردات هي علاقة عكسية وهذا ينسجم والمنطق الاقتصادي الذي يفترض وجود علاقة عكسية بين المتغيرين. كما اتضح من التقديرعدم معنوية الضرائب غير المباشرة، ويعزى السبب في ذلك إلى أن نسبة كبيرة من السلع المستوردة هي سلع ضرورية غير مرنة بالنسبة للتغير في الضرائب ، كما أن معظم السلع الكمالية المستوردة هي سلع غير حساسة للتغير في الأسعار الناجمة عن تغير سعر الضريبة ، نظراً لأنه يتم استهلاكها من قبل مواطنين يتمتعون بدخول مرتفعة .

5-2 التوصيات :

في ضوء النتائج السابقة فأننا نوصي بما يلي :

1-بسبب الحاجة إلى زيادة الإيرادات الضريبية وأهميتها في تمويل برامج التنمية الشاملة . فأننا نشير في هذا الصدد إلى وجوب اتخاذ مجموعة من الإجراءات :

أ-زيادة درجة الوعي الضريبي عند المكلفين. وهنا تبرز أهمية دور أجهزة الأعلام ومسئوليتها حول هذا الموضوع، نظراً لتأثير الأجهزة المذكورة على الرأي العام.

ب-تبسيط إجراءات تحصيل الضرائب وتشديد الرقابة المالية

جـ- العمل على تدريب كوادر الأجهزة المالية الضريبية العاملة واستقطاب الخبرات الأردنية المدربة في المجالات الضريبية.

2-التركيزعلى أهمية تعدد الضرائب بما يتناسب وعلاج الاختلال القائم بين الهياكل القطاعية الإنتاجية المختلفة ، وذلك لان التركيز على نوع معين من أنواع الضرائب لا يتناسب مع وضع الاقتصاد الأردني باعتباره أحد اقتصاديات الدول النامية . فمن ناحية يتوقف ارتفاع حصيلة ضريبة الدخل على ارتفاع الدخل القومي وهذا غير متو بالنسبة للدول النامية والأردن إحداها ، ومن ناحية أخرى فان الضرائب غير المباشرة (ضريبة المبيعات، وضريبة الاستهلاك) بالرغم من وفرة حصيلتها فأنها تفتقر إلى العدالة في إعادة توزيع الدخل والثروة بين قطاعات المجتمع .

3-محاربة مظاهر الحياة الاستهلاكية الترفيهية التفاخرية وأنماط الاستهلاك غير الضروري والسعي لتحويل أنماط الاستهلاك نحو المنتجات المحلية ، حيث أن اكثر الضرائب فعالية لتحقيق هذا الهدف هي ضريبة الإنفاق الاستهلاكي الكمالي.

4-أن تقوم الحكومة بتحديد مشروعات بذاتها، مدروسة مسبقاً، كمجال للاستثمار تتمتع وحدها بإعفاءات وتنزيلات ضريبية بدرجات مختلفة، ومن ناحية أخرى تقوم الحكومة بفرض ضريبة أعلى على الاستثمارات غير المجدية مما يسهم في سد الفجوة التضخمية .

5-الاستمرار في عملية تسويق المناخ الاستثماري الأردني للمستثمر الأجنبي بحكم ما يميز الأردن من موقع جغرافي متميز وخبرات بشرية مدربة وبنية تحتية ملائمة.

6-أن فرص نجاح السياسة الضريبية في تحقيق الأهداف المرجوة منها مرهون بزيادة الترابط الوثيق بينهما وبين سياسة الإنفاق العام والسياسة النقدية. لذلك فان سياسة الإنفاق من الضروري أن توجه باتجاه ضبط وترشيد الإنفاق الاستهلاكي العام وبالتالي التوسع في خدمة الاستثمارات الإنتاجية .

قائمة المراجع

أ- المراجع العربية :

ابو رمان ، منى(1996)،الدور التمويلي للضريبة في الأردن دراسة تحليلية، رسالة ماجستير غير منشور، الجامعة الأردنية، عمان ، الأردن.

بركات،عبدالكريم، وآخرون (1986)،النظم الضريبية، الدار الجامعية، الإسكندرية

بشور، عصام (1982) ، المالية العامة والتشريع الضريبي، جامعة دمشق، مطبعة مؤسسة الوحدة .

البطريق، يونس (2002) ، النظم الضريبية ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية.

البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي ، عمان، الأردن، أعداد مختلفة.

البنك المركزي الأردني (1996) ، بيانات إحصائية سنوية (1964-1995) ، عدد خاص ، أيار.

الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية العدد (4075) ، الصادرة بتاريخ 1995/10/16.

الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية العدد (4423)، الصادرة بتاريخ 2000/4/2.

الجنابي ، طاهر (1990)، دراسات في المالية العامة ، الجامعة المستنصرية.

حشيش، عادل (1992)، أساسيات المالية العامة ، دار النهضة العربية، بيروت .

حشيش، عادل (1983) ، اقتصاديات المالية العامة، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية .

حماد، خليل (1989)، الهيكل الضريبي وأثره في الأردن (1976-1986): العبء الضريبي، الضغط الضريبي والطاقة الضريبية، أبحاث اليرموك ، المجلد(2) ، العدد (1) .

خرابشة، عبد (1997)، الطاقة والعبء الضريبي، دراسة تحليلية مع التطبيق على الأردن، دراسات ، مجلد (24أ) ، عدد (1) .

الخطيب ، ناصر (1996) ، أثر الضرائب غير المباشرة على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الأردن خلال الفترة (1970-1994)، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن .

الخليل، موفق(1988)، التضخم الركودي وآثاره في البلدان النامية، مجلة التقني، بغداد، ص337.

دائرة الاحصاءات العامة(1992) ، الحسابات والقومية(1952-1992)، عمان، الأردن.

دائرة الموازنة العامة،(2001) ، دليل الإيرادات العامة، عمان، الأردن .

الدلعة ، عارف (2001)، الضريبة العامة على المبيعات في الأردن أثارها الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

الرفاعي، احمد، والوزني ، خالد (1997)، نموذج سانت لويس للدول النامية : حالة الأردن ، مجلة المنار، مجلد (2) ، العدد (1).

السيد، عبد المولى (1975)، المالية العامة ، مكتبة النهضة العربية، القاهرة.

الشبلي، علي (1999) ، الهيكل الضريبي في الأردن : المرونة الدخلية ، الطاقة الضريبية والجهد الضريبي (1970-1996) ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت،المفرق، الأردن.

الصباحين، محمد (1998)، الضرائب والنمو الاقتصادي في الأردن : دراسة قياسية تحليلية (1976-1995)، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة اليرموك، اربد، الأردن.

الطاهر، عبدالله (1988)، مقدمة في اقتصاديات المالية العامة ، ط1، عمادة شؤون المكتبات ، جامعة الملك سعود ، الرياض .

فرهود، محمود (1982) ، علم المالية العامة ، معهد الإدارة العامة ، المملكة العربية السعودية .

فوزي، عبد المنعم (1971)، المالية العامة والسياسة المالية، منشأة المعارف، الإسكندرية .

القرعان،محمد(1996)،النظام الضريبي في سورية وآثاره الإقتصادية،رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة حلب، سورية.

عبد الله، عوني (1999) ، دور الضرائب في تمويل الموازنة العامة لدولة الكويت، آفاق اقتصادية، مجلد (20)، العدد 80 .

الكساسبة ، حمد (1993)، السياسيات الاقتصادية والحكومية في مجال الاستثمار في الأردن ، البنك المركزي الأردني .

كتانة، خيري (1998)، اتجاهات الإيرادات الضريبية في الأردن والعوامل المؤثرة فيها، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الموصل، العراق .

لطفي، علي (1987) ، اقتصاديات المالية العامة، معهد الإدارة العامة، المملة العربية السعودية.

مجلس الوحدة الاقتصادية (1987)، الهيكل الضريبي في المملكة الأردنية الهاشمية ، عمان .

المغايرة، اكثم (1993) ، الاستثمار والنمو الاقتصادي في الأردن ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك ، اربد ، الأردن.

نعوش، صباح (1987)، الضرائب في الدول النامية ، المركز الثقافي العربي، بيروت .

نصر، عبد المحمود(1998)الاقتصاد الكلي ، النظرية المتوسطة،دار الخريجين للنشر ، الرياض، السعودية .

نور، محمود (1987) ، أسس ومبادئ المالية العامة ، مكتبة التجارة والتعاون ، القاهرة .

يوسف، سناء (1996)، تحليل الآثار الاستهلاكية لضريبة الاستهلاك في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان ،الأردن.

ب – المراجع الأجنبية :-

Corker, Robert, and other (1989),Tax Policy and Investment in united States, IMF Staff Papers, vol.36,No.1 ,March.

Evans M.K. (1969), Macro economic Activity, Harper and Row, New york .

Maryann, Nadir(1989),Taxation and Economic Development in Jordan, Direst, XVI (1).

Musgrave R , and Musgrave P(1980), Public Finance in Theory and Practice, 3rd Ed, Me Grew-Hill Kogakasha Tokye.

Mishkin, Frederic S (2001), The Economics of mony, bank and Finacial Markets, 6Therd, wesley, New York.

Numeiri, Sayed,Al-Wazani,Khaled (1996), Income Elasticity of Tax, Structure in Jordan, Al-Manarah,Vol.1,No.3.

Pearce, David W(1992) , Macmillan Dictionary of Modern Economics, 4th. Ed, Macmillan,London.

Shoven,John(1983), Applied General Equilibrium Tax Model, IMF Staff Papers . Vol.30,No,Jone.

Singh,s.k(1996),Public Finance in Theory and Practice, 4th.Ed, s. chand and co, New Delhi.

Todaro, Michael(1985), Economic Development in the thirld world , longmank Inc, New York.